

الصناعات الصغيرة

وحل مشكلة البطالة

دكتور أشرف البنان



كتاب الأهرام القطر

مصر القديمة ما قبل الفراعنة

رئيس التحرير
عصام رفعت

رئيس مجلس الإدارة
ابراهيم نافع

مدير التحرير
شهيرة الراجحي

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية
فائزة فهمي

الاشتراكات السنوية:

جمهورية مصر العربية ٢٦ جنيها

الدول العربية ٢٥ \$ أمريكي

دول أوروبا وأفريقيا ١٠ \$ أمريكي

بالقوى دول العالم ٦٠ \$ أمريكي

ترسل الاشتراكات ب شيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام

المتوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء

تليفون: ٧٧-٤٤١-٥٧٨٦١٠١

فاكس: ٥٧٨٦١٠٢

الرقم البريدي: ١١٦١١

البريد الإلكتروني: lk@ahram.org.eg

الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة

مختار أشرف البنان

العدد 189 - أول سبتمبر 2003

مقدمة

تشهد الساحة الاقتصادية حاليا نقاشا كبيرا حول قضية الصناعات او المشروعات الصغيرة ، وقد تم مؤخرا إعداد مشروع قانون خاص ينظم عمل تلك المشروعات وعلاقاتها مع الجهات الرسمية في الدولة .

وفي وسط الدائرة البحثية والمناقشات العلمية تعددت الآراء والرؤى حول افضل اساليب التعامل مع هذا القطاع الحيوي والمهم في مجتمعنا ، الا ان نقطة الاتفاق كانت ضرورة تنظيم هذا القطاع واعطائه دفعة قوية ليقوم بالدور الذي يجب ان يقوم به في تنمية الاقتصاد والمجتمع .

وفي هذا الاطار لا يمكن اغفال دور تنمية الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة وفرص العمل العديدة التي يمكن ان يتيحها هذا القطاع اذا أعطي المساندة الكافية والدعم اللازم له .

في كتابنا هذا الشهر الذي يقدم تحليلا شاملا لظاهرة البطالة ويتناول باستفاضة وضع الصناعات الصغيرة ومجالات الاستفادة منها في اتاحة فرص العمل اللازمة للحد من مشكلة البطالة ، وذلك من خلال رؤية علمية ونظرية وعملية ايضا من خلال دراسات ميدانية اجريت علي اصحاب تلك الصناعات والمستفيدين والمتعاملين مع الجهات المختلفة الراعية للمشروعات الصغيرة ..

نأمل أن يجد القارئ فيه متعة واستفادة .

والله الموفق

رئيس التحرير

تمهيد:-

يعاني الاقتصاد المصري، من أربع مشكلات أساسية تظهر في التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية، والبطالة^(١). ولقد أصبحت البطالة المتزايدة منذ منتصف السبعينات، ظاهرة عامة في كل بلاد العالم تقريباً، وإن اختلفت طبيعتها وأنماطها حسب ظروف كل بلد. وتعتبر البطالة في مصر، مشكلة رئيسية، ومؤشراً لضعف الأداء الاقتصادي داخل الدولة، ويظهر هذا بشكل واضح في الجهاز الإنتاجي^(٢). ومما لا شك فيه، أن هناك صعوبات تواجه الباحثين الذين يتناولون مشكلة البطالة بالبحث، حيث تتفاوت تقديرات المصادر المختلفة بحجمها، ومعدلات نموها، وتقسيماتها، وخصائص المتعطلين ٥٥٠ الخ، وعلي أي حال فإن جميع هذه المصادر، تتفق علي أن المشكلة قائمة، وأن البطالة في مصر تتصاعد بشكل مستمر ومتزايد.

ولقد ذكر البعض^(٣)، أن مشكلة البطالة في مصر تنسم في الوقت الحاضر ببعض السمات والخصائص: منها المعدلات المرتفعة للبطالة للسافرة، خاصة بين النساء والشباب والمتعلمين منهم علي وجه الخصوص، كذلك تظهر مشكلة التشغيل الناقص في بعض القطاعات والتي يطلق عليها (البطالة المقتعة)، وهي أحد أنواع البطالة في مصر، والتي ظهرت نتيجة للنظام الاشتراكي الذي يقوم علي أساس النظام المركزي، والتخطيط الموجه، حيث كان إلحاق العمال بمراكز الإنتاج، يقوم علي اعتبارات سياسية، وليست اقتصادية، ونتيجة لذلك، حدث تضخم في عدد العمالة بما لا يقابله إنتاج حقيقي^(٤).

هذا ولقد سعت بعض الدول، لإيجاد حلول مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة، من خلال المشروعات الصغيرة وخصوصاً الصناعات الصغيرة، حيث أثبتت التجارب العديدة التي قامت بها اليابان، وسويسرا، وغيرها من الدول التي يطلق عليها النمرور

(١) سعيد التجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، عام ١٩٩١، ص ٣٨ .

(٢) محمد عبد القوي حسن هائل، دراسات سكانية - مهارات تطوير الأداء، مركز تطوير الأداء والتنمية، عام ١٩٩٥ ص ٩٥٠ .

(٣) المرجع السابق، ص ٩٦ .

(٤) أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة - خطة قومية للعلاج، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، إبريل عام ١٩٩٧، ص ١٧١ .

الآسيوية ^(٢) أهمية بالغة، في المساهمة الفعلية للتنمية الاقتصادية بشكل عام ، والنمو الصناعي بشكل خاص ، مما يساهم في إيجاد فرص عمل ، تحد من مشكلة البطالة ، وتعمل علي رفع مستوى المعيشة للشعوب .

من أجل ذلك، تتجه مصر والدول العربية وجميع الدول النامية حالياً، نحو تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة، باعتبارها أحد الحلول الواعدة والسريعة لمعالجة مشكلة البطالة، وربما تعمل علي دفع التنمية الشاملة المتوازنة للمجتمع في مختلف الأنشطة ، كما فعلت اليابان، والنمور الآسيوية .

ولتحقيق ذلك ، لابد من تمويل الأنشطة التي تؤدي إلى دفع عملية الاستثمار في مصر، وبالتالي استيعاب الكثير من الأيدي العاملة الراغبة في العمل والقادرة عليه .

والجدير بالإشارة هنا ، أن هذه الأنشطة لا تقع علي عاتق الحكومة وحدها ، بل لابد من تحمل المجتمع جزء من هذه العملية ، لاسيما أن العالم قد شهد حركة واضحة للتحول من النظام المخطط مركزياً حيث كانت الأجهزة الإدارية والحكومية تسيطر علي الموارد الاقتصادية ، ووضع القرارات الأساسية - إلى نظام حر يخضع لقانون العرض والطلب ^(٣) .

وتمشيا مع النظام العالمي الجديد ، بدأت مصر عملية إصلاح اقتصادي شامل ، أعتمد علي ثلاثة محاور أساسية هي :- الإصلاح المالي والنقدي ، سياسة التكيف الهيكلي ، السياسات الاجتماعية ^(٤) .

ونتيجة لذلك قيد دور الدولة ، وتأثرت فئة كبيره من المجتمع المصري نتيجة لهذا التحول ، وذلك بفقدان مزايا كانت تمنحها الدولة لهم ، أهمها الوظيفة المضمونة بعد التخرج مباشرة من خلال وزارة القوي العاملة ، باعتبار أن ذلك حق مكتسب للخريجين .

ونتيجة لذلك تكبد عدد كبير من العاملين بالهيئات الحكومية والوزارات ومنشآت القطاع العام ، من الخريجين . بلا عائد يذكر من ذلك ، علي هذه الجهات ، كما أن

^(٢) وهي (الصين - هونج كونج - تايوان - كوريا الجنوبية - ماليزيا - تايلاند - إندونيسيا - الهند - الفلبين - باكستان - سنغافورة - سري لانكا) ، ولقد أطلق تعبير النمور الآسيوية لبيان قوة عدد من الدول الآسيوية التي استطاعت أن تتفوق في مجال المنافسة الدوائية للتجارة ، وتفرض علي المجتمع الدولي ترتيب جديد للتوصيف دول العالم اقتصادياً ، والذي كان ينحصر ما بين دول صناعية متقدمة ودول نامية ، حيث شمل للتوصيف الجديد الدول النامية المتقدمة صناعياً .

^(٣) علي السلمي، الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، كتاب الأفرام الاقتصادي العدد ٢٥، عام ١٩٩١، ص ٢١ .

^(٤) مني قاسم ، الإصلاح الاقتصادي في مصر ، دور البنوك في التخصصة ، وأهم التجارب الدولية ، الهيئة العامة للكتاب الأعمال العلمية ، عام ١٩٩٨ ، ص ١٠٠ .

مؤهلاتهم كانت لا تتناسب مع الأعمال المسندة إليهم ، وذلك مرجعه إلى عدم توافق السياسات التعليمية مع سوق العمل ومتطلباته ، حيث ابتعدت السياسة التعليمية عن التطوير والابتكار ، وتمسكت (بالحفظ ، والتلقين)^(٨) .

وسوف نلقي الضوء -إن شاء الله - على السياسة التعليمية في مصر باعتبارها أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في مصر .

ولقد استهدفنا من هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات الآتية:-

أولاً:- ما الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر ؟

وإذا كان هذا الدور إيجابياً فما حجمه ؟ وما طبيعة فرصة العمل التي تقدمها الصناعات الصغيرة (مؤقتة أم دائمة) ؟ .

ثانياً:- ما المعايير والقواعد التي تحكم وتنظم الصناعات الصغيرة في مصر ؟

وتظهر أهمية هذه الدراسة في التعرف على الدور الذي يمكن للصناعات الصغيرة أن تؤديه، للحد من مشكلة البطالة . ولكي يتحقق هذا، سوف نتعرض إلى النقاط الآتية:-

١- دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة .

٢- حجم المساهمة في حل مشكلة البطالة، ونسبة المستفيدين (كماً ونوعاً) .

٣- استمرارية هذه الفرص ودوامها .

٤- دور القوانين والتشريعات في تحديد معايير الصناعات الصغيرة وحمايتها باعتبارها أحد الحلول لمشكلة البطالة .

ولكي نحقق ذلك قمنا بطرح فرضين أساسيين، وهما يقتصران على الهدف الأول والثاني، أما بالنسبة للهدف الثالث والرابع فسوف نقوم بسردهما من خلال تحليل النتائج المترتبة على ضوء الدراسة الميداني والدراسات السابقة في هذا المجال والإحصاءات .

أما بخصوص الفرض الأول، فهو فرض نظري، مفاده أنه يوجد علاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة .

أما عن الفرض الثاني، فهو فرض بديل يتمثل في أنه لا يوجد علاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة .

ولكي نصل إلى تحقيق الهدف من الدراسة ، قمنا بتقسيمها إلى بابين، وخاتمة .

(٨) المرجع السابق ، ص ١٠ .

ففي الباب الأول، نتناول مفهوم البطالة ، وأنواعها ، وكيفية قياسها، وأسبابها ، والآثار المترتبة عليها وذلك من خلال الفصل الأول . بعدها نستعرض أهم الحلول التقليدية وغير التقليدية التي اتبعتها الحكومة، مع تقييم هذه الحلول ، وذلك من خلال الفصل الثاني.

ونخصص الباب الثاني ، لدراسة مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً ، مع الإشارة إلى خصائصها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك في الفصل الأول . بعدها نتعرض إلى أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية التي قمنا بها علي عينة قدرها ٣٠ مفردة من مستفيدي الصندوق الاجتماعي للتنمية، بمدينتي العاشر من رمضان، والحرفيين بالتساوي، وأيضا علي عينة أخرى قدرها ٣٠ مفردة من أصحاب الخبرة والمسؤولين في مجال الصناعات الصغيرة وفي أكثر من عشرين جهة في مصر . وذلك كله من خلال عدد ٢ استمارة استبيان، خصصت الأولى للمستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وخصصت الثانية للمسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر ، حيث تضمنت كل استمارة ٣٥ سؤالاً، وذلك في الفصل الثاني .

الباب الأول

فقه البطالة

لاشك أن ظاهرة البطالة ، تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم ، سواء المتقدم منها أو النامي، وإن تزايدت حنتها في هذه الأخيرة .

وفي مصر تتنوع أشكال البطالة ، علي الرغم من الدور الذي قدمته الدولة حتى وقت قريب ، باعتبارها المسؤولة عن تشغيل الخريجين ، إلا أن هذا التشغيل كثيراً مالا يتفق وقدرات الشباب العقلية والبدنية ، وكذلك لا يتيح للشباب عائد يلبي متطلباتهم الأساسية^(٩) .

وهذا مرجعه ، إلى افتقاد الأجهزة والمؤسسات ومراكز المعلومات إلى البيانات والإحصاءات الدالة علي حجم البطالة الحقيقي ، علي الرغم من المجهود المبذول في هذا الاتجاه ، مما يصعب مهمة متخذ القرار ، في وضع الخطط الكفيلة لعلاج المشكلة .

وفي محاولة جادة لتجنب هذه المشكلة ، قمنا بعمل زيارات ميدانية متعددة لأجهزة مختصة ، كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء^(١٠) ، في محاولة للوصول إلى معدل البطالة الحقيقي ، والذي يتفق مع الواقع بالنسبة لحجم المشكلة . ونضيف بأن الدولة ، سبق وأن اهتمت بهذه المشكلة ، حيث تم إعداد وثيقة قومية متكاملة عن السكان وقوة العمل في مصر ، تم من خلالها تلافي أسباب الاختلافات ، ومنها سن العمل الذي كان يشكل خلافاً جوهرياً في عملية وضع الإحصاء، وكذلك في إطار المفاهيم العامة والتعاريف .

ولقد شارك في إعداد هذه الوثيقة جهات متعددة^(١١)، حيث أخذت تلك الجهات في الاعتبار، عند وضع الوثيقة أهم الملاحظات التي كانت سبباً في اختلاف الإحصاءات ، إلا أن ذلك لم يتم بشكل مستمر ودوري ، ولا ندرى سبباً لذلك .

(٩) ناعرة وهذان ، تأثير البطالة علي زيادة معدلات الجريمة في مصر ، معهد التخطيط القومي - منكرة خرجية رقم ١٥٢٦٦ ، عام ١٩٩١ ، ص ١ .

(١٠) باعتباره المصدر الرسمي والفقوني للدولة ، في مجال المعلومات والإحصاءات حيث صدر قرار جمهوري بإقشانه رقم ٢٩١٥

لمنة ١٩٦٤ ، كذلك تم التوجه إلى معهد التخطيط القومي ، وأيضاً وزارة التخطيط ، ومركز المعلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري ، وأيضاً البنك المركزي المصري ، والبنك الأهلي المصري ، وبنك مصر .

(١١) وزارة التخطيط ، ووزارة القوى العاملة والهجرة ، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ومركز المعلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .

والأمر الذي لا يقبل الجدل، هو أن مشكلة البطالة في مصر قائمة ، ولا تحتاج إلى دليل، حيث يظهر لنا بوضوح حجم المشكلة، من خلال أعداد الخريجين سنوياً والتي تدفع بهم الجامعات والمعاهد والمدارس، دون أن يجدوا فرصة عمل مناسبة، علي الرغم من أنهم راغبون وقادرون ويحثون عن العمل .

وسوف نتناول في هذا الباب، مشكلة البطالة في مصر، مبيين مفهومها، وأنواعها، وكيفية قياسها، ثم نتناول أسبابها، بعدها نلقي الضوء علي الآثار المترتبة عليها اجتماعية كانت، أو اقتصادية، أو سياسية ، وذلك كله من خلال الفصل الأول .

ونتعرض في الفصل الثاني إلى الحلول التقليدية لمعالجة مشكلة البطالة في مصر، وأيضاً الحلول غير التقليدية، مع تحليل وتقييم هذه الحلول .

الفصل الأول

البطالة في مصر

بدأت مشكلة البطالة تظهر في مصر ، منذ أوائل الستينات ، حيث اتسمت هذه الفترة حتى نهايتها ، بالتوسع في التشغيل من خلال الحكومة والقطاع العام والمشروعات العامة، مما ساعد ولا شك في زيادة العاملين بالحكومة والقطاع العام .

ولقد ارتفعت أعداد المتعطلين في مصر ، من ١٦٦.٥٥ ألف عاطل وذلك طبقاً لتعداد عام ١٩٦٠ إلى ٥١٣.٤ ألف عاطل طبقاً لتعداد عام ١٩٧٦ ، بعدها ارتفعت أعدادهم إلي ١٤٢٦ مليون عاطل وفقاً لتعداد عام ١٩٨٦ ، ثم ارتفع العدد إلي ١٤٩٤ مليون عاطل طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦ .

وإذا ما حاولنا تقسيم وتحليل هذه الفترة ، نلاحظ أن فترة الستينات ، قد اتسمت بالتوسع في التشغيل كما سبق الإشارة ، حيث ارتفعت نسبة العمالة الموجودة بالحكومة خلال الفترة من عام ١٩٦٧/٦٦ وحتى عام ١٩٧٣ إلي ٧٠٪ سنوياً .

وعلي الرغم من أن معدل البطالة ، قد انخفض خلال تلك الفترة ، إلا أنه لم يكن مرتبطاً بالإنتاج ، إذ انخفض معدل البطالة خلال سنوات الركود الحاد (١٩٦٨ - ١٩٧٢) من ٢٩٪ إلي ١٤٪ ، ويعزي هذا التطور إلي التجنيد العسكري والزيادة في أعداد القوات المسلحة التي استوعبت أكثر من ١٥٠ ألف خلال تلك الفترة (١٢) .

(١٢) أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - قضية البطالة وتوفير فرص العمل "دراسات ووثائق" الجزء الأول - شركة مطبع أطوبجي للتجارية ، عام ١٩٩٦ ، ص ٣٧ .

أما عن فترة السبعينيات والثمانينات ، فنجد أنها اتسمت بالتحول ، حيث بدأت الهجرة الخارجية إلى الدول العربية (الدول النفطية) ، مما أدى إلى امتصاص عدد كبير من العمالة النشطة اقتصادياً ، بلغت ٢٠% من القوة العاملة.

وللتزم الحكومة بتعين باقي الخريجين في نفس الوقت ، وخلال هذه الفترة حدث تطور ملموس ، نتيجة لحالة الرواج الاقتصادي التي سادت خلال تلك الفترة ، حيث برز قطاع التشييد والبناء واستوعب نحو ٢١% من العمالة جنباً إلى جنب مع القطاع غير الرسمي الذي يتكون من ١٤٤ ألف مؤسسة ، تستوعب كل منها أقل من عشرة عمال - ليصبحا آليتين جديدتين في امتصاص العمالة .

وعلى الصعيد الآخر ، تدهورت قدرة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة من نحو ٥٣% في الستينات إلى ٤٨% عام ١٩٧٦ إلى نحو ٣٧% عام ١٩٨٥ . وهذا يرجع إلى تصاعد أجور العمالة في قطاع التشييد ، مما أوجد حافزاً قوياً لانتقال العمالة الزراعية إلى قطاع التشييد ، كما عجزت كل من الصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى عن خلق فرص عمل تذكر بسبب اتباعها فنون إنتاجية كثيفة رأس المال ، قليلة العمالة.

وأخيراً ، فلقد تميزت هذه الفترة ، بتصاعد دور الهجرة الداخلية ، وقطاع التشييد والبناء ، والقطاع غير الرسمي كآليات أساسية ، بجانب التشغيل الحكومي في إحداث التوازن الظاهري في سوق العمل ، وتحقيق مستوي مرتفع من التشغيل.

وعن فترة الثمانينيات وحتى التسعينات ، نجد أن تلك الفترة قد عجزت عن الاستمرار في تحقيق التوازن ، بين المعروض من العمالة ، والمطلوب منها ، في سوق العمل ، ومرجع ذلك ، إلى تعرض الاقتصاد المصري في هذه الفترة لأزمة حقيقية صاحبها ضعف الرواج الاقتصادي - الأمر الذي دعا الحكومة إلى خفض المعدل السنوي لتوظيف الخريجين ، في الوقت الذي تزايد فيه أعداد الخريجين سنوياً ، مع تقلص الإنفاق الاستثماري في قطاع التشييد والبناء ، وتباطؤ قدرته على استيعاب العمالة ، فضلاً عن تشبع القطاع غير الرسمي ، وعدم قدرته على امتصاص المزيد من المتعطلين ^(١٣) .

من ناحية أخرى ، تراجع الطلب الخارجي على العمالة المصرية ، وكذلك شهد سوق العمل عودة للأيدي العاملة المصرية المهاجرة ، كذلك ضاعفت أزمة الخليج وعودة نصف مليون عامل مصري من الكويت والعراق والدول العربية الأخرى ، من حدة مشكلة البطالة والتشغيل.

^(١٣) المرجع السابق ، ص ٣٩ .

ولقد صاحب كل ذلك قيام الحكومة المصرية عام ١٩٨٦، في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي ، وذلك بتنظيم القطاع العام، وتشجيعه علي التخلص من عبء العمالة الزائدة. وقد ترتب علي ذلك انخفاض العمالة الصناعية من ٦٠٥ ألف عام ١٩٨٤ إلي ٥٦٤ ألف عام ١٩٨٦، وأقترن ذلك بزيادة قدرها ١٠% سنوياً في ربحية الإنتاج، وهكذا يتضح أن سوق العمل المصري، يعاني من مشكلات حادة امتدت جذورها إلي الستينيات ، وتفاقمت خلال السبعينيات ، وحين انفجرت الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات ، ازدادت اختلالات سوق العمل ، وبلغت مشكلة البطالة مستويات حرجة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي^(١٤).

وباستعراض أوضاع البطالة في مصر خلال فترة التسعينات ، نجد أنها مستمرة في الزيادة ، إلا أن الدولة تحاول زيادة فرص العمل المتاحة للحد من مشكلة البطالة ، وبالتالي نقص معدل البطالة .

والخلاصة هي أن مشكلة البطالة في مصر ، تمتد جذورها إلي سنوات طويلة مضت ، نتيجة أسباب متعددة ، أدت إلي ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد المصري ، وخاصة بين حملة المؤهلات بصفة عامة ، وخريجي الجامعات بصفة خاصة ، حيث أشارت الإحصاءات المتاحة ، بخصوص توزيع المتعطلين بحسب الحالة التعليمية إلي أن أغلبية المتعطلين من خريجي المؤهلات العليا ، وفوق المتوسطة ، والمتوسطة حيث بلغت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات ٢٤,٢% من إجمالي المتعطلين عام ١٩٦٠ ، بعدها زادت هذه النسبة إلي ٩٦,٣% من إجمالي المتعطلين في عام ١٩٨٦^(١٥)، ولقد وصلت إلي ٩٨% من إجمالي المتعطلين عام ١٩٩٦ .

ومن هنا يتضح أن اغلب أنواع البطالة في مصر ، هي بطالة متعلمين . ونظراً لأهمية التعليم ودوره في مصر ، وباعتباره أحد الأسباب المؤدية إلي تفاقم مشكلة البطالة في مصر ، فإننا سوف نتناول تلك السياسة بالدراسة والتحليل فيما بعد ، وهذا لا يمنع من إلقاء الضوء عليها سريعاً ، وخصوصاً عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

حيث أسفرت ، سياسة تشجيع الدولة للتعليم بكل مراحله عن زيادة وتفاقم مشكلة البطالة في مصر ، نظراً لقيام الدولة بتبني سياسة التعليم المجاني في جميع مراحل

(١٤) المرجع السابق ، ص ٤٠ ، ٤١ .

(١٥) عبد الراضي عبد الدائم ، صلاح علي صالح فضل الله ، دور المشروعات (الصناعات) الصغيرة في حل مشكلة البطالة بالبنين الاقتصادي المصري ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للأوضاع القانونية والاقتصادية للعمل في ظل المتغيرات المحلية والعالمية (القاهرة ٢٦ - ٢٧ مارس عام ١٩٩٧) ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة عام ١٩٩٧ ، ص ٣ ، ٢ .

التعليم المختلفة من المرحلة الابتدائية ، وحتى مرحلة الدراسات العليا ، علي الرغم من أن هذه السياسة لا تتفق مع احتياجات المجتمع ، من التخصصات المختلفة ، في أسواق العمل علي وجه الخصوص . مخالفين بذلك نص المادة الثامنة عشر من الدستور المصري والتي تنص علي أن " للتعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة علي مد الإلزام إلي مراحل أخرى . وتشرف علي التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج " (١٦) .

ونتيجة لهذه السياسة ظهرت فجوة كبيرة بين مخرجات العملية التعليمية من ناحية ، وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل المصري من ناحية أخرى ، مما أدى إلي وجود فائض ، يزيد عن الحاجة من القوة العاملة في بعض التخصصات ، وربما في كل التخصصات والمهن وسوف نلقي الضوء علي هذه السياسة بشكل أكثر توسعاً ، عندما نتعرض لأسباب المشكلة .

وننتقل إلي المبحث الأول الذي يتناول مفهوم البطالة ، وأنواعها ، وكيفية قياسها ، بعدها نلقي الضوء علي أسباب المشكلة وكيف تفاقمت في المبحث الثاني ، وأخيراً نستعرض الآثار المترتبة علي البطالة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية ، وذلك كله من خلال المبحث الثالث من الفصل الأول .

المبحث الأول

مفهوم البطالة – أنواعها – كيفية قياسها

يختلف مفهوم البطالة ، من منظور إلي منظور ، حيث نجد أن المنظور الاجتماعي، يبحث عن الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية للبطالة ، والتي تظهر في زيادة الجرائم ، وبعض السلبيات في المجتمع . فإذا ما توجهنا إلي المنظور الاقتصادي للبطالة ، نجد أنه يهتم بالمشكلة من حيث أشكالها ، وأنواعها ، وأسبابها ، كما يمتد التحليل الاقتصادي إلي أبعد من ذلك ، ليسجل الاختلالات الهيكلية للنظم الاقتصادية والتي تعوق التشغيل الكامل ، ويتعثر النظام الاقتصادي في خلق فرص جديدة للعمل لكل قادر عليه (١٧) .

(١٦) دستور جمهورية مصر العربية ، مجلس الشورى ، عام ١٩٨٩ ، ص ٥ .

(١٧) أكاديمية البحث العلمي – لمرجع السابق ص ٢ – ص ٢٩ ، ٣٠ .

أما عن المنظور السياسي للبطالة ، فنجد أنه يدرس الآثار المترتبة علي انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب وعلاقة ذلك بعزوف هؤلاء الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية ، وهذا راجع لعدم اقتناعهم بالدور الذي تؤديه الدولة لمواجهة مشكلة البطالة في مصر ، وهذا يساعد علي إيقاع أغلب الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل ، فريسة للاحتراف ، والجريمة ، والإرهاب ، وكذلك الإيمان.

أما المنظور الإحصائي الديموجرافي لمفهوم البطالة ، فهو الذي يهتم بالتعريفات والمحددات التي يمكن بمقتضاها ، اعتبار الفرد مشغلاً ، أو متعطلاً ، وكذلك يقوم بتعريف من هم الأفراد النشيطون اقتصادياً ، ومن هم الأفراد الذين يعتبرون داخل قوة العمل ، ومن هم الذين خارج قوة العمل ، وأيضاً سن العمل.

والجدير بالذكر ، أن جميع المفاهيم السابقة ، لها أهميتها ، وعلي ذلك سوف نتناولها بالدراسة والبحث ، لاسيما المنظور الاقتصادي والاجتماعي للبطالة ، نظراً لأن البطالة لم تكن فقط ، فقد لطاقة عاطلة ، ولكنها أيضاً مؤثراً قوياً لحياة أفراد المجتمع ، لأنها تؤثر بشدة علي سلوكياتهم ، وتصرفاتهم ، ومن هنا تظهر خطورتها ، حيث نجد أن هذه المشكلة في مقدمة المشكلات التي تهتم بها مختلف الدول ومنها مصر.

المطلب الأول

مفهوم البطالة

البطالة في اللغة ، تعني التعطّل ، وفي هذا يقال " بطل الأجير (بالفتح) يبطل بطالة - أي تعطل فهو عاطل ، وتعطل الرجل إذا بقي لا عمل له " (١٨) .

أما البطالة في الاصطلاح فلها أكثر من مفهوم " فهي الفاقد البشري غير المستغل عند الاقتصاديين " ، سواء كان هذا الفاقد البشري كاملاً أو ناقصاً ، ويظهر ذلك في نوعي البطالة السافرة والمقنعة .

ولقد عرفها البعض (١٩) ، بأنها " الحالة التي يوجد فيها القادرون والراغبون في العمل من الأفراد ، في حالة تعطل تام عن العمل ، سواء كانوا يشغلون أعمالاً من قبل وتم الاستغناء عنهم أو من الذين انضموا إلى سوق العمل حديثاً .

وهذا التعريف أخذ به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عملية حساب المتعطلين ، ونسبة البطالة السافرة في مصر ، إلا أن مفهوم البطالة قد يرتبط بصور

(١٨) العلامة ابن منظور - راجع لسان العرب المحيط - طبعه لسان العرب بيروت ، بدون تاريخ .

(١٩) عبد المنعم محمود حبيب - مشكلة البطالة ومعالجتها بالطول غير التقليدية - مجلة تنمية الإدارية للعدد ٥٢ / سبتمبر

عام ١٩٩١ ، ص ١١ .

أخري من الأفراد الذين يعتبرون عاطلين جزئياً ولا تستغل قدراتهم وطاقاتهم الإنتاجية كاملة ، وقد يكونون من الذين لا يعملون كل الوقت مثل البطالة الموسمية ، وقد يكونون من الذين يتعرضون للبطالة المؤقتة (٢٠) .

وهناك الكثير والكثير من أشكال البطالة ، والتي سوف نتعرض لها بشكل سريع في المطلب الثاني .

ولا شك أن البطالة المسافرة في مصر ، هي محور البطالة ، وبالتالي سوف يتم التركيز عليها ، نظراً لأنها أكثر انتشاراً ، ولسهولة حسابها نوعاً ما ، ونظراً لأن معدل البطالة في مصر يقاس علي أساسها ، وكذلك عدد المتعطلين في أي بلد .

هذا ولقد عرفت البطالة أيضاً بأنها " غياب أو قلة للمساهمة في النشاط الاقتصادي خلال فترة مرجعية قصيرة ، مع توافر القدرة علي العمل ، والرغبة فيه (٢١) .

ولقد كان التقليديون يشترطون البحث الجاد عن العمل ، خلال الفترة المرجعية وأهميتها بالنسبة لعدد المتعطلين .

حيث يمكن افتراض ، أن الفترة المرجعية يوم واحد مثلاً ، وفي هذه الحالة ربما تشكل نسبة البطالة معدلاً أعلي ، إذ ما قورنت بفترة مرجعية أخرى ولتكن أسبوعاً مثلاً .

ومن هنا نجد أيضاً ، اختلاف النسب الإحصائية ، وسوف نتناول هذا الموضوع بالدراسة عندما ننتقل إلي المطلب الثالث والمتضمن طريقة قياس معدل البطالة .

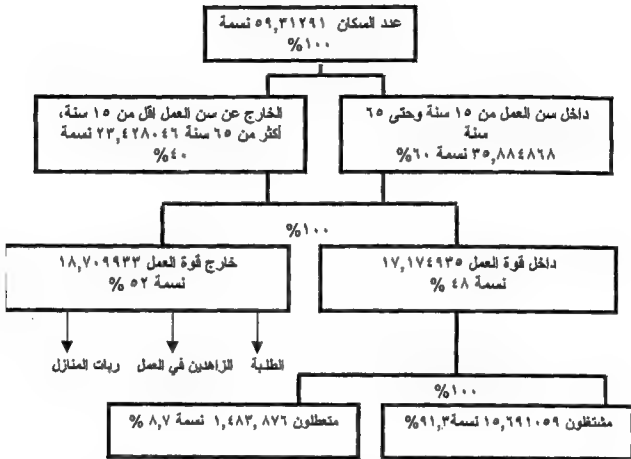
ولتوضيح مفهوم البطالة أكثر ، يمكن الاستعانة بالشكل رقم "١" ، حيث يوضح هذا الشكل مفهوم البطالة ، من خلال تقسيمات السكان ، وفئاتهم ، وأعدادهم ، وذلك طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦ الصادر من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١١ .

(٢١) نادر فرجاني - ميسرة للتشغيل في البلدان العربية - الجزء الأول- الدراسات الأساسية - منظمة العمل العربية - مكتب العمل العربي - منظمة العمل الدولية - البطالة الملهوم والقياس بقرنركز على حالة مصر ، عام ١٩٩٣ ، ص ٣٩٥ .

الشكل رقم ١

تعداد عام ١٩٩٦



وبالنظر إلى الشكل رقم "١" يتضح أن عدد سكان جمهورية مصر العربية المقيمين داخلها قد بلغوا ٥٩,٣١٢,٩١٤ نسمة، هذا العدد ينقسم إلى قسمين، القسم الأول داخل سن العمل، وهم الأعداد الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة وتقل أعمارهم عن ٦٥ سنة، حيث يبلغ عددهم ٣٥,٨٨٤,٨٦٨ نسمة، بنسبة ٦٠% من عدد السكان الإجمالي كما هو موضح بالشكل رقم "١".

أما عن القسم الثاني فهو خارج سن العمل، وهم الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، ويزيد عمرهم عن ٦٥ سنة، حيث يبلغ عددهم ٢٣,٤٢٨,٠٤٦ نسمة بنسبة ٤٠% من عدد السكان الإجمالي.

كذلك يوضح الشكل الداخلين في قوة العمل، والذين بلغ عددهم ١٧،١٧٤،٩٣٥ نسمة بنسبة ٤٨% من العدد الإجمالي للدخلين في سن العمل .

وعلى الجانب الآخر، نجد أن الخارجين عن قوة العمل ، بلغ عددهم ١٨،٧٠٩،٩٣٣ نسمة بنسبة ٥٢% من العدد الإجمالي للدخلين في سن العمل، وهم الطلبة بكافة مراحلهم التعليمية، والزاهدون في العمل لوجود إيراد لهم ، وربات البيوت، وأصحاب المعاشات .

كما يوضح هذا الشكل، للمشتغلين والمتعطلين ، حيث بلغ عدد المشتغلين في سن العمل ١٥،٦٩١،٠٥٩ نسمة ، بنسبة ٩١.٣% من العدد الإجمالي للدخلين في قوة العمل، أما عن المتعطلين فبلغ عددهم ١،٤٨٣،٨٧٦ نسمة بنسبة ٨.٧% من العدد الإجمالي للدخلين في قوة العمل وهي أعداد البطالة في مصر (٢٢) .

والجدير بالذكر أنه لا يمكن لنا عملياً متابعة التطور الزمني والمكاني للبطالة نظراً لأن عملية تحقيق التطبيق بين التعريفات الخاصة للبطالة في العملية الإحصائية صعب للغاية، وذلك يرجع إلى طول الفترة المرجعية ، وأيضاً لاختلاف سن العمل ، كما سبق الإشارة، وسوف يظهر هذا من خلال استعراض الجدول رقم "١" بالملحق، والذي يتضمن تطور أعداد المتعطلين منذ عام ١٩٦٠ ، وحتى عام ١٩٩٦ .

ويتضح من هذا الجدول، أن قوة العمل قد بلغت ٧٤٤٥ ألف نسمة عام ١٩٦٠ ، بعدها زادت إلى أن أصبحت ١٠٢٦٥،٣ ألف نسمة عام ١٩٧٦ ، ثم زادت إلى ١٣٢٠٣ ألف نسمة في عام ١٩٨٦ ، وأخيراً زادت لتصبح ١٧١٧٤٩٤٠ نسمة في عام ١٩٩٦ .

وإذا ما انتقلنا إلى معدل البطالة، خلال تلك السنوات، نلاحظ أن في عام ١٩٦٠ كان معدل البطالة ٢.٢%، في حين كان ٥% عام ١٩٧٦ ، ولقد أصبحت ٨.٠% عام ١٩٨٦ ، وأخيراً أصبحت النسبة ٨.٧% عام ١٩٩٦ .

وبتحليل تلك المعدلات والإحصاءات ، نجد أنها لا تمثل تطوراً حقيقياً لمعدل البطالة في مصر، نظراً لأن سن العمل الذي أخذ به في حساب معدل البطالة بالنسبة لتعداد عام ١٩٩٦ ، يختلف عنه بالنسبة للتعدادات السابقة ، ويظهر ذلك في أن تعداد عام ١٩٨٦ ، قد أخذ بحساب معدل البطالة على أساس سن العمل اعتباراً من ست سنوات ، إلا أن تعداد

(٢٢) عمل الباحث - من خلال كتاب الإحصاء السنوي (١٩٩٢ - ١٩٩٨) ، يونيو ١٩٩٩ ، وأيضاً النتائج الأولية لتعداد السكان لعام ١٩٩٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

عام ١٩٩٦ قد أخذ بحساب معدل البطالة علي أساس سن العمل اعتباراً من ١٥ سنة، وذلك طبقاً لما جاء بالاتفاقيات الدولية والمعاهدات والقوانين، بخصوص سن العمل.

ونضيف إلى ذلك، نقطة هامة، ألا وهي خروج فئة كبيرة جداً، من تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وهي فئة الطلبة بكافة مراحلهم، والزاهدون في العمل، وربات البيوت، ومن بلغوا سن المعاش. وهم نسبة كبيرة بالنسبة لقوة العمل الإجمالية، وبالتالي كان يجب إدراجهم ضمن قوة العمل وليس خارجها، نظراً لأن الواقع الذي نشاهده حالياً في مصر، هو نزول المرأة إلى ميدان العمل اليومي وخصوصاً المرأة الريفية حيث نجدها يومياً بالأسواق التجارية، كذلك الطلبة، نجدهم يعملون في بعض الأنشطة الاقتصادية علي الرغم من أنهم في مراحل للتعليم المختلفة، وأيضاً أصحاب المعاشات كل هؤلاء هم داخل قوة العمل، وليسوا خارجها، علي اعتبار أن بعضهم يشارك في العمل فعلاً.

ومن هنا نري، أن دخول هؤلاء ضمن قوة العمل، ربما يؤدي إلى زيادة أعداد المتعطلين وبالتالي البطالة، والتي يمكن أن تصل إلى ٢٥% من عدد القوة العاملة.

ولقد قامت الحكومة بمحاولة جادة، لكي تعالج أهم مشكلة تقف حائلاً دون حساب معدل البطالة، ألا وهي سن العمل، حيث تم التعاون والتنسيق بين وزارة التخطيط، ووزارة القوى العاملة، وجهات أخرى متعددة، سبق الإشارة إليها من قبل، بقصد تلافي أسباب الاختلافات بين هذه الجهات في التعريفات والمفاهيم العامة للبطالة.

ويشير الجدول رقم "٢" إلى البيان الإجمالي للقوة العاملة، ومعدل البطالة، لعام ١٩٩٥، بعد ما تم تلافي أسباب الاختلاف بين الجهات، حيث نجد أن إجمالي القوة العاملة قد بلغت في عام ١٩٩٥، ١٥،١٩٣،٢٠٠ نسمة وأن عدد المتعطلين قد بلغ ١،٧٤٥،٤٠٠ نسمة، أي بنسبة قدرها ١١.٧٤% تقريباً من النسبة الإجمالية لقوة العمل.

وبتحليل باقي البيانات الواردة في الجدول رقم "٢" يتضح أن نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات العليا ١٤.١%، ونسبة المتعطلين من حملة المؤهلات فوق المتوسطة ٨.٣٤%، وأن نسبة المتعطلين من المؤهلات المتوسطة تساوي ٧.٣١% وأن نسبة المتعطلين من المؤهلات الأقل من المتوسطة ٢.٥٩% (٢٣).

(٢٣) حصل الباحث، علي هذا البيان من قبل مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء وذلك بتاريخ

مما سبق يتضح ، أن البطالة الموجودة في مصر ، بطالة متعلمين تزيد يوماً بعد يوم حتى أصبحت نسبتها ٩٧% من عدد المتعلمين في مصر .

وهذا - بلاريب - يشير إلى مشكلة خطيرة للغاية ، أهمها هي أن ما تدفع به الجامعات والمعاهد والمدارس سنوياً ، لنسا في حاجة إليهم جميعاً ولكن في حاجة إلى بعضهم فقط . ومع الأسف الشديد، إن أحدث بيان تم من خلال الوثيقة التي سبق الإشارة إليها عام ١٩٩٥ ، ولم يتم بعدها تحديث لتلك البيانات لأسباب غير مطومة ، إلا أن هناك بياناً حديثاً لمركز المعلومات، التابع لمجلس الوزراء^(٢١).

ويشير الجدول رقم "٣" إلى هذا البيان، حيث يتضح منه أن عدد القوي العاملة في مصر بلغت ١٨،٢٥٦،١٠٠ نسمة ، في حين بلغ عدد المتعلمين من الذكور والإناث ١٤،٤٠٨،٠٠٠ نسمة.

وإيّا ما كان صحة هذه النسبة، فإن البيانات والإحصاءات تعطي مؤشراً عن الوضع الحالي، والتي يمكن من خلالها الإجابة علي تلك الأسئلة، وهي أين نحن الآن ؟ وإلى أين؟ وما الذي يمكن أن نفعله ؟.

وبشكل عملي يمكن القول بأن الإحصاء يساعد علي التخطيط واتخاذ القرار الصحيح والمناسب لحل أي مشكلة حيث يقال " إن التخطيط السليم، أساسه إحصاء سليم" ويقال -أيضاً - " إن بدون إحصاء سليم ، لا يمكن الحصول علي خطة ناجحة ". ولكي نتعرف أكثر علي مشكلة البطالة ، فإننا نخصص المطلب الثاني ، لكي نستعرض فيه أشكال البطالة، وأنواعها

المطلب الثاني

أشكال البطالة وأنواعها

عرفنا فيما سبق مفهوم البطالة ، وقلنا أنها زيادة القوى البشرية التي ترغب في العمل، وتبحث عن فرصة العمل التي يتيحها المجتمع ، وفي هذا المطلب سوف نتحدث عن البطالة من جانب آخر، ويظهر هذا الجانب في أشكالها المختلفة .

حيث صنف الاقتصاديين البطالة إلى منظورين الأول هو شكل البطالة، والذي يتحدد في نوعين، هما : البطالة السافرة، والبطالة للمقنعة .

^(٢١) مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء المصري - تم الحصول عليه بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠ - وهذا البيان بتاريخ ٢٠٠٠/١/١ ومصدره الرئيسي هو وزارة القوي العاملة.

أما عن المنظور الثاني ، فلقد حددوه الاقتصاديين بأنه منظور مصدر البطالة و سبب البطالة، حيث تحدثت في البطالة الدورية ، والبطالة الاحتكاكية ، والبطالة الموسمية (٢٥) .

وفيما يلي نوضح هذا التصنيف ، فبالنسبة لمنظور الشكل نجد أنه يتحدد في نوعين، النوع الأول :البطالة السافرة، والنوع الثاني : البطالة المقنعة .

أولاً: البطالة السافرة :- هي " الحالة التي يوجد فيها بعض أفراد قوة العمل في المجتمع دون عمل ، علي الرغم من أنهم يبحثون عن عمل" .

وتنقسم البطالة السافرة بدورها إلى نوعين ، النوع الأول : البطالة الاختيارية ، النوع الثاني : البطالة الإجبارية.

وتظهر البطالة الاختيارية، عندما يرفض الفرد فرصة العمل المتاحة علي الرغم من قدرته، ورغبته في العمل، وذلك أملاً في الحصول علي فرصة عمل أفضل، أي ذات الدخل الأكبر أو التي تتناسب مع مستواه التعليمي والتدريبي .

أما عن البطالة السافرة الإجبارية فهي "الحالة التي لا يجد الفرد أي فرصة عمل علي الرغم من كونه قادراً علي العمل وراغباً فيه" .

ثانياً: البطالة المقنعة :- هي "البطالة التي تكون عليها العمالة في حالة استيعاب كامل لطاقتهم، وتظهر بصور متعددة منها " .

- أنهم يشغلون وظائف لا تستوعب إلا جزءاً من وقتهم ، ويتطلعون إلى وظائف تشغل وقتهم بالكامل.

- أنهم يشغلون وظائف تستوعب وقتهم بالكامل ، ولكن هذه الوظائف لا تتطلب مستوى مؤهلاتهم العملية أو مهاراتهم وتدريبهم .

- أنهم يشغلون وظائف تشغل وقتهم بالكامل ،وتتطلب هذه الوظائف مؤهلاتهم ومهاراتهم، إلا أن إنتاجية هذه الفئة منخفضة(٢٦) .

(٢٥) حمدي الغني ، أساسيات علم الاقتصاد ، المكتبة المصرية للكتابية ومكتبة عين شمس ، بدون تاريخ ، ص ٢٨٧ ،

والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة ، يتحقق علي الرغم من أن السجداول الإحصائية للبطالة لا تسكرها ، والدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتعثرة تجسد هذه الظاهرة في المشروعات الزراعية الصغيرة ، حيث يعمل جميع أفراد الأسرة ، علي الرغم من انخفاض إنتاجية العمل وانعدامها ، وكذلك قد تدفع الاعتبارات السياسية ، والأنظمة القانونية ، إلى استخدام الأيدي العاملة في الإدارات والوحدات الاقتصادية التابعة لها ، بما يجاوز اقتصاديا الحاجة إليها ، كما هو في مصر (٢٧) .

أما عن منظور المصدر للبطالة أو " سبب البطالة " فنجد أنها تتحدد في أنواع مختلفة من البطالة ، وهي البطالة الدورية ، البطالة الموسمية ، البطالة الاحتكاكية ، البطالة الهيكلية ، وسوف نتعرض لهم تباعاً .

أولاً: البطالة الدورية :- هي أهم أنواع البطالة ، نظراً لأنها أثر من آثار الركود الاقتصادي ، وتظهر فيما لا يكون الطلب الكلي علي السلع والخدمات كافياً بالدرجة التي تهيئ فرصة العمل لكل قادر علي أداء العمل وراغب فيه ، حيث ينخفض الناتج القومي نتيجة انخفاض الاتفاق القومي ، بما يؤدي إلى اتجاه المشروعات إلى إنتاج قدر أقل من السلع والخدمات ، وبالتالي تقليل عدد العمالة لديها . وعلي ذلك فالبطالة الدورية بطالة إجبارية ، تظهر سماتها في أنها تحدث خلال فترات زمنية غير منتظمة .

ثانياً: البطالة الموسمية :- هي البطالة التي تحدث نتيجة التغير الطبيعي لمعدلات الإنتاج ، وهي تنشأ نتيجة الانخفاض المنتظم نسبياً في النشاط الاقتصادي ، وهي لا تتحقق إلا في القطاعات الإنتاجية مثل (التشييد ، الزراعة ، الصيد ، الصناعات المرتبطة بها ، أو في مجال الخدمات الفندقية) (٢٨) .

ثالثاً: البطالة الاحتكاكية :- هي البطالة التي تمثل الفترة التي يوجد فيها الفرد بدون عمل بين فترتي عمل ، وهذه الفترة هي الفترة اللازمة للبحث عن عمل مناسب إثر انقضاء علاقة العمل لأي سبب كان ، وتتحقق هذه الصورة من البطالة بصفة رئيسية في إطار الهجرة من الريف ، حيث يخرج أبناء الريف إلى المدن الكبرى ، والمراكز الحضرية تاركين أنشطتهم الزراعية أو الخدمة في الريف بهدف البحث عن فرصة عمل أفضل أو أكثر ملائمة من وجهة نظرهم .

(٢٧) حسن عبد الرحمن قنوس ، فقد الدخل كآثر لإنهاء علاقة العمل - بين ضرورات التعويض وكيفية القضاء علي أسبابه - مكتبة الجلاء بالمنصورة ، بدون تاريخ ، ص ٦٠ .
(٢٨) حمدي الطفي - المرجع السابق ص ٩ - ص ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

رابعاً: البطالة الهيكلية :- هي أحد أنواع البطالة الإجبارية والتي تتميز بأن بها فرص عمل ، ولكن تتطلب هذه الفرص مهارات ومتطلبات ربما لا تكون موجودة عند بعض الأفراد المتعطلين أو جميعهم .

وبعد استعراض هذه الأنواع ، يتضح بأنه قد يحدث أحياناً صعوبة ، في التفرقة بين أنواع البطالة التي تظهر في وقت واحد ، وهنا يأتي السؤال: هل هذه البطالة احتكاكية ، أو هيكلية ، أو دورية ؟ والإجابة عن هذا ، هي أن البطالة موجودة إما ما كانت أسبابها ، ولكن كيف يمكن قياسها ؟ هذا ما سوف نتعرض له في المطلب القادم .

المطلب الثالث

قياس حجم البطالة

لقد زادت نسبة البطالة السافرة ، نتيجة عدم قدرة الحكومة علي استيعاب المزيد من القوي العاملة ، كما تعثر علي القطاع العام ذلك ، نتيجة عدم قدرة هذا القطاع علي استغلال الطاقة الصناعية لديه ، وعدم تطوير منتجاته ^(٢٩) . ومن هنا ظهر عجز المجتمع ، في تحديد الأنشطة الإنتاجية اللازمة لإنتاج سلع ، أو لتقديم خدمات مطلوبة علي المستويين المحلي والدولي .

ولكي نتمكن ، من إيجاد الحلول العاجلة والسريعة لمشكلة البطالة ، لابد من تحديد حجم المشكلة ، وذلك من خلال التعرف علي طريقة قياس حجم البطالة .

من المعروف أن " معدل البطالة يساوي مجموع أعداد المتعطلين علي مجموع أعداد قوة العمل " .

$$\text{أي أن معدل البطالة} = \frac{\text{مجموع أعداد المتعطلين} \times 100}{\text{مجموع أعداد قوة العمل}}$$

ولإيضاح كيف يمكن قياس معدل البطالة ، سوف نستعين بتعداد عام ١٩٩٦ الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

حيث صرح رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، في محاضرة ألقاها بالجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع ^(٣٠) ، بأن هناك ميزة في مصر بالنسبة

^(٢٩) عرض مختار هلودة - المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد - جامعة القاهرة - والطوم للموسمية ، عام ١٩٨٩ ، ص ٥٣ .

^(٣٠) ندوة حول تطويل التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع - القاهرة في ١٩٩٨/٢/٢٢ .

لشجرة الأعمار السنوية ، فهي منتظمة وليست منباعدة ، وأضاف بأن من هم في سن العمل في مصر حوالي ٦٠% من عدد سكان مصر، أي حوالي ٣٥ مليون نسمة، وأكد علي أن هذا العدد يتراوح أعمارهم بين ١٥ - ٦٠ سنة، وهذا العدد يخرج منه قوة العمل في مصر ، والتي تبلغ ٨٠٠ ، ١٧ مليون نسمة ، وهذا العدد بعد ما يتم طرح الخارجين عن قوة العمل ، وهم الطلبة بكافة مراحلهم التعليمية ، والزاهدون في العمل وكذلك ربات البيوت وغيرهم من الفئات التي تخرج عن قوة العمل وهم أصحاب المعاشات .

ولترجمه ذلك بالأرقام طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦ ، يمكن القول بأن عدد القوة العاملة في مصر قد بلغ ١٧،١٧٤،٩٣٥ نسمة ، وهم القوة التي ينهض بها المجتمع ، غير أن عدد الخارجين عن قوة العمل قد بلغوا ١٨،٧٠٩،٩٣٣ نسمة .

وعلي الصعيد الآخر، نجد أن هناك أعداداً أخرى خارج سن العمل ، وهم الأفراد الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة وتزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة، ولقد بلغوا ٢٣،٤٢٨،٠٤٦ نسمة ، وإذا ما أرينا تحويل هذه الأرقام إلى نسب ، فبإتنا نجد أن نسبة قوة العمل إلى عدد السكان هي ٢٩% تقريباً، وأن نسبة للخارجين عن قوة العمل إلى عدد السكان هي ٣٢% تقريباً، وأخيراً فإن نسبة من هم أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة وهي الأعداد التي تخرج عن القوة العاملة تساوي ٣٩% تقريباً، وبذلك تكون النسبة ١٠٠% .

$$\text{وعلي ذلك فإن معدل البطالة} = \frac{١٠٠ \times ١٥٦٩١.٥٩}{١٧١٧٤٩٣٥} = ٧,٨\%$$

ولإيضاح ما تم من خطوات حتى يمكن قياس معدل البطالة نجد أنه تم حساب عدد المتعطلين أولاً من خلال الفرق بين عدد القوة العاملة الإجمالية، وبين عدد القوة العاملة الفعلية.

إنّ فإن عدد المتعطلين طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦

$$\text{متعطل} = ١٧,١٧٤,٩٣٥ - ١٥,٦٩١,٠٥٩ = ١,٤٨٣,٨٧٦$$

وبعد ذلك تم حساب معدل البطالة علي أساس قسمة عدد المتعطلين علي عدد قوة العمل الإجمالية مضمروباً $\times 100$ ، حيث اتضح أن معدل البطالة في مصر ٨٧ % من نسبة القوى العاملة ، علماً بأن هذه النسبة قد شملت المصريين والأجانب داخل الجمهورية وقت التعداد .

المبحث الثاني

أسباب مشكلة البطالة

لاشك أن للبطالة أسباباً كثيرة، أهمها: القضية السكانية، والسياسة التعليمية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تمر بها البلاد، وأيضاً الشئون التنظيمية، كذلك استخدام تكنولوجيا متقدمة، وعوامل أخرى كثيرة، لا يسع الوقت لذكرها .

ونظراً لأننا يصعد الصناعات الصغيرة ودورها في معالجة مشكلة البطالة، لتوسعنا في عرض مفهوم البطالة في مصر أكثر من هذا، ولكن أردنا الإشارة في الباب الأول لبعض الإحصاءات والبيانات الهامة، التي تعطي للباحثين والمهتمين إيضاحاً عن الموضوع محل الدراسة، وكذلك تكشف لنا أيضاً عن العلاقة بين البطالة والصناعات الصغيرة .

وسوف نخصص هذا المبحث، للقضية السكانية، والسياسة التعليمية، وأيضاً بعض الأسباب الأخرى التي ساهمت في زيادة مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال ثلاثة مطالب .

المطلب الأول

القضية السكانية

يلعب السكان - في أي مجتمع - دوراً أساسياً في تحديد حجم المعروض من القوة العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان، مع عدم زيادة الإنتاج، ويفرض ثبوت العوامل الأخرى علي ما هي عليه إلى انخفاض مستوى المعيشة، وانتشار البطالة السافرة والمقتعة، وهنا يأتي دور الدولة، لكي تحقق التوازن بين عرض العمل، والطلب عليه، من خلال عملية تنظيم السكان لكي يمكن المحافظة علي مستوى المعيشة، وتلافي انتشار البطالة بصورها المختلفة ^(٣١) .

(٣١) عبد المنعم محمود حبيب، مشكلة البطالة في مصر، ومعالجتها بالطول غير التقليدية، مجلة تنمية الإبلوبة، العدد رقم ٥٢، السنة الرابعة عشر، يوليو سبتمبر ١٩٩١، ص ١٢ .

ولكن هل قامت الدولة بهذا الدور؟ هذا ما سوف نستعرضه في السطور التالية، من خلال تطور عدد السكان في مصر، منذ عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٩٦، هذا ويشير الجدول رقم "٤" إلى هذا التطور، حيث يتضح أن عدد السكان في مصر قد تضاعف لأول مرة خلال خمسين عاماً من عام ١٨٩٧ إلى عام ١٩٤٧، حيث ارتفع عددهم من ٩.٧ مليون نسمة إلى ما يزيد على ١٨ مليون نسمة خلال الفترة بين التعدادين، بعدها تضاعف عددهم، للمرة الثانية بعد مرور ثلاثين عاماً منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧٦، ثم تضاعف عددهم، للمرة الثالثة خلال تعدادي عام ١٩٦٦، عام ١٩٩٦ .

ولقد أشارت نتائج التعداد النهائي لعام ١٩٩٦، إلى أن عدد السكان داخل مصر، قد بلغ ٥٩ مليون نسمة ومع الأسف الشديد، ظلت الحكومات المتعاقبة، ولفترات طويلة، تهتم بالبعد الكمي للسكان، تاركين البعد النوعي، والبعد المكاني. ومن المعروف أن البعد النوعي، يهتم بخصائص السكان، أما البعد المكاني فهو يهتم بتوزيع السكان على المساحات المتاحة في الدولة حيث يتركز السكان على رقعة محددة من أرض مصر، لا تكاد تصل إلى ٦% من إجمالي المساحة الكلية التي تبلغ ١,٢٠٠,٠٠٠ كم^٢.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، لكي تخفض معدل النمو السكاني، إلا أن الأمر مازال في حاجة إلى الكثير من الجهد في هذا الصدد، حيث إن النمو السكاني يهدد بإعاقة جهود التنمية وتفاقم مشكلة البطالة .

وإذا أردنا تحليل ظاهرة زيادة السكان في مصر، يمكن القول بأن هذه الزيادة ترجع إلى التناقص السريع في معدل الوفيات، مع انخفاض عدد المهاجرين المصريين للمنطقة العربية، ونتيجة عوامل أخرى .

ومن هنا، نرى أن مصر تعاني وبشكل كبير من مشكلة سكانية، ولو استمرت سوف يؤدي هذا إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق في النهاية حركة التنمية في المجتمع المصري .

والخلاصة هي أن معدل النمو السكاني في مصر، يساهم بانتشار البطالة، بكافة صورها، ما لم يقابل ذلك زيادة في الإنتاج وزيادة في الاستثمار والتشغيل، لإشباع الحاجات الأساسية للسكان.

المطلب الثاني السياسة التعليمية

لقد خرجت اليابان، من الحرب العالمية الثانية محطمة، ورأي أصحاب القرار فيها، أن مخرجهم الوحيد، هو الاهتمام بالعلم والتعليم، فعكفوا على دراسة نظام التعليم وتطبيقه تارة، ثم دراسة نقاط الضعف وتجنبها تارة أخرى.

ونتيجة لذلك، ما إن انقضت فترة السبعينات، حتى تفوق العامل الياباني على نظيره الأمريكي في الإنتاج، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى استئثار ما يحيط بها من خطر، ونتيجة لذلك أصدر الرئيس الأمريكي ريجان، تقريره المشهور (أمة في خطر) الذي عالج فيه قضية التعليم، باعتبار أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة القادرة على تفادي هذا الخطر^(٣٢).

ومن هنا تظهر لنا، أهمية السياسة التعليمية في أي بلد، وكيف أنها تؤثر بالإيجاب في حالة استخدامها الاستخدام الصحيح والسليم.

وإذا ما نظرنا إلى السياسة التعليمية المطبقة في مصر حالياً، نجد ولا حرج في هذا أنها عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات، وأيضاً في الزيادات الغير عادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنوياً من الخريجين دون أن يكون لذلك طلب حقيقي بسوق العمل.

ويرجع ذلك إلى غيبة التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية، منذ سنوات طويلة مضت، وأيضاً إلى التقيد في النظم المتبعة، مما أدى إلى عدم التوازن بين قوة العمل المعروض وحجم الطلب عليه، ولقد ظهر ذلك في زيادة المعروض من التخصصات المختلفة عما هو مطلوب منها^(٣٣).

ولقد أظهرت الدراسات المتعددة للسياسة التعليمية في مصر، أن بها عدداً من المشكلات أهمها :-

١ - غياب السياسات والأهداف، وعدم وضوحها، بصفتها أحد المشكلات الرئيسية التي يعاني منها النظام التعليمي، ويظهر ذلك في ضعف ارتباط السياسات التعليمية بخطة التنمية مما أدى إلى :-

أ - افتقار عناصر التكامل والترابط والتنسيق في سياسة التعليم، حيث تمت

^(٣٢) مجلس الشورى، نحو سياسة تعليمية متطورة، لجنة الخدمات، التقرير رقم ١٧، علم ١٩٩٤، ص ١٠٩.

^(٣٣) عبد المنعم محمود حبيب، المرجع السابق ص ١٢، ص ١٣.

دراسة كل مرحلة تعليمية علي حدة.

ب - عدم الربط بين التعليم وخطط العمالة، وهذه الجزئية تعتبر بيت القصيد،

بالنسبة للسياسة التعليمية المطبقة في مصر.

ج - عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني.

٢- غياب المعلم القادر مهاريًا ومعرفيًا، ولقد أصبح القدوة عند الطلاب صغار السن خصوصاً، أبطال السينما والتلفزيون من النجوم، بدلاً من المعلمين، علي الرغم من أن المعلم هو أهم عنصر في العملية التعليمية، وبالتالي يجب الاهتمام بإعداد المعلم، علمياً، وثقافياً، وتربوياً، وبما يتطلبه العلم الحديث والتكنولوجيا العالية.

٣- غياب المنهج المتطور، وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة.

٤- عدم كفاية الأداء بخصوص الإدارة التعليمية، فيما يتصل بوضع الأهداف، ورسم السياسات والخطط، واتخاذ القرارات، والأخذ بالبعد المستقبلي، والعناية بالتقنيات الإدارية الحديثة، والإفادة من الدراسات الحديثة، حول تنظيم العمل وأساليبه.

وفي هذا الصدد، يقول أستاذنا الدكتور/ أحمد حسن البرعي، في بحث له باللغة الفرنسية^(٣٤)، عن تجربة مصر في مجال التعليم، حيث أكد علي أنه في عام ١٩٨٧ تحديدًا تم إعادة تنظيم الدراسة في المرحلة الابتدائية، لتصبح حتى الصف الخامس الابتدائي، بدلاً من الصف السادس الابتدائي كما هو متبع، وكان الهدف من ذلك عند واضعي هذا النظام توفير احتياجات سوق العمل، إلا أن هناك بعض المتخصصين في هذا المجال قد احتجوا علي هذا النظام، دون جدوى، ونتيجة لذلك حدث اندماج الصف الخامس والسادس الابتدائي، للتلاميذ المسجلين في عام ١٩٨٧ - ١٩٨٨.

حيث أدي هذا، إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية العامة إلى الجامعة، ومن الجامعة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه، وهنا يسأل الدكتور أحمد حسن البرعي، عن كيف يصنع مسئولو التخطيط في مجال القوة العاملة ؟ وما الذي يمكن توقعه نتيجة لذلك^(٣٥) ؟

ولإيضاح السياسة التعليمية في مصر، يمكن استعراض بعض الإحصاءات الخاصة بقبول الطلبة بالمدارس والجامعات خلال الفترة من ٨١ / ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٧/٩٦ وذلك من خلال الجداول أرقام ٥، ٦، ٧ .

حيث يتضح من الجدول رقم "٥" بالملحق عدد الطلبة المقبولين والمقيدون بمراحل التعليم العام خلال خمسة عشر عاماً من (٨٢ / ١٩٩٧)، وهم ١٩٢٨،٢ ألف طالب وطالبة خلال عام (٨٢/٨١)، ١٤٢٥٠ ألف طالب وطالبة خلال عام ٩٧/٩٦ .

أما عن الجدول رقم "٦"، فنجد أنها تحدد تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدون بالتعليم العالي والجامعي خلال الفترة السابقة، فنجدهم ١٣٩،٨٣٩ طالب وطالبة خلال عام (٨٢/٨١)، في حين نجدهم ١،٣١٥،٠٠٢ طالب وطالبة خلال عام ١٩٩٧/٩٦ .

أما عن الجدول رقم "٧"، فإنه يحدد تطور أعداد المقبولين وعدد الفصول الجديدة بمراحل التعليم الأزهرى خلال نفس الفترة، فنجدهم ١٠٩،٢٥٥ طالب وطالبة خلال عام (٨٢ / ٨١)، ٢٩٧،٣٣٤ طالب وطالبة خلال عام (١٩٩٧/٩٦) هذا بالإضافة إلى طلبة الجامعة والذي يبلغ عددهم ٤٢،٠٠٠ طالب وطالبة .

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل للتعليم اليوم مردود اقتصادي أم لا؟ علماً بأننا لا ننكر الدور الاجتماعي الذي يؤديه التعليم، ولكن يتلاحظ لنا أن سياسة التعليم في مصر تدفع بأعداد كبيرة من الخريجين سنوياً، دون أن يكون لهؤلاء طلباً فعلياً في سوق العمل لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف .

وهنا نري، بأنه ومع الأسف الشديد أصبح المتعلم اليوم عبئاً على مجتمعه، نظراً لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه .

كذلك نطرح سؤالاً آخر، هل نحن في حاجة إلى كل هؤلاء الخريجين ؟ والإجابة قد تكون ب "نعم"، فالسؤال هنا لماذا البطالة الحالية التي نشاهدها في مصر وفي أغلب التخصصات؟ والثاني إذا كانت الإجابة "لا"، فلماذا الإصرار على هذه السياسة التي تدفع لسوق العمل سنوياً بكل هذه الأعداد .

ونري، بعد كل ما تقدم، بأنه لا أمل في أي حل يتم التخطيط له، إلا بعد وقف النزيف، وذلك من خلال تخطيط سليم للقوى العاملة، يتم من خلاله تحديد الأعداد المقبولة بالمدارس والجامعات والتي يمكن لسوق العمل استيعابها بعد ذلك . وفي

المرحلة الثانية، يتم الالتفات إلى الغافد البشري المافر والمقتنع، والعمل على إيجاد حلول مناسبة له، وإلا سوف تزداد المشكلة تعقيداً على المدى القصير والطويل .

المطلب الثالث

الأسباب الأخرى التي ساهمت في

زيادة معدل البطالة في مصر

للبطالة أسباب متعددة، لا يمكن حصرها في هذا البحث، إلا أننا نحاول جاهدين الإشارة إلى أهمها . ومن أهم هذه الأسباب، برنامج الخصخصة، الذي هو ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، وكذلك سوء التخطيط للقوي العاملة في مصر، وأيضاً انخفاض الطلب الخارجي على العمالة المصرية، وعودة العمالة المصرية من الدول العربية . كذلك التشريعات الخاصة بتوظيف العمالة في مصر، وذلك لأنها تقالي في تهينة الاستقرار الوظيفي للعامل، وتحد من إمكانية مجازاته، أو فصل العاملين، على الرغم من وجود ما يستوجب هذا الفصل، كذلك الارتفاع الملحوظ في نفقات المعيشة، وانخفاض مستوى الأجور، وأيضاً التوسع في استخدام المشروعات التي تستخدم طرق الإنتاج الحديثة والتي تهتم برأس المال، هذا بخلاف أسباب أخرى متعددة (٣٦) .

أولاً : برنامج الخصخصة في مصر :-

من أبرز التحولات المميزة للتاريخ الاقتصادي المعاصر، برنامج الخصخصة، والذي من خلاله، صار للقطاع الخاص دور أكبر في النشاط الاقتصادي، وتقلص دور الدولة، عما كان عليه سابقاً .

ولقد ظهرت الخصخصة، كأسلوب وأداة للتنمية، بعد عجز الملكية العامة بنظامها البيروقراطي العقيم عن التطور، وارتبط برنامج الإصلاح الاقتصادي وآليات السوق، بسياسة الخصخصة، التي تعتبر أحد العناصر الأساسية للنظام الرأسمالي .

وللخصخصة أكثر من مفهوم، حيث يرى البعض (٣٧)، أن الخصخصة هي "توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص، دوراً متزايداً داخل الاقتصاد، ويتم

(٣٦) مثل قانون البيئة، ضعف الاستثمار، ضعف التصدير، المعاش الميكرو، السلوك الاجتماعي ونظرة المجتمع للمهن المختلفة، عدم فاعلية التدريب، وهنا نكتفي بمردها فقط دون التعرض لها ونحيل القارئ بشأنها، إلى التقرير المبدئي للجنة المشتركة لجنتي لقوي العمالة والفسبج ومكتب لجان الصناعة والطاقة والفنون الاقتصادية والتعليم والبحث العلمي والاقتصاد والشكوي والزراعة وقرى عن موضوع (البطالة) مجلس الشعب في ٢٠٠١/٤/١٨ ، ص ١٤٠٧ .
(٣٧) أحمد ماهر، دليل المايير في الخصخصة، الجزء الأول والثاني، دار للجمعية للطباعة والنشر، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ٢٢، ٢٣.

نلك من خلال قيام الدول بتصفية القطاع العام (كلياً أو جزئياً) أو عن طريق عقود الإيجار ومنح الامتيازات .

والذي يمكن استخلاصه، هو أن الخصخصة " هي أحد الأدوات الهامة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، يفرض الاعتماد الأكبر علي السوق والقطاع الخاص بهدف تحقيق أعلي فائدة ممكنة في التنمية الشاملة والتوظيف الكامل " .

ولقد استهدفت الحكومة المصرية من برنامج الخصخصة، عدة أهداف (٣٨) .
والسؤال الذي نطرحه في هذا الصدد، هل أثرت سياسة الخصخصة في مصر علي البطالة؟ من المعروف أن الهدف من سياسة الإصلاح الاقتصادي، وبرنامج الخصخصة، هو الرشادة الاقتصادية، ولما كانت السياسة التي اتبعتها الحكومة سالفاً بالنسبة للتشغيل سياسة اتسمت برفع شعار مسئولية الدولة عن إيجاد فرصة عمل لكل خريج جامعي أو لحاملي الشهادات المتوسطة حيث اعتبرت الحكومة نفسها مسئولة عن إلحاق العمال بالقطاع العام، ونتيجة لذلك زادت نسبة البطالة المقنعة في هذا القطاع بشكل ملحوظ، واضطرت الحكومة علي أداء مبالغ لأتاس لا عائد من وراء إلحاقهم بالعمل (٣٩) .

ونتيجة ذلك، كان ولا بد من استبدال هذه السياسة، بغيرها لتحقيق الرشادة الاقتصادية .

ومع تطبيق برنامج الخصخصة، كان من الطبيعي أن يفقد بعض العاملين وظائفهم، وذلك من خلال الاستغناء عنهم، عن طريق المعاش المبكر .

لأنه من غير المتصور قبول صاحب العمل الاحتفاظ بعمالة زائدة بمشروعه، ليس لها مردود اقتصادي .

ومن خلال بيان وزارة قطاع الأعمال العام للصادر من قبل " المكتب الفني " بالوزارة، يتضح أن عدد العمالة التي أحيلت إلى المعاش مبكراً حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠ قد

(٣٨) سوزان احمد ابوريه، الخصخصة والبعث الاجتماعي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ١١٢، أول نوفمبر ١٩٩٩، ص ٩٥ - ٩٩ . وهذه الأهداف هي :-

أ - تشجيع المنافسة في القطاع الاقتصادي . وبفتح شركات قطاع الأعمال العام للعمل في سوق تنافسية مفتوحة .

ب - الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الإدارة .

ج - تشجيع المواطنين علي المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال شراء الأسهم والأصول المطروحة للبيع، ولقد شارك في تنفيذ هذا البرنامج وزارة قطاع الأعمال العام، ومجلس الوزراء ، ولجان وزارية المختصة بشركات قطاع الأعمال .

(٣٩) احمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة، خطة قومية للعلاج مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الحادي والستون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٧، ص ١٧٣ .

يقدر بنحو "٥١٦،٦٧" عامل^(١٠)، ويوضح الجدول رقم "٨" البيان التفصيلي للذين أحيلوا إلى المعاش مبكراً.

والخلاصة، هي أن برنامج الخصخصة في مصر، قد زادت من نسبة البطالة وحدثها، إلا أننا نؤكد على أن زيادة حدة البطالة -التي نتجت عن برنامج الخصخصة وإعادة الهيكلة- مما هي إلا تحول في شكل البطالة من بطالة مؤقتة إلى بطالة سافرة، وفي كلا الحالتين فالبطالة موجودة.

ثانياً : تخطيط القوى العاملة في مصر:-

كان ولا يزال، سوء تخطيط القوى العاملة في مصر، سبباً جوهرياً، في زيادة حدة مشكلة البطالة.

حيث يظهر، هدف تخطيط القوى العاملة، في خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وربما يحقق فائضاً وتراكماً رأسمالياً يعاد استثماره، ومن ثم يخلق فرص عمل جديدة، ولكي يحدث ذلك علي مستوى الدولة، لابد من التنسيق بين المنظمات والجهات المعنية، فيما بينها، بهدف تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة عدداً ونوعاً ومستواً، وصولاً إلى أفضل إنتاج.

ولتوضيح عملية تخطيط القوى العاملة داخل الجهات، يري البعض^(١١)، ضرورة طرح عدة أسئلة هي :-

- هل توجد- فعلاً- عمالة فائضة أم لا ؟ وأين توجد هذه العمالة؟

- وهل فائض العمالة مطلق في كل التخصصات والأنشطة ؟ أم هناك فائض في

بعض الأنشطة، وعجز في أنشطة، وتخصصات أخرى؟

ولقد عرف البعض^(١٢)، مفهوم تخطيط القوى العاملة، بأنه " مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة والمتعلقة بجانب العمالة والتي تهدف إلى تحديد وتوفير الأعداد والمستويات والتركيبة من العمالة لأداء أعمال معينة، في أوقات محددة، وبتكلفة عمل

(١٠) أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة الفصالة الزائدة، خطة قومية للعلاج سجلت البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الحادي والعشرون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٧، ص ١٧٢ .

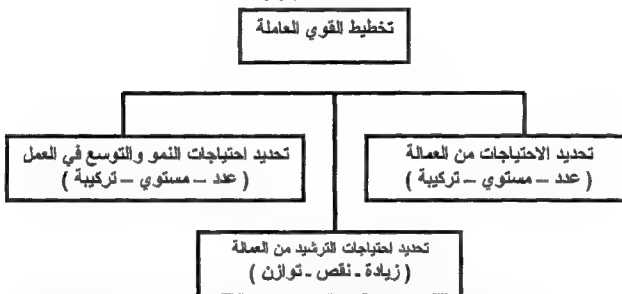
(١١) المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام، جدول يبين حجم الفصالة وبرنامج المعاش المبكر لشركات قطاع الأعمال العام في ٢٠٠١/٦/٣٠، بيان تم الحصول عليه من قبل وزارة قطاع الأعمال بتاريخ ٢٠٠١/٦/٣٠ .

(١٢) محمد كمال مصطفى، تخطيط القوى العاملة، (المناهج - الأسس - الأساليب)، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤١، أول أكتوبر ١٩٩٩، ص ٣ .

(١٣) محمد عبد الفتاح منجي، محمد كمال مصطفى، المرجع السابق، ص ١٠ .

مناسبة، سواء كان ذلك لمنظمة قائمة أو مشروع تحت الدراسة أو الإتشاء، آخذين في الاعتبار الأهداف الإنتاجية أو الخدمية للمنظمة، أو المشروع، والعوامل المؤثرة عليها". ومن هنا تكون خطة القوي العاملة، جزءاً أساسياً من الخطة العامة، للمنظمة أو المشروع، وعلي ذلك يشكل تخطيط القوي العاملة ضرورة وأهمية كبرى. ولتوضيح ذلك المضمون الهام، انظر الشكل رقم "٢"، حيث يظهر فيه مضمون تخطيط القوي العاملة .

الشكل رقم (٢)



ومن هذا الشكل، يتضح أن هناك فائدة كبيرة، من وراء تخطيط القوي العاملة، تظهر في توازن العمالة، حيث يؤدي هذا إلى إنتاجية مساوية تماماً للعمالة المستخدمة، من حيث العدد، و المستوى، والتركيبية، وعلي العكس من ذلك، فإن وجود عمالة زائدة، أو عمالة ناقصة، تمثل حالة من حالات الخلل، وعدم التوازن للعمالة داخل المنظمة. وتماشياً مع أهمية تخطيط القوي للعمالة في مصر، صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تشكيل مجلس أعلى لتنمية القوي البشرية والتدريب، وتوالت القرارات وكان آخرها علم ١٩٩٨ .

حيث يختص، برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوي البشرية، ووضع برنامج قومي شامل لتنميتها، واستخدامها الاستخدام الأمثل .

كما صدر قرار وزير القوي للعمالة والتدريب رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢ بشأن تشكيل لجنة تخطيط القوي العاملة والتدريب المهني برئاسة ممثلي عدة جهات، يفرض وضع خطط، وبرامج استخدام وتنمية القوي العاملة، والتنسيق بين الجهات المعنية، كلا في مجال

اختصاصه، بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى في نفس المجال . هذا ولقد توالى القرارات الصادرة في هذا الخصوص وكان آخرها عام ١٩٩٨ .

وعلى الرغم من كل هذا الاهتمام من قبل الحكومة، إلا أننا مازلنا، نفتقد التخطيط السليم للقوي العاملة في مصر، ويمكن القول بأن تخطيط القوي العاملة في مصر غائب، والذي يدل على غياب تخطيط القوي العاملة في مصر، ما نشاهده في الواقع من أن ما قدمته الأجهزة في هذا المجال، لم يكن كافياً لمعالجة المشكلة .

ويظهر ذلك في عدم التنسيق بين الوزارات المعنية وخصوصاً (وزارة التربية والتعليم، وكذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة القوي العاملة والتدريب ووزارة التخطيط) .

حيث تدفع وزارات التعليم بنوعيتها، بأعداد كبيرة من الخريجين سنوياً، وفي تخصصات مختلفة دون أن يكون لذلك طلب فعلي من خلال سوق العمل ولو طبقت سياسة تخطيط القوي العاملة في مصر، لاختلف الأمر .

ومن هنا، يتضح أن غياب مخطط القوي العاملة، وتخطيط القوي العاملة بشكل عام، يساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر، حيث يساعد تخطيط القوي العاملة - الدولة، على عدم التوسع في برامج التعليم العالي غير المنتج، والتوجه إلى التخصصات المنتجة، وبذلك يمكن الحد من بطالة المتعلمين والتي وصلت ٩٨% من نسبة المتعلمين في مصر .

ثالثاً: الطلب الخارجي على العمالة المصرية:-

نعلم أن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، لها جوانب إيجابية متعددة، منها استيعاب الأيدي العاملة التي لا تجد فرصة عمل مناسبة لها داخل الجمهورية، كذلك تساعد على تدفق التحويلات النقدية، بالعملات الأجنبية من خلال المصريين العاملين في الخارج . ولقد أدى انخفاض الطلب الخارجي، على العمالة المصرية، إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر .

ومن هنا نرى، أن الدولة لم تعمل على وضع الخطط الكفيلة بتنظيم حركة الهجرة إلى الخارج، حيث كان عليها أن تتوقع أن تلك الهجرة مؤقتة، لاسيما وأن أغلب الأعمال المكلفين بها، أعمال خاصة بالبنية الأساسية داخل تلك الدول وحتماً سوف يأتي الوقت وتنتهي فيه هذه الأعمال، إلا أن الدولة، ومع الأسف الشديد لم تفعل شيئاً في هذا الصدد، وكان عليها وضع ذلك في خططها حتى لا نتعرض إلى ما نحن فيه الآن، وذلك بعد

عودة العمالة المصرية نتيجة تعاظم دور العمالة الآسيوية في المنطقة العربية، وانخفاض أسعار البترول، والتكشف في الدول البترولية، كذلك أزمة الخليج وما يترتب عليها، من عودة مئات الآلاف من المصريين العاملين بها إلى بلادهم، كذلك إحلال الوطنيين محل الوافدين . ولقد بدأت الدول تعمل علي التوسع في إحلال عملاتها الوطنية في كثير من المجالات، حيث أطلق علي هذه الظاهرة (السعودة - التكويت) في دولة السعودية، وفي دولة الكويت ^(١٣) .

ويشير التقرير الذي أعدته وزارة القوى العاملة خلال عام ١٩٩٢، إلى أن حجم العمالة المصرية العائدة، قد بلغ ٣٩٨ ألف عامل، منهم ١٥٦ ألف عامل من الكويت، يمثلون ١٩% من جملة العمالة العائدة، ٢٤٢ ألف عادوا من العراق يمثلون ٦١% وذلك عقب حرب الخليج، حيث ترتب علي ذلك مجموعة كبيرة من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة والتي تمثلت بصفة أساسية في نقص الموارد من النقد الأجنبي، وفي زيادة معدلات البطالة في صورتها السافرة والمقنعة، وأيضاً إضافة ما يقرب من نصف مليون عائد إلى سوق العمل في مصر، وبصورة فجائية، مما يؤدي إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر، ومما يزيد من صعوبة حل مشكلة البطالة .

رابعاً : التشريعات الخاصة بتوظيف العمالة في مصر:-

لاشك في أن للتشريعات الخاصة بالتوظيف في مصر أثراً مباشراً علي زيادة مشكلة البطالة، وهذا ما سبق أن أكدناه ^(١٤) . من خلال تعرضنا للتشريعات الخاصة بالعمل، لاسيما القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، وأيضاً القيود التي تقع علي عاتق أصحاب الأعمال نتيجة تطبيق هذا القانون.

ولقد رأينا، أن الأمر في حاجة إلى تخفيف القيود عن أصحاب الأعمال، وإعطائهم حرية أكبر في اختيار الوسيلة المناسبة التي يرونها لشغل الوظائف الشاغرة لديهم دون تدخل من أحد .

وأكدنا علي أن هناك قيوداً لا مبرر لها في المواد ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ^(١٥) .

ولذا أوصينا بضرورة تخفيف القيود التشريعية، حتى لا يتهرب أصحاب رؤوس الأموال من القيام بمشروعات صناعية أو تجارية، أو علي الأقل بتوجيهها إلى دول أكثر

^(١٣) رجاء الصقلاني، حول زيادة التحويلات للمال المصريين للمهاجرين، المشروع الإقليمي لدعم سياسات الهجرة، منظمة العمل العربية، منظمة العمل الدولية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤ .

^(١٤) " دراسة ميدانية " لأهم تعكسات اتفاقيه لتجارة العالمية علي مستقبل الصناعة في صناعة الخزل والنسيج في مصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٨، ص ٨٨ - ٩٢ .

^(١٥) المحاماة، قانون للعمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، طبعه علم ١٩٨٦، ص ١٦، ١٧ .

توازناً في هذا الشأن، أو اللجوء إلى استبدال العمالة بالآلات الحديثة، وهذا ما سوف نتعرض له في البند القادم .

خامساً : استخدام الطرق الإنتاجية الحديثة:-

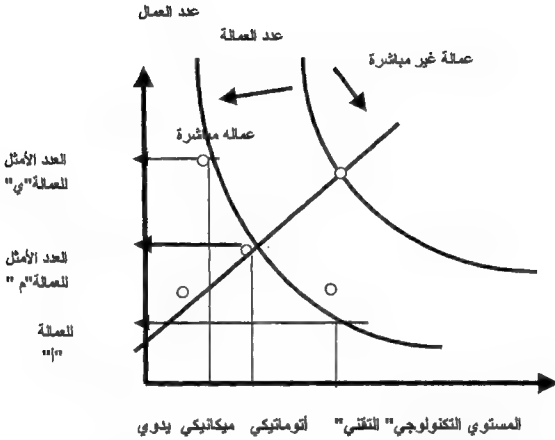
ولقد ساعد استخدام الطرق الإنتاجية الحديثة، والتي تهتم برأس المال (التكنولوجيا) إلى تقليل استخدام الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة حدة البطالة في مصر .

هذا ولقد أكد خبراء العمل والاقتصاد، على أن التكنولوجيا بصفة عامة، لا يمكن أن تتحقق فعاليتها الاقتصادية الكاملة، إلا في حالة نجاحها في خلق تناسق كامل بين عناصر الإنتاج، ابتداءً بالعمال، وانتهاءً بالطاقة، مروراً برأس المال والمواد الخام . وإذا لم يتم هذا التناسق، فسوف يكون الإنسان ضحية للآلة ، بالاستغناء عنه ،ومن هنا يرجع استخدام التكنولوجيا الملائمة .

وعن التكنولوجيا وتأثيرها على العمالة، يرى البعض ^(١٦) أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوى التكنولوجيا يؤديان إلى خفض عدد العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية، ويرتفع عدد العاملين غير المباشرين في هذه الأنشطة، ولكن بصفة عامة سوف ينخفض عدد العاملين المباشرين ويرتفع عدد العاملين غير المباشرين، وعلى أي حال، فإن عدد العاملين سوف ينخفض إلا إذا واكب التطور التكنولوجي زيادة مناظرة في حجم الإنتاج.

(١٦) محمد عبد الفتاح منجي، من خلال مشاركته في "الدراسة الميدانية" لأهم انعكاسات اتفاقية التجارة العالمية على مستقبل العمالة في صناعة القزل والنسيج في مصر ، مرجع سابق، ص ٧٣ .

ويوضح الشكل التالي هذا الرأي



ونخلص من كل ما تقدم ، إلى أن التكنولوجيا العليا ، ربما تسبب زيادة في عدد البطالة ، إذا لم يواكب ذلك زيادة في الإنتاج ، تواكب هذه الزيادة في استخدام هذه التكنولوجيا العليا .

ونري بأن التكنولوجيا تساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر ، لعدم تطبيقها القواعد سالفة الإشارة .

سادساً : ارتفاع نفقات المعيشة :-

يؤدي ارتفاع نفقات المعيشة ، وانخفاض الأجور ، إلى لجوء الأفراد الذين يعملون فعلاً ، إلى سد هذه الفجوة ، حيث يبدأ في البحث عن فرص عمل إضافية ، بغرض تغطية نفقات الحياة اليومية والمعيشية ، والتي تتمثل في المأكل والمشرب والسكن والعلاج ، وحالياً في الدروس الخصوصية .

ولا شك في أن شغل الفرد أكثر من وظيفة يؤدي حتماً إلى زيادة مشكلة البطالة في مصر، وبالتالي تزداد المشكلة تعقيداً لاسيما وأن أصحاب الأعمال، غالباً يفضلون من لديه خبرة في العمل والذي يقبل أجراً أقل من الأجر المحدد لهذه الوظائف، وغالباً ما يكون راغب العمل من أصحاب الخبرة، وفي نفس الوقت لم يتقدموا بأي شروط لأنهم في حاجة إلى تلك الوظائف لسد حاجاتهم الأساسية كما سلف الإشارة .

ونكتفي بهذا القدر علماً بأن هناك أسباباً أخرى كثيرة تساهم بشكل مباشر وغير مباشرة في تفاقم مشكلة البطالة في مصر، وننتقل إلى الآثار المترتبة علي البطالة في مصر .

المبحث الثالث

الآثار المترتبة علي مشكلة البطالة

في مصر

من المعروف أن مشكلة البطالة، ليست مشكلة فردية فقط، ولكنها مشكلة تمس البناء الاجتماعي داخل الدولة .

ولقد أكدت الدراسات - التي تمت في هذا الشأن - علي أن هناك شواهد مختلفة، تدلل علي أن لمشكلة البطالة أثراً واسعاً ومتشعبة علي مختلف جوانب الحياة في المجتمع المصري، ولقد ظهرت هذه الآثار علي الاقتصاد المصري، وكذلك علي الأسرة، وأيضاً في المجال السياسي .

ومن أهم الآثار التي ترتبت علي مشكلة البطالة، تهديد الاستقرار والسلام الاجتماعي، وانتشار القيم السلبية في مختلف جوانب الحياة .

وسوف نتعرض إلى الآثار الاجتماعية، والآثار الاقتصادية، والآثار السياسية للبطالة في مصر، مخصصين لكل أثر مطلباً مستقلاً .

المطلب الأول

الآثار الاجتماعية

تزايدت حدة المشكلات الاجتماعية، المرتبطة بمشكلة البطالة، حيث ظهرت أنماط لم تكن مألوفة من قبل بالمجتمع المصري، منها الإلحاح والتطرف والغضب، وأنواع جديدة من الجرائم، لم تكن معروفة من قبل مثل الاغتصاب الجنسي، والسرققة بالإكراه وبالسلاح،

وجرائم القتل، وإيذاء الأرواح والزوجات والآباء والأبناء، كما أن الجرائم التقليدية قد زادت نسبتها علي ما كانت عليه من قبل مثل السرقات بأنواعها، والنصب، والتزوير، والاحتيال ٠٠ الخ) ويرجع ذلك إلى عدم إشباع هؤلاء لاحتياجاتهم المختلفة وعلي رأسها، حاجاتهم العاطفية.

والجدير بالذكر بأن هناك شواهد منتقاة من خلال تقارير الأطباء النفسيين والعقليين تؤكد علي أن تزايد نسبة الاضطرابات النفسية وأكثرها شيوعاً السقلق النفسي، والاضطرابات العقلية وأهمها مرض الاكتئاب والسيكوباتية^(٤٧) يرجع إلى زيادة حدة البطالة، نظراً لأن الإنسان العاطل عن العمل لا يستطيع أن يفي بالاحتياجات الأساسية له، ولأسرته، ليس هذا فحسب، بل أنه يفقد أهم مقومات الشخصية، وهو الشعور بالقيمة والأهمية، فضلاً عن مشاعر الإحباط الشديد الذي يمتلكه، ومن المعروف علمياً، أن الإحباط يؤدي بالضرورة إلى العدوان واليأس، وعلي ذلك تكون البطالة مدمرة للشخصية الإنسانية، التي لا يسود في مجتمعها الرعاية الاجتماعية، ونظام التأمين ضد البطالة للعاطلين عن العمل، كما هو الحال في الدول الصناعية المتقدمة، فضلاً عن فقدان العاطل عن العمل، الشعور بقيمته وأهميته، واحترامه لذاته، واحترام الآخرين له، بما في ذلك أقرب الناس إليه، كزوجته، وأبنائه، ووالديه، وأخوته ٠٠ الخ .

والخلاصة أن مشكلة البطالة، كانت ولا تزال لها عظيم الأثر في ارتكاب بعض الجرائم، وكذلك زيادة معدلاتها، وخصوصاً جرائم السرقة، وهناك العرض، والاختصاص، حيث أشارت بعض الدراسات إلى أن أعمار مرتكبي هذه الجرائم تركز في العمر من ١٨ سنة وحتى ٣٠ سنة، أي أن أغلبهم في سن العمل، وكذلك من الذكور .

المطلب الثاني

الآثار الاقتصادية

تظهر الآثار الاقتصادية للبطالة، في أنها تؤدي حتماً إلى فقد القدرة علي استخدام العنصر البشري، الاستخدام الأمثل والسكامل له، مما يساعد علي إهدار تلك الطاقات الشبابية، وبالتالي عدم إشراكهم في برنامج التنمية .

^(٤٧) نذرة وهدان، تأثير البطالة علي زيادة معدلات الجريمة في مصر - معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم ١٥٢٦ مايو عام ١٩٩١ ص ٢٥ .

ولإيضاح ذلك نجد أن الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل هم شباب جامعي متعلم- أو علي الأقل خريجي مدارس متوسطة - قامت الدولة بالإتفاق عليهم، دون أن يكون لذلك عائد اقتصادي، مما يشكل إهداراً كبيراً لتلك الأموال التي تكبنتها الدولة والأفراد علي حد سواء في الإتفاق علي للتعليم .

والفقد الاقتصادي للبطالة، يظهر في ما يتكبده ويخسره المجتمع، من سلع، وخدمات، كان من الممكن إنتاجها، إذا وظفت قوة العمل المتعطلة للتوظيف السليم .

ونتيجة لذلك، تنخفض قدرة المجتمع علي إشباع رغبات أفراده المادية . ويقدر الاقتصاديون الخسارة الحادثة نتيجة ذلك بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي عند التشغيل الكامل، والناتج القومي الإجمالي عند التشغيل الناقص ^(٤٨) .

وإذا ما حاولنا تقدير النفقة الاقتصادية للبطالة في مصر، فإننا سوف نستعين بتقرير مجلس الشورى، حول الفقد في الاقتصاد المصري، وأثره علي معدلات التنمية الاقتصادية في مصر عام ٢٠٠٠ ^(٤٩)، ولقد تضمن هذا التقرير الفقد الناجم عن البطالة، حيث اختلاف الفقد باختلاف نوع البطالة .

فالفقد الناجم عن البطالة المسافرة هو عبارة عن "جزء من قوة العمل الراغبة في أداء العمل وقادرة عليه ولا تجد الفرصة لذلك، نظراً لأن فرصة العمل المتاحة لا يمكن لها تغطية الأعداد المتزايدة من السكان، والتي تدخل سوق العمل سنوياً " . وهذا يعني أن البطالة فاقد بشري غير مستقل، حيث أشار هذا التقرير إلى أن معدلات البطالة في مصر، والمتوقع حدوثها كما هي موضحة بالجدول رقم "٩" .

(٤٨) حمدي أحمد الحفني، أساسيات علم الاقتصاد، مرجع سبق، ص ٢٩٩، ٣٠٠ .

(٤٩) مجلس الشورى، الفقد في الاقتصاد المصري وأثره علي معدلات التنمية الاقتصادية في مصر، عام ٢٠٠٠ لتقرير ١١ عام ١٩٩٤ .

الجدول رقم (٩)

السنوات	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٠	٢٠٠٠
البطالة					
معدل البطالة	٢٢	٧٧	١٤٧	١٧٥	٢٤٥

وبتحليل هذه المعدلات، يتضح أنها مؤشر كبير، لإهدار الموارد البشرية والاستثمار البشري، وخصوصاً في مجال التطعيم، كما سبق الإشارة.

وهناك صور أخرى للفقد الناتج عن نفثى ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي، والقطاع العام. وتشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة المقنعة في الجهاز الإداري للدولة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠% من حجم قوة العمل، وبالتالي فإن الفقد يتراوح بين ٢، ٨ - ١، ٢ مليار جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦، حيث تم التوصل إلى هذا الفقد من خلال دراسة تمت بمعرفة وزارة القوى العاملة عام ١٩٨٨. وذلك بتحديد إنتاجية العامل على المستوى القومي.

المطلب الثالث

الآثار السياسية

ظهرت الآثار السياسية لمشكلة البطالة في مصر، بشكل ملموس في السبعينات وحتى النصف الأول من التسعينات، وهذا مع بداية سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي، حيث زادت أعداد الخريجين التي ترغب في شغل الوظيفة الحكومية نتيجة توقف الحكومة عن سياساتها التي نادت بها من قبل، في أنها قادرة على إيجاد فرص عمل لكل خريج، وعلى الصعيد الآخر تعذر وجود بديل للشباب أو مخرج لإيجاد فرصة عمل. من هنا بدأت تظهر الآثار الاجتماعية والسياسية لمشكلة البطالة،

ونتيجة لذلك بدأ الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل، في الاقتراب من الانحراف السياسي، ويظهر ذلك في مجالات كثيرة، منها التوجه إلى القيادات أو الجماعات غير المقبولة من المجتمع، كالتيارات الإرهابية وغيرها من التي لها آثارها السنية على مستقبل المجتمع. كذلك ساعد ذلك الشباب على العزوف عن الانضمام للأحزاب السياسية والمشاركة السياسية السليمة، وبالتالي فقد الكثير من الشباب المصادقية والنزاهة ومعايير الانتماء والطاء، وأعلنوا نقيمتهم على أنفسهم وعلى المجتمع.

والبطالة، من وجهة نظر العاطل عن العمل لظروف خارجة عن إرادته، تمثل فشل الجماعة التي ينتمي إليها، وهي في هذه الحالة -الدولة أو المجتمع، أو النظام السياسي في خلق فرص عمل تشبع أهم احتياجاته الأساسية، أي الحاجات إلى العمل والشعور بقيمة الذات واحتياجاته المادية من مأكّل، وملبس، ومسكن ورعاية صحية .. الخ . وهنا تظهر، مشاعر الاغتراب، وعدم الانتماء لدى الفرد العاطل، فينفصل بالتدريج عن النظام القائم، ثم يصبح معادياً له .

والخلاصة هي أن ارتفاع معدلات البطالة بنوعيتها (السافرة والمقنعة) في مصر، يؤيدان حتماً إلى ضعف المشاركة السياسية سواء في الانتخابات العامة أو المحلية، أو من خلال الأحزاب السياسية، وهو ما أكّده كمل الدراسات، التي أجريت علي المشاركة السياسية في مصر، وهو ما يري فيه علماء السياسية علامة علي فقدان الإحساس بشرعية النظام السياسي لدي قطاعات واسعة من المواطنين (٥٠) . ومن هنا نجد أن حجم المشكلة كبير، وأن الآثار المترتبة عليها خطيرة، والمطلوب من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع ضرورة العمل علي إيجاد الحلول الموضوعية والسريعة، للحد من مشكلة البطالة في مصر، وإلا سوف نتعرض إلى أمر لا يحمد عقباه .

الفصل الثاني

الحلول التقليدية والحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر تقييماً وتحليلاً

سبق وأن تحدثنا سلفاً عن نشأة البطالة في الاقتصاد المصري، حيث رأينا أن نشأة البطالة في مصر، كانت نتيجة عدة تفاعلات وعوامل، منها ما يرتبط بسياسات التعليم والتدريب، ومنها ما يرتبط بالفنون الإنتاجية المستخدمة ونمط تخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وغيرها من الأسباب .

ولقد كان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، الأثر الكبير في تفاقم حدة البطالة، نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدولة في هذا الشأن، حيث أوضحت

(٥٠) مصطفى كامل السيد، دراسة حول الآثار السياسية للبطالة، ندوة حول قضية البطالة وتوفير فرص العمل، أكاديمية البحث العلمي، الجزء الثاني، ١٥ يناير عام ١٩٩٦، ص ١١٣ .

النتائج النظرية والتطبيقية، بأن هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل التضخم، مما أدى إلى ارتفاع في معدل البطالة، حيث أوضحت التقديرات بأن انخفاض معدل التضخم بمقدار ١%، يصاحبه ارتفاع في معدل البطالة يتراوح ما بين ١%، و ١.٥% (٥١)، ونظراً لأن أسلوب مواجهة البطالة، يختلف باختلاف النظام الاقتصادي المتبع، وبناءً على ذلك يتم اختيار الأدوات، والأساليب السياسية والاقتصادية المناسبة لمواجهة مشكلة البطالة.

ولكي نتمكن من هذا، لا بد أولاً أن نحدد الفلسفة الاقتصادية للعلاج، باعتبارها الخطوة الأولى، ثم نعمل على رسم إطار عام للسياسة التي يتم اتخاذها في المجال محل المعالجة.

وعلى هذا، يفرق الاقتصاديون بين الأنواع المتعددة من الأنظمة على أساس ملكية عوامل الإنتاج، وكيفية توجيه الموارد الاقتصادية، ومنها القوي العاملة (٥٢).

(٥١) يسمين محمود فؤاد، أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي على التضخم والبطالة في مصر، رسالة لمجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر عام ١٩٩٦، ص ١٧٠.

(٥٢) حمدي أحمد الغلان، مرجع سابق، ص ٣٠٠ - ٣٠٢.

وهذه الأنواع هي :-

النوع الأول :- هو الاقتصاد التخطيط المركزي . ويكون دور المشروعات الخاصة والأفراد، دوراً محدود للغاية في اتخاذ قرارات الإنتاج والصلابة، حيث تحدد الدولة الأهداف الاقتصادية العامة والتفصيلية، كذلك تحدد أهداف الإنتاجية للوحدات الاقتصادية، كما أنها تقوم بتسويق المنتجات وتحديد أسعارها، كما تتدخل في تحديد أسعار الصرف والفائدة، وتتخذ هذه القرارات من خلال المؤسسات الحكومية بعد التخطيط لها، حيث يستخدم التخطيط كأداة للتنسيق بين هذه القرارات وبناءً على ذلك تحدد قرارات الأفراد والمشروعات الخاصة تبعاً للأوامر الصادرة من الأجهزة التخطيطية، لذلك يطلق على هذا النظام اصطلاحاً الاقتصاد "الأمر". وهذا، يشير إلى أن الاقتصاد الاشتراكي يهتم اهتماماً بلغاً بالولاء الاجتماعي، وحماية المجتمع من الاستغلال، وإن كان ذلك على حساب الكفاءة الاقتصادية.

النوع الثاني :- الاقتصاد الرأسمالي، أو النظام الإدارة اللامركزية، وهو النظام الذي يعتمد على قوة السوق، وهو نظام يمنع قطاعات الخاص، دوراً أكبر في ملكية عوامل الإنتاج ، واتخاذ القرارات الخاصة بكم الإنتاج ونوعيته، واستخدام كم الصلابة ونوعيتها . والملاحظ في هذا النظام هو تحقيق المصالح الذاتية المتمثلة في تحقيق أقصى الأرباح وأقصى المنافع من ناحية أخرى . وبالملاحظ بأنه لا يولي الأثر الاجتماعي اهتماماً، بشأن السياسة الاقتصادية ، يعكس النظام الاقتصادي الاشتراكي، وتجد أن دور الدولة محدود للغاية، ويركز في تقديم الإطار القانوني ليعمل النظام السوق بصورة تتميز بالكفاءة، أو عندما يعجز هذا النظام عن تحقيق بعض الأهداف المرغوبة اجتماعياً.

النوع الثالث :- الاقتصاد المختلط، وهو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين الفئتين (الرأسمالية والاشتراكية) إلا أنه يميز هذا النظام بملك الدولة بعض الوحدات الاقتصادية الحيوية، تاركة القطاع الخاص بقية النشاط الاقتصادي .

وبعد تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة يأتي دور التنفيذ، وهذا لا يمكن إتمامه، دون تطوير للمؤسسات الحكومية والاقتصادية، التي سوف تقوم بتطبيق هذه النظم، وإلا فلا فائدة ترجي من تطبيق هذا النظام، ما دام القائمون على هذا النظام لم يتطوروا .
والذي نشير إليه في هذا الشأن هو أن هذه الأنظمة جميعها تتفق على هدف واحد، وهو معالجة مشكلة البطالة، وخلق فرص عمل جديدة، بغرض تحقيق التوافق بين المتعطلين وبين الوظائف المتاحة .

على الرغم من كونها تختلف في أساليبها وسياساتها - كما سبق الإشارة - حيث نجد أنها تختلف في الأنواع المستخدمة، وأيضاً تختلف من حيث النظام المتبع، وكذلك تختلف في مواجهة النواعيات المختلفة من البطالة .

ومن هنا، يمكن استعراض الحلول التقليدية، والحلول غير التقليدية التي اتبعتها مصر لحل مشكلة البطالة، والتي من خلالها طبقت الحكومة أنظمة اقتصادية مختلفة، خلال المرحلة الماضية، لحل مشكلة البطالة في مصر .

المبحث الأول

الحلول التقليدية لمشكلة البطالة

في مصر تقييماً وتحليلاً

سعت الدولة جاهدة، في إيجاد أنسب الحلول، لمشكلة البطالة، إلا أنها، وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد، لم تحظ بالنجاح المنشود، والدليل على ذلك، وجود نسبة ليست قليلة من الشباب العاطل .

ولقد ظهرت مجهودات الدولة، حينما رفعت شعار مسئوليتها في إيجاد فرصة عمل لكل خريج جامعي أو من حاملي الشهادات بشكل عام، من خلال مكاتب القوي العاملة . حيث حرصت الحكومة على الظهور سياسياً، بأنها قادرة على إيجاد عمل لكل من بلغ سن العمل، وأنها أقامت مجتمعاً لا يعرف البطالة (٥٢) .

كما أنها أخذت بنظام التامين ضد البطالة، كأحد الحلول التشريعية التقليدية، والتي سوف نتعرض لها فيما بعد، وعلى الجانب الآخر، أخذت الدولة، ببعض الحلول غير التقليدية، والتي تتحدد في تشجيع الهجرة إلى الخارج، وأيضاً استصلاح واستزراع

(٥٢) أحمد حسن البرعي، مرجع سابق ص ٢١، ص ٣ .

الأراضي الصحراوية وتملكها للشباب، وتشجيع المشروعات الصغيرة، والأسر المنتجة، مع إنشاء أجهزة مختلفة تبنت عملية تخطيط القوي العاملة، وتحديد العمالة المطلوبة لسوق العمل، وسوف نتعرض لأهم هذه الحلول تباعاً .

المطلب الأول

الحلول التقليدية التي تبنتها الحكومة

لمشكلة البطالة في مصر

نتعرض في هذا المطلب، إلى الحلول التي تبنتها الحكومة المصرية، من خلال النظام الاشتراكي، مع إلقاء الضوء على ركن الزكاة، باعتباره أحد الحلول التقليدية لمعالجة مشكلة البطالة، والتي عرفتها الدولة الإسلامية، واستخدمتها في حل مشكلة البطالة والفقر وعلاج التسول، نظراً لأن البعض يشير إلى أن مفهوم النظام الاشتراكي، أقرب ما يكون إلى مفهوم النظام الإسلامي، منه إلى مفهوم النظام الرأسمالي، لذلك أردنا وضع هذا الحل ضمن الحلول التقليدية وليس الحلول غير التقليدية، وسوف نقوم باستعراض أهم الحلول التقليدية، مخصصين لكل منهم بنداً مستقلاً .

البند الأول

سياسة التشغيل في مصر

لقد استخدمت الحكومة المصرية، سياسة التشغيل الكامل، باعتباره السياسة الرشيدة القادرة على حل مشكلة البطالة .

ففي العهد الملكي، كان الجهاز الإداري مطمعاً للأحزاب المتصارعة على السلطة، حيث كان يضم شرائح هامة من المواطنين القاطنين على إدارة البلاد، وقد فتح ذلك الباب على مصراعيه لخضوع سياسات الاستخدام للصراع الحزبي والسياسي، والذي كانت أهم مظاهره تجاهل الشروط الموضوعية لحساب الضغوط الشخصية، مما أدى إلى تكوين عدد من الوظائف غير الضرورية، وعدم وضع الفرد في العمل المناسب له، وتجاهل عنصر الخبرة والكفاءة لحساب عنصر العلاقات الشخصية^(٥٦) .

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدأت عمليات الإصلاح الإداري، ولكنه اقتصم بالطابع السياسي، حيث كان هدفه الأول، هو تطهير الجهاز الإداري من العناصر التي لها ارتباطات حزبية، أو التي استفادت من تلك الارتباطات .

(٥٦) أحمد رشيد، ملاحظات مبدئية حول سياسة الصلة في القطاع الإداري - البطالة في مصر، المؤتمر ١١ لقمم الاقتصاد، عام ١٩٨٩، ص من ١٠٢٧، ١٠٢٨ .

إلا أنه خلال الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٧١، تبنت الدولة النظام الاشتراكي، وأخذت تعمل سياسياً التشغيل الكامل لدى الجهاز الإداري للدولة، ولقد تلاحظ في هذه الفترة أن أعداد العاملين قد زادت بمقدار كبير، حيث كان عدد العاملين قبل الثورة ٢٠٠ ألف عامل، إلا أنه زاد إلى أن وصل في تلك الفترة إلى ٢ مليون عامل، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٤٠% ولو حاولنا المقارنة بين ما يحدث في مصر وما يحدث في الدول المتقدمة، نلاحظ أن النظم المتقدمة لا يمكن أن يزيد عدد العاملين لديها سنوياً عن ٦%.

ومن هنا يتضح أن هذه النتيجة مرجعها، إلى تبني السياسة العامة للتوجهات الاشتراكية، وأيضاً وضع الجزء الأكبر من الوظائف الاقتصادية تحت إدارة ذلك الجهاز الإداري، كذلك التوسع في المشروعات العامة الخدمية. والمرافق ولقد استمر الجهاز الإداري في استيعاب العمالة حتى وصل إلى ٧ ملايين عامل بالجهاز الحكومي^(٥٧)

ونتيجة سياسة الحكومة في التشغيل، أصبح المجتمع المصري لا يعرف البطالة، نظراً لما وضعت الحكومة المصرية على عاتقها في استيعاب جميع القوي العاملة الوافدة إلى سوق العمل سنوياً من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس، وذلك إما بالقطاع الحكومي، وإما بالقطاع العام، بغض النظر عما إذا كانت هذه الوظائف منتجة أو غير منتجة، وهمة كانت أو حقيقية.

ونتيجة هذه السياسة، اندفع أغلب الأسر في مصر إلى توجيه أبنائهم إلى التعليم لاسيما كونه بالمجان، وذلك لإيجاد فرصة عمل. ومن كل ما تقدم يتضح أن الحكومة، قد استخدمت هذه السياسة، بغرض علاج مشكلة البطالة. هذا وسوف نتعرض لتقييم هذه السياسة فيما بعد.

البند الثاني

التأمين ضد البطالة في مصر

من المعروف أن البطالة، هي فقد العامل لعمله بسبب لا دخل لإرادته فيه، وفقد العامل لعمله لا يرجع إلى مرض العامل أو عجزه، وإنما يرجع إلى الظروف الاقتصادية التي تحيط به^(٥٨).

(٥٧) عاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء المصري، بيان لقائه أمام مجلس الشعب في ٢٠٠١/٤/٩.
(٥٨) رمضان جمال كامل، موسوعة التأمينات الاجتماعية -، دار الكفي لتوزيع الكتب القانونية بغمتيا، الطبعة الأولى - عام ١٩٩٩، ص ٣٥٩.

وبسبب الآثار السلبية للبطالة علي الفرد والمجتمع، عملت التشريعات علي أفراد تأمين خاص لهذا الخطر الاجتماعي، بهدف صرف مساعدات أو تعويضات نقدية للعامل خلال فترة تعطله عن العمل، وعدم حصوله علي أجره، وقد تأخر ظهور هذا النوع من التأمين في مصر .

ويرجع نشأة هذا النظام في مصر، إلى ما أكده الميثاق الوطني في بابه السابع (والخاص بالإنتاج والمجتمع وأهمية للتأمينات الاجتماعية) واشتمل التأمين ضد البطالة بقوله " أن التأمينات الاجتماعية ضد الشيخوخة، وضد المرض، لابد من توسيع نطاقها، بحيث تصبح مظلة وقائية للذين أدوا دورهم في النضال الوطني، وجاء الوقت الذي يجب أن يضمنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان ^(٩١) .

ولم يبدأ تنفيذ تأمين البطالة ، وفقاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ، إلا بصور قرار وزير العمل رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ .
ويصدر دستور جمهورية مصر العربية عام ١٩٧١ ، وضح بجلاء هذا المعني، حيث نصت المادة العشرون منه علي أن " تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً " ،
وبتعديل الدستور الصادر عام ١٩٧١ ، طبقاً لنتيجة الاستفتاء الذي أجري يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠ ، حيث اشتمل في مادته السابعة عشر علي نفس المضمون السابق في المادة العشرين في دستور عام ١٩٧١ وقبل التعديل ،
ويصدر القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمين الاجتماعي، نجد أنه تضمن نظام التأمين ضد البطالة ، من خلال المواد من ٩٠ - ٩٨ ^(٩٢) ،

(٩١) محب الدين محمد سعد، التأمين الاجتماعي ضد البطالة " دراسة مقارنة "، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ص ٤٢، ٤٣ .

(٩٢) للحماية، تشريعات التأمين الاجتماعي، ملحق الحدين التاسع والعشر لسنة الثلاثة والخمسين، ص ١٠٦ - ١١١ .
ولقد نصت المادة ٩٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أن " يمول تأمين البطالة مما يأتي :-
أ- الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ٢% من أجور المؤمن عليهم .
ب- ربح استثمار هذه الاشتراكات .
ج- أما عن المادة ٩١ من نفس القانون ، فقد نصت علي، نطلق تطبيق قانون تأمين البطالة، فقد حددت الفئات التي يسري عليها تأمين البطالة، وأيضاً الفئات المستثناة من احكام تأمين البطالة وهم :-
أ- العاملون بالجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة .
ب- أفراد أسرة صاحب العمل في المنشآت الفردية حتى الدرجة الثانية وكذلك الشركاء الذين يعملون بأجر في شركاتهم .
ج- العاملون الذين يبلغون من السن، ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية تنظيم شروط

ولقد قسم هذا النظام إلى فصلين، الأول خاص بتمويل تأمين البطالة ونطاق تطبيقه، والثاني خاص بالتعويض عن البطالة.

وبهذا يتضح أن المشرع المصري قد أخذ بنظام التأمين ضد البطالة. باعتباره أحد الحلول للتقليدية التي تساهم في علاج مشكلة البطالة أو علي الأقل الحد منها، والسؤال الذي نطرحه هل حقق هذا الحل إنجازاً وفاعلية تذكر لتلك المشكلة أم لا ؟، هذا ما سوف نتناوله عند تقييم وتحليل هذا الحل فيما بعد، وننتقل إلى حل تقليدي آخر، أخذت به الدولة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، والصحابة رضوان الله عليهم جميعاً، ألا وهو ركن الزكاة باعتباره حلاً من الحلول التي ساهمت في حل مشكلة البطالة ونبتذ الكسل والتسول، والدفع إلى العمل المنتج.

ولوضع تتفاح الفلت المشار إليها بمزايا هذا التأمين علي أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجر بالنسبة إليهم.

د- حال المخلوقات وحال الفئح والتفريخ.

- ولقد قررت المادة ٩٢ من نص القانون، اشتراطات الاستحقاق لتعويض البطالة ، ألا وهي :-

أ- ألا يكون المؤمن عليه ، قد استقال من الخدمة.

ب- ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة حكم نهائي في جنبة أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٩٥ .

ج- أن يكون المؤمن عليه مشتركاً في هذا التأمين لمدة سنة أشهر علي الأقل منها ثلاثة أشهر السبقية علي كل تعطل متصلة.

د- أن يكون المؤمن عليه قادراً علي العمل وراضياً فيه.

هـ- أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوي العاملة المختصة .

ز- أن يتردد المؤمن عليه بمكتب القوي العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحدد

- أما عن المادة ٩٣ فقد نصت علي مدة التعويض ضد البطالة ، حيث نصت علي أن " يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم

لثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عند العمل بحسب الأحوال ، ويستمر صرف التعويض خلال فترة التدريب المهني التي يقررها مكتب القوي العاملة".

ولقد قدرت نسبة تعويض البطالة ٦٠% من الأجر الأخير للمؤمن عليه، وذلك طبقاً لنص المادة ٩٤ .

- ولقد وردت بالمادة ٩٥ استثناء علي ذلك حيث يستحق تعويض البطالة بنسبة ٣٠% من الأجر الأخير، إذا انتهت خدمة المؤمن عليه لأحد الأسباب التسعة التي وردت بالمادة ٩٥ مسافة الإضراب.

- هذا وقد وردت بالمادة ٩٦ حالات سقوط صرف تعويض البطالة وهي ستة حالات .

- كما وردت بالمادة ٩٧ حالات الوقف عن صرف تعويض البطالة.

- وأخيراً نصت المادة ٩٨ علي صرف تعويض البطالة بنسبة ٣٠% من الأجر الأخير لمدة أسبوعين - إذا قام نزاع علي سبب انتهاء الخدمة.

البند الثالث الزكاة ومشكلة البطالة

إن موضوع الزكاة، من الموضوعات مزدوجة الفائدة ، فهي ركن من أركان الإسلام، وهي أيضاً مصدر كبير من مصادر التمويل بالنسبة للمسلمين .

ولقد أردنا إلقاء الضوء علي هذا الركن، لما له من دور هام ربما لم يلتفت له علي الرغم من أهميته الكبيرة، باعتباره أحد الحلول التقليدية، التي تهنتها الدولة في عهد النبي صلي الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء الراشدين وغيرهم .

وقبل استعراض دور الزكاة، في علاج أو الحد من مشكلة البطالة، نود لفت النظر، إلى أن وضع ركن الزكاة ضمن الحلول التقليدية للحد من مشكلة البطالة، جاء نتيجة لأمرين:-

الأول : وجود ارتباط وثيق بين مخارج الزكاة، وبين ما طبقته الدولة حديثاً من خلال التأمين ضد البطالة، باعتبار أن الزكاة ركن يسبق التأمين ضد البطالة من حيث التاريخ علي الأقل.

الثاني : وجه الشبه بين مفهوم النظام الاشتراكي وبين مفهوم النظام الإسلامي في مجال الاقتصاد، وما يدعو إليه كل من النظامين .

من أجل هذا أردنا إدخال ركن الزكاة ضمن الحلول التقليدية التي ربما تلقى حظها في التنفيذ بشكل أكثر فاعلية . فمن المعروف أن الإسلام، لا يعرف البطالة ولا التسول، ولا التواكل، وإذا كان العمل عند الاقتصاديين هو كل فعل اقتصادي مشروع في مقابل أجر، فإن كل جهد أو عمل مشروع - مادي أو معنوي - يعتبر عملاً في نظر الاسلام .

وعلي ذلك فإن المجتمع الإسلامي مؤلف من مجموع العاملين، وكلهم يسمون عمالاً.

ومن قيمة العمل في الإسلام أن الشريعة الإسلامية بمصادريها "القرآن والسنة" تدعو إلى العمل وتقدر العاملين، والأئمة عليّ تلك كثيرة، منها قول الحق تبارك وتعالى في سورة النحل آية ٩٧ (من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) ^(١١)، صدق الله العظيم ويؤكد الأصفيهاني، أن الإسلام يدعو للعمل ، فيقول "من تعطل وتبطل انسلخ من الإنسانية، بل من الحيوانية، وصار من جنس الموتى" ^(١٢) .

وهنا يأتي دور الزكاة، باعتبارها أحد الحلول التقليدية لعلاج مشكلة البطالة، وما إذا كانت قادرة علي الحد من مشكلة البطالة أم لا؟ ولإجابة عن هذا التساؤل، فإن العلماء، قد فرقوا بين نوعين من البطالة، النوع الأول: هو البطالة الإجبارية، النوع الثاني: هو البطالة الاختيارية، نظراً لأن لكل منهما حكمة شرعية بالنسبة لموقف الزكاة، فمن موقف الإسلام من البطالة الجبرية ^(١٣) :-

هي البطالة التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما تفرض عليه أو يبتلي بها، كما يبتلي بكافة مصائب الدهر، وعلي سبيل المثال عدم تعلمه مهنة في الصغر، أو تعلم مهنة ثم كسد سوقها، لتقيد البنية أو تطور الزمن . وقد يحتاج إلى الآلات وأدوات لازمة لمهنته، ولا يجد ما يشتري به ما يريد، وقد يقتدر إلى رأس المال مع معرفته بالتجارة وهكذا . وفي جميع هذه الصور وغيرها ، يأتي دور الزكاة باعتبارها مصدر للتمويل لهذه المهن والحرف .

ولما كانت للزكاة، وظيفتها الاجتماعية الأساسية، وهي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، حتى يكون له مصدر دخل ثابت يعينه على عدم طلب المساعدة من غيره، ولو كان هذا الغير هو الدولة نفسها .

ولقد تم تقسيم القوي العاملة إلى فئتين، الفئة الأولى هي أهل الاحتراف أو الاجتهاد، وهذه الفئة تعطي من صندوق الزكاة ما يمكنها من مزاوله مهنتها أو تجارتها، بحيث يعود عليه من وراء ذلك بالنفع ، والقدرة علي إعالة نفسه وأسرته بانتظام وعلي وجه الدوام .

^(١١) رافقت محمد سلام، العمل والصل في الإسلام، كتاب العمل، العدد ٣٨٢، فبراير ١٩٩٦، ص ٩ .

^(١٢) الراغب الأصفيهاني، الزريعة إلى مفاهيم الشريعة، دار الصحوة، دار الوفاة، المنصورة، بدون تاريخ، ص ٣٨٤ .

^(١٣) يوسف القرطبي، دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ٦٢، محرم ١٤٠٧، سبتمبر ١٩٨٩، ص ٣٠ .

وبعد تحديد من يستحق من صندوق الزكاة يأتي دور هام، هو كم يعطي صاحب الحرفة وغيره من غير المحترفين، لكي يزاول مهنته أو حرفته؟ لكي يزاول أهل الحرف حرفتهم، فلقد ورد في الأثر إن جمهور الشافعية قالوا في هذا الشأن "إن كان عائلته الاحتراف، أعطي ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته، قلت قيمة ذلك أو كثرت، ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته، ويختلف ذلك باختلاف الحرفة والبلد، والأزمان، والأشخاص" (٦٤).

ولتوضيح ذلك، يمكن القول بأن تجارة السلع يعطي لصاحبها مبلغ خمسة دراهم أو عشرة، أما بيع الجوهر يعطي له عشرة آلاف درهم مثلاً، وإذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها.

ومن كان تاجراً أو خبازاً، أو عطاراً، أعطي بنسبة ذلك، وإذا كان خياطاً أو نجاراً، أعطي ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله. وإن كان من أهل الضياع (المزارع) يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعة تكفيه غلتها علي الدوام. أما عن غير المستخدمين لأي حرفة أو مهنة أو تجارة، فالأرجح إعطائهم كفاية العمر الطالب لأمثاله في بلده، ولا يقدر بكفاية سنة (٦٥).

ولقد أكد ذلك ما رواه العلامة شمس الدين الرملي في شرح المنهاج للنووي، في أن الفقير أو المسكين إذ لم يحسن حرفة أو تجارة يعطي كفاية ما يفي من العمر الغالب لأمثاله في بلده لأن القصد إغناؤه، ولا يحصل إلا بذلك، فإن زاد عمره أعطي سنة بسنة. والذي نود إيضاحه والتأكيد عليه، هو أن العطية لمن لا يحسن الكسب عينيه، وليست نقدية، ومن أمثله ذلك إعطاء المتعطل والذي لا يحسن حرفة أو مهنة أو تجارة، عقاراً مثلاً يستقله، ويغتنى به عن الزكاة فيملكه، ويورث عنه.

أما عن موقف الزكاة من البطالة الاختيارية :-

فنفجد أن الإسلام يقاوم هؤلاء، ولا يرضى عن مسلكهم، وإن زعموا أنهم، إنما تخلوا عن العمل في الدنيا، من أجل طلب الآخرة والتفرغ لعبادة الله تعالى، إذ لا رهبانية في الإسلام (٦٦).

(٦٤) لمرجع السابق ص ٣١.

(٦٥) لمرجع السابق ص ٣٦.

(٦٦) وفي هذا يقول الأمام علي بن أبي طالب "كسب فيه ريبه (شبهه) خير من صلته". وعن هذا قال عبد الله بن الزبير (شر حسن في العلم البطالة) - ولقد نقل عن أحد الصوفية بأنه قال (الصواني الذي لا حرفة له، كلابومه السكنة في الخراب، ليس فيها نفع لأحد). ولذلك لم يسلر الرسول صلى الله عليه وسلم، أحداً من أصحابه ترك الحرفة.

ومن هنا يتضح أن الزكاة ليست مستحقة لكل فقير أو مسكين، كما يظن كثيرون، فقد يوجد الفقر مع البعض، ولكن يوجد مانع لاستحقاق هؤلاء للزكاة .
فمن غير المتصور، إعطاء المتعطّل بالاختيار زكاة، لأن ذلك يشجعه علي البطالة الدائمة وعدم الإنتاج، ولقد جاء في الحديث (بأنه لا تحل الصدقة لذي مرة سوي) .
"رواه الخمسة وحسنه الترمذي"

والتصرف السديد الواجب ، هو ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بأحد الأنصار الذي جاء يسأله صلى الله عليه وسلم (١٧) .

ويتضح من هذا الحديث، أن النبي صلى الله عليه وسلم، لم يعطى للأنصاري السائل من الزكاة، وهو قادر علي الكسب، نظراً لأنه لا يجوز ذلك، ألا إذا ضاقت أمامه جميع السبل، وعلي أولي الأمر أن يعينوا طالب المساعدات ، في إتاحة الفرص للكسب الحلال وفتح باب العمل أمامهم .

وهنا يتضح أن الإسلام، قد عالج من خلال هذا الموقف مشكلة البطالة، بعيداً عن المعالجات الوقتية أو المساعدات الكلامية بالوعظ والإرشاد فقط، أو أسلوب التفجير الذي يقوم به البعض . ولقد تعلمنا من هذا الحديث كيف استخدام الإسلام جميع الطاقات والإمكانات المتاحة عند السائل، للتغلب علي مشكلة الفقر والبطالة، وأنه لا بد من الاستفادة بكل ما يملكه (وهذا ما تعاني منه حالياً من الطاقات العاطلة والفقد الاقتصادي وعدم استغلال الموارد المتاحة، الاستغلال الأمثل) .

وننتقل إلى المطلب الثاني، الذي نخصصه لتقييم وتحليل الحلول التقليدية لمعالجة مشكلة البطالة في مصر .

(١٧) عن أنس بن مالك " أن رجلاً من الأنصار، أتى النبي صلى الله عليه وسلم، يسأله، فقال : أما في بيتك شيء ، قال : بلى . فجلس لابس بعضه ونميط بعضه ، وأقبل يشرب فيه الماء . قال : إني بهما ، فأتاه بهما ، فأخذهما رسول الله ، صلى الله عليه وسلم وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل : أنا لأخذهما بدرهم . قال من يزيد علي درهم مرتين أو ثلاث ؟ قال رجل : أنا لأخذهما بدرهمين . فأعطاه إياها وأخذ الدرهمين، وأعطاهما الأنصاري . وقال : أشتري بأحداهما طعماً وتبذه إلى أهلي، وأشتري بالآخر قدوماً فأتني به، فشد رسول الله صلى الله عليه وسلم، عوداً بيده، ثم قال له : أذهب واحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوماً، فذهب الرجل يحطب وباع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فأشتري ببعضها طعماً .

وهنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، هذا خير لك من تجي المسألة تنكح في وجهك يوم القيامة، أن المسألة لا تصلح إلا لثلاثة " . لذي فقر مطلق ، أو لذي غرم مفظع ، أو لذي دم موجب (أي لمدد الدنيا الفارمة ، أو للفقر الشديد) .

المطلب الثاني

تقييم وتحليل الحلول التقليدية لمشكلة

البطالة في مصر

من المعروف، أن تقييم أي موضوع أو حل، يحتاج أولاً إلى تحديد معياري، يمكن المقيم أو المحلل، من وضع أساس موضوعي يبنى عليه تقييمه وتحليله، وصولاً إلى ما إذا كان هذا الحل إيجابياً أو سلبياً أو إلى أي مدي، وماذا يحتاج حتى يكون أكثر إيجابية ؟ .

وهنا نجد من الضروري الاستعانة ببعض المبادئ والفروض التي تعاون في تقييم وتحليل مشكلة البطالة في مصر، وتظهر هذه المبادئ ^(٦٨)، ولاشك في أن جميع هذه المبادئ والفروض، تشكل أهم الجوانب التي لابد وضعها، أمام متخذ القرار، قبل وضع أي حل لتلك المشكلة، علي أن تلك المبادئ والفروض ينقصها الإحصاء الدقيق لمعدل البطالة، الذي من خلاله يمكن وضع الاستراتيجية القادرة علي حل مشكلة البطالة في مصر .

(٦٨) عوض مختار، حول المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد عام ١٩٨٩، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، حول البطالة في مصر، تحرير سلوي سليمان، ص ص ٥٧، ٥٨ .
في:-

- أن يؤدي الحل إلى خلق فرص عمل منتجة ، تتزايد تلقائياً بزيادة القوي العاملة .
- أن يتم التعرف علي الحل بتوضيح تفاصيل حلقاته .
- أن يكون معروفاً بصورة مسبقة أنه سيكون هناك توضيحات من جانب البيض، وكذلك تغيير في السلطات والمسؤوليات، وربما
- في توليعات الدخول .
- لا يجوز التوقف إلا بالوصول إلى النجاح وتحقيق الهدف .
- الحلول الجزئية والوقفية آثارها تكون أخطر في الأجل الطويل .
- أن تقتنع باتنا قادرون علي إحداث التغيير اللازم لنجاح الحل .
- أن مشاركة المؤسسات أمر أساسي دون تفضيل مؤسسة علي مؤسسة وذلك بتكاتفها جميعاً لتحقيق علاقة عمل هادئة .
- أن تكون مستعدين لمراجعته لمورنا من جميع الأوجه ، ولا قسمة لغير الديناميات ومبادئ الأخلاق والحرية العامة .
- أن النجاح لا يكون إلا بالاعتراف بأن الإجاز يلزمه الانضباط والمسئولية ، وأن المسئولية تتناسب مع الولجب، ولكننا بحاجة إلى إدارة حكيمة لتحقيق الأهداف .
- أن الحل يأتي من الدليل ويتحصله الجميع إلى حد كبير .

البند الأول

تقييم وتحليل سياسة التشغيل باعتبارها أحد الحلول لمشكلة البطالة في مصر

لقد وضعت الحكومة المصرية، علي عاتقها التزامات، ربما تكون مقبولة اجتماعياً، إلا أنها غير مقبولة اقتصادياً، نظراً لأنها لم تستند إلى دراسات اقتصادية في هذا الوقت . حيث رأينا فيما سبق، أن الدولة قد قامت بتوسيع قاعدة التظيم، وقطعت شوطاً كبيراً في ذلك، عندما أباحت التعليم بالمجان في جميع المراحل، وترتب علي هذا التوسع أن شملت التبعينات، المرأة أسوة بالرجل في كافة المجالات تقريباً، ثم بلغ هذا التوسع مداه بأخذ الدولة لسياسة العمالة عام ١٩٦٤، حيث التزمت بتعيين جميع الخريجين والخريجات، وقد لازم ذلك سوء الاختيار، حيث يجري التعيين دون التحري عن شخص المرشح للوظيفة العامة، للوقوف علي مذي صلاحيته للاختراط في سلكها .

ولقد ترتب علي هذه الالتزامات، انخفاض مستوي وكفاءة بعض الأجهزة الحساسة في الدولة، ولقد أدى هذا إلى انتشار أنواع من الكوادر الخاصة، يمكن من خلالها ضمان تطبيق سياسات خاصة للاستخدام، تضمن كفاءة تلك المؤسسات . ومع الأسف زادت الضغوط للتوسع في استخدام أسلوب الكادر الخاص، ومن هذا علي سبيل المثال قانون مجلس الدولة، قانون المحكمة الدستورية العليا، قانون السلك الدبلوماسي، قانون الجامعات، قانون الرقابة، وغيرها .

بالإضافة إلى ذلك، توجد لوائح خاصة لوحدات إدارية داخل الدولة . وهذا يعني عدم الاطمئنان لسياسات الاستخدام العامة، حيث تسعى أغلب القطاعات إلى السهروب من تطبيق سياسة الاستخدام، وتلجأ إلى الكوادر الخاصة أو اللوائح الخاصة . ومن هنا يتضح لنا، أن هذه السياسة لا تقوم علي أسس موضوعية، لاسيما الرشادة الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي . ولقد ترتب علي هذه السياسة أيضاً، مشكلة خطيرة تزداد حدتها، سنة بعد الأخرى، وهي كيفية توفير أوضاع قوة العمل في الجهاز الإداري أمام^(١٩):-

- ظواهر العمالة الزائدة ، وسوء توزيع العمالة .

^(١٩) أحمد رشيد، مرجع سبق، ص ١٠٢٩ و ص ١٠٣٠ .

- عدم تناسب العلاقة بين نظم المرتبات من ناحية وأعباء المعيشة من الناحية الأخرى .
- تسكين أعداد متزايدة من العاملين ذوي مستويات التأهيل المختلفة، حيث لا حاجة حقيقية لهم جميعاً .

ولقد كان لهذه السياسة أيضاً، أثر خطير علي تعليم الشعب، حيث أدت هذه السياسة إلى تعليم الشعب سلوكاً وقيماً ما، تتحدد في أن الاستخدام في الحكومة حق للمواطنين، مما أدى إلى فقد نسبة كبيرة من العاملين بالدولة الشعور بالمسؤولية والعمل علي التوسع في الإنتاج والتطوير، كما أنه أفقد الإدارة العليا القدرة علي الإدارة وتحقيق الانضباط والسيطرة علي العاملين، مما أدى إلي هبوط في عوائد الجهاز الإداري، وتضخم مشكلة البطالة المقنعة .

ونري بعد كل ما تقدم، أن هذه السياسة أدت إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة وفائض العمالة، ولم تؤد إلى خلق فرص عمل منتجة، تتزايد تلقائياً بزيادة القوي العاملة، وهذا ما أكدته دراسة تمت من خلال المجلس القومي المتخصصة عام ١٩٨٤، مفاد تلك الدراسة أن البطالة المقنعة في مصر قد وصلت إلى ٤٠ % في الجهاز الإداري للحكومة دون القطاع العام (٧٠) .

وهنا نؤكد علي أن السياسة التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة السابقة بشأن التشغيل، لم تكن مفصلة وواضحة، حيث اقتصرت بالحلول الاجتماعية فقط، دون النظر إلى الجوانب الاقتصادية والتي لا تقل أهمية عن الجوانب الاجتماعية، والتي تساهم في استمرار السياسة أو الاستراتيجية واستقرارها .

كذلك نؤكد علي أن هذه السياسة، لم تراعي الآثار المترتبة علي تطبيقها علي المدى الطويل، ويظهر ذلك في زيادة العمالة في القطاع الحكومي والقطاع العام، الأمر الذي أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة المقنعة، وعند تنفيذ برنامج الخصخصة، والذي هو ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر حديثاً، ظهرت المشكلة وتفاقت حدتها، في الاستغناء عن هذه العمالة الزائدة في تلك المشروعات .

كذلك أدت هذه السياسة إلى زيادة الاستهلاك الحكومي، وانخفاض الاستثمار، وهذا واضح ولا يمكن إنكاره، كما أدت هذه السياسة إلى تشجيع المهارات غير الملائمة لاحتياجات سوق العمل، والاهتمام بالمظهر دون الجوهر، مما أدى إلى إحباط كل محاولة لتخطيط القوي العاملة .

(٣١) تقرير مبنني، عن سياسة تطوير الخدمة المدنية، للمجلس القومي المتخصصة - الأمانة العامة، لجنة تطوير الخدمة المدنية، القاهرة ١٩٨٤، ص ٤٢ .

والخلاصة هي أن سياسة التوظيف الحكومي، مثلت أداة الدولة في تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة في الستينيات، وربما يرجع ذلك إلى الاستثمارات العامة التي توسعت فيها الدولة في هذه الفترة، كذلك في النمو الضخم للجهاز الإداري والخدمي والذي تطلبه النظام الاشتراكي الجديد، حيث تزايدت المسؤوليات الإدارية والرقابية بعدما أستبعد النظام الحر، وذلك أيضاً في أعقاب التأميم عام ١٩٦١، واستمر التشغيل المضمون للخريجين حتى وقت قريب أداة للدولة . وعلي الرغم من نجاح تلك السياسة في امتصاص فائض العمالة، إلا أنها أدت إلى مجموعة من الانعكاسات السلبية، علي قضية الإنتاج، والبيروقراطية في قطاع الدولة، فضلاً عن تزايد الأعباء علي الموازنة العامة، وكذلك تزايدت حدة التضخم، واشتد الطلب علي التنظيم الجامعي^(٧١) . وأخيراً نجد أن التطور في معدلات الأجور النقدية قد حمل الدولة أعباء مالية ضخمة .

البند الثاني

تقييم وتحليل التأمين ضد البطالة

باعتباره أحد الحلول التقليدية لمشكلة البطالة

في مصر

رأينا فيما سبق، كيف أخذت مصر، بنظام التأمين ضد البطالة، وعرفنا أن القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن التأمينات الاجتماعية، قد تضمن التأمين ضد البطالة في الباب السابع منه، وقرر بأنه لا يتمتع به سوي العاملين في القطاع العام والخاص المنظم، أي أن العاملين في القطاع الحكومي لا يستفيدون من هذا النوع من فروع التأمين .

ولقد رأينا، أن شروط الاستفادة من هذا النظام، متشددة نوعاً ما، كذلك نجد أن قيمة التأمين ضد البطالة، عادة ما تكون متواضعة .

ولقد تطلب القانون، بعض الشروط الواجب توافرها في العامل المتعطل، لكي يستحق تأمين البطالة، منها أن يكون مسجلاً كمتعطل لدى مكتب القوي العاملة، وأن يتردد عليه بانتظام، ويشترك في دورات التدريب المهني التي يجريها مكتب القوي

^(٧١) جنت السملوطي، سياسة الإنفاق العام ومواجهه البطالة في مصر، المؤتمر الأول للبطالة في مصر، عام ١٩٨٩، ص

العامة، وأن يكون قد سدد اشتراكات التأمين ضد البطالة لمدة لا تقل عن ستة شهور متقطعة أو ثلاثة أشهر متصلة، والتي تبلغ ٢% من الأجر الشهري، والذي علي أساسه يعوض العامل المتعطل، بنسبة ما بين ٣٠%، ٦٠% من آخر أجر حصل عليه العامل قبل التعطل، وذلك لمدة تتراوح بين ١٦ أسبوعاً، ١٢٨ أسبوعاً، والذي يجب إيضاحه، في هذا الصدد، أن سياسة التأمين ضد البطالة، يستفيد منها المتعطل الذي كان يعمل من قبل، وليس الأفراد المتعطلين الجدد، وعلي ذلك يتضح لنا الدور المحدود، الذي تقوم به التأمينات ضد البطالة في مصر.

والخلاصة أن نظام التأمين ضد البطالة، علي اختلاف أوضاعه، لا يمكن له تحقيق الهدف منه، وهو القضاء علي مشكلة البطالة في مصر، أو علي الأقل الحد منها، وأن العلاج الجذري لتلك المشكلة، يكمن في تدعيم المشروعات القادرة علي استيعاب، أكبر قدر من العمالة، وكذلك توزيع قرص العمل علي المواطنين، بما يكفل لهم سبل العيش في عزه وكرامة، وفي المستوي اللائق عن طريق العمل لا عن طريق المساعدات أو الإعانات مهما كانت مسميتها.

ولذلك فإن التأمين ضد البطالة، ليس حل لمشكلة البطالة، ولكنه ربما يكون مرحلة مؤقتة للتغلب علي ظروف اقتصادية معينة يمر بها المشروع، وبمجرد انتهاء هذه الظروف يعود الأمر علي ما كان عليه سلفاً.

البند الثالث

تقييم وتحليل الزكاة باعتبارها أحد الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة

إن ركن الزكاة، من أركان الإسلام الخمس، التي بنى عليها، ولقد عرف المسلمون هذا الركن باعتباره شريعة، وأيضاً منهج عمل وتشغيل في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء الراشدين المهديين من بعده.

ولقد عرفنا فيما استعرضنا سلفاً، بأن النبي صلى الله عليه وسلم، قد أرشد الأنصاري، الذي جاء يسأله صلى الله عليه وسلم، فقد نصحه وأرشده، وهنا يمكن استخلاص الآتي:-

- ١- ضرورة أمر العاطلين القادرين علي العمل بالعمل .
- ٢- ضرورة توجيه كل فرد عاطل عن العمل ، بالعمل الذي يتلاءم مع قدرته ومواهبه .
- ٣- ضرورة متابعة العاطلين بعد توجيههم إلى عمل محدد، لكي يتعرف ولي الأمر علي مصير ما دبرت لهم فرصة عمل مع تزويد العامل بأآلة العمل .
- ٤- النهي عن التسول، وذلك من خلال أمرين :-
الأول : هو تهيئة العمل المناسب لكل عاطل قادر علي العمل، وهذا واجب الدولة، نحو أبنائها، وهذا ما نص عليه الدستور المصري الحالي في المواد ٨٧، ١٣٠، ١٣١ .
الثاني : هو ضمان المعيشة الملائمة لكل عاجز عن الكسب، وهذا ما نصت عليه المادة ١٧ من الدستور المصري (٧٢) .
- ٥- ضرورة تأهيل الأفراد المتعطلين نفسياً ومعنوياً ومادياً للعمل،" ويظهر ذلك باطمئنان العامل علي نفسه وعلي أسرته، وكذلك في منح العامل الآلة التي تساعد علي الكسب، وهذا ما نصت عليه المادة ٢٣ من الدستور المصري أيضاً (٧٣) .
وعلي الرغم من كل هذا، إلا أننا حتى الآن، لم نشاهد تطبيقاً سليماً لنصوص الدستور، يحقق الأهداف النبيلة التي نص عليها والتي مصدرها الشريعة الإسلامية .
ونؤكد، علي أن ما جاءت به الشريعة الإسلامية، من حلول كما سبق، لا تبتعد كثيراً عن السياسة الحالية التي تخطرها الدولة، لاسيما، نشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لمجلس الوزراء المصري، باعتباره بنك تمويل للشباب المتعطل، والذي يرغب في إيجاد فرصة عمل، ولكنه عاجز عن ذلك، نتيجة عدم وجود تمويل كافي، أو لعدم وجود تأهيل فني أو مهني أحياناً، وهنا يظهر لنا أن الإسلام، قد سبق جميع التطورات والتحديات بشأن اقتراح الصندوق الاجتماعي للتنمية، علي اعتبار أنه مصدر للأمان الاجتماعي .
والملاحظ أحياناً، وجود خلط عند البعض، في طبيعة الزكاة حيث يظن البعض، بأن الزكاة هي نفسها الضريبة التي يقوم البعض بتسديدها، إلا أن ذلك غير صحيح، لذا فلا بد من توضيح ذلك إعلامياً، والبدء علي الفور بعمل جهاز يتبع لمشيخة الأزهر" بشكل

(٧٢) ولقد نصت المادة ٧ من الدستور المصري علي " أن يقوم المجتمع علي التضامن الاجتماعي " .

- أما المادة ٨ فقد نصت علي " أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين " .

- وبخصوص المادة ١٠ فقد نصت علي " أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة، وترعى الفئات والشباب وتوفير لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم " .

- أما المادة ١٣ فلها نص علي " أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع " .

- تنص المادة ١٧ من الدستور علي " أن تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومؤسسات العجز عن العمل والبطالة والتشجيعه للمواطنين جميعاً، وذلك وفقاً للقانون " .

(٧٣) تنص المادة ٢٣ من الدستور علي " أن ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وعدالة للتوزيع، ورفع مستوى المعيشة، والقضاء علي البطالة، وزيادة فرص العمل وريط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدنى للأجور . ووضع حد أدنى يكفل تقريب الفروق بين الدخل " .

ملزم" ،يتم تجميع أموال الزكاة فيه، ويتم تحديد مخارجها من خلال عاملين عليها، موثوق في تدينهم وكفافتهم العلمية والفنية والاخلاقية .
ومن هنا فقط، يمكن سد جزء ليس بالقليل في عملية التمويل، بدلاً من السقروض التي لا تعرف مصادرها^(٧٤) .

المبحث الثاني الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر تقييماً وتحليلاً

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة، تحقيق أهدافها في تنمية المجتمع، والتنمية البشرية والحد من مشكلة البطالة بشكل خاص، من خلال سياسات متعددة قامت بها . أهمها الحلول التقليدية للحد من مشكلة البطالة . إلا أنها رأت أن هذه الحلول، لم تحقق الأهداف المنشودة، وعلي ذلك اتجهت الحكومة إلى الحلول غير التقليدية، لكي تتمكن من التغلب علي مشكلة البطالة في مصر .

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل تمكنت الحكومة من حل مشكلة البطالة من خلال الحلول غير التقليدية، وإذا كانت الإجابة بنعم، فما حجم المعالجة ؟ وقبل كل هذا ما الحلول غير التقليدية التي تبنتها الحكومة في مصر للحد من مشكلة البطالة، هذا ما سوف نتعرض له في هذا المبحث .

وسوف نتناول في هذا المبحث الحلول غير التقليدية، والتي تتحدد في هجره السعالة المصرية، استصلاح واستزراع الأراضي وتمليكها للخريجين، والمشروعات الصغيرة، وذلك في المطالب الأول من هذا المبحث بعدها يتم تقييم وتحليل هذه الحلول من خلال المطالب الثاني .

^(٧٤) ونؤكد علي أن هذا الموضوع يحتاج إلى الكثير والكثير من البحوث والدراسات، نظراً لما له من دور كبير في عملية التمويل، حتى أنه يقال أن هذا النظام قدر إذا لمسن استخدامه أن يجعل هناك اكتفاء ذاتي بعد أربعين عام حيث تغطي هذه الأموال أعباءها، وتصبح لا تحتاج إلى أحد .

والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم نتحرك نحو هذه السياسة ؟ لاسيما أن التمويل المصري ينص في مبادئه الثانية علي أن " الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتفريع " .

المطلب الأول

الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر

البند الأول

سياسة هجرة الأيدي العاملة المصرية

ارتبطت سياسة هجرة الأيدي العاملة في مصر، بعوامل متعددة، منها عوامل الطرد الداخلية، وعوامل الجذب الخارجية، وكذلك السياسات التنظيمية التي قامت بها الدولة، وأيضاً التطلعات الفردية، بغرض حياة أفضل، كل هذه العناصر كان لها عظيم الأثر، في تشجيع الهجرة والانتقال من بلد إلى آخر .

ولقد تطورت سياسة الهجرة في مصر، بعد ما صدقت مصر علي اتفاقية انتقال الأيدي العاملة عام ١٩٦٧ في إطار جامعة الدول العربية، بعدها عقدت عدداً من الاتفاقيات الثنائية .

وفي عام ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٨٦٣، بهدف إقامة لجنة الهجرة والعمل بالخارج، وكان هدفها رسم سياسة الهجرة، وتشجيع التعاون بين الهيئات والإدارات المعنية بالهجرة، والوقوف علي فرص العمل بالخارج والاهتمام بعقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول المستقبلية للمهاجرين (٧٥) .

وفي عام ١٩٧١ صدر الدستور الدائم لمصر، حيث نص في مادته الثانية والخمسين علي أن "الهجرة حق دستوري للمواطنين"، ونتيجة لذلك صدرت عدة قوانين، بغرض تشجيع الهجرة، وكان نتيجة لهذه القوانين بأن زادت أعداد المهاجرين إلى دول الخليج وإلى ليبيا، واستمرت هذه الهجرة حتى عام ١٩٧٣ .

وفي عام ١٩٧٥، صدق البرلمان المصري علي الاتفاقية رقم ٤ لسنة ١٩٧٥ بشأن انتقال القوي العاملة، بين الأقطار العربية، تشجيعاً لحركة انتقال العمالة بين الدول العربية (٧٦) .

(٧٥) محمد حسن محمد سلامة، سياسات هجرة الأيدي العاملة في مصر بين التقليد والإطلاق، دراسة مقارنة، رسالة للحصول علي درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠، ص ٢٦ .
(٧٦) عرض مختار حودة : المشروع الإقليمي المشترك لدعم سياسات الهجرة في الدول العربية : منظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة للتربية ، ندوة سياسات الهجرة في البلدان العربية المصدرة للعمالة ، تكلف هجرة العمالة وسياساتها في مصر ، القاهرة من ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢ ، ص ٨ .

والخلاصة هي أن الحكومة بدأت متشددة في سياسة الهجرة منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ وحتى بداية الستينات، بعدها لجأت الدولة إلى تيسير الإجراءات الخاصة بالهجرة علي الأفراد نوعاً ما .

ولقد شجع الدولة علي الهجرة، ضرورة هامة - هي مواجهة مشكلة البطالة في مصر، والضغط التي تمارسها علي الاقتصاد القومي . ولكن هل نجحت هذه السياسة في الحد من مشكلة البطالة في مصر ؟

هذا ما سوف نتناوله عند التعرض لتقييم وتحليل هذا الحل في المطلب الثاني .

البند الثاني

سياسة استصلاح الأراضي وتمليكها لشباب الخريجين

لقد بدأت الدولة، الاهتمام بالقطاع الزراعي، مرة أخرى، بعد ما ساهم الزحف الحضري علي الأراضي الزراعية بغرض السكن والطرق والمصانع وغيرها من المشروعات الأخرى، في التهام مساحات كبيرة من هذه الأراضي الخصبة .
وذلك بهدف توفير فرص عمل منتجة، بالإضافة إلي إشباع الحاجات الأساسية من الغذاء .

ولقد وضعت الدولة استراتيجية للتنمية الزراعية في التسعينات بهدف التوسع الزراعي، رأسياً، وأفقياً في مختلف الأنشطة الزراعية، بهدف الحد من مشكلة البطالة من خلال تشجيع قيام المشروعات الزراعية والريفية كثيفة العمالة، وإيضاً الاهتمام بمشروعات شباب الخريجين، وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أراضي جديدة، باعتباره، مشروعاً قومياً .

ولقد استهدفت هذه الاستراتيجية كذلك تشجيع القطاع الخاص، وشباب الخريجين علي استصلاح الأراضي وتملك الأراضي الجديدة، إلا أن الدولة قد تحدد دورها في المساهمة في أعمال البنية الأساسية، والدراسات الاستكشافية لتحديد أفضل المواقع الممكن استصلاحها، وتقديم الائتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع مع قصر الإدارة والاستغلال لهذه الأراضي علي القطاع الخاص .

ومن هنا ساهمت تلك السياسة ب إيجاد فرص عمل للشباب قدرها ٥٤٠ ألف فرصة عمل خلال الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٧ (٧٧).

وإذا أردنا التحدث عن تطور المساحة المزروعة في مصر، وذلك طبقا للبيان الصادر من مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار (٧٨)، نجد أن المساحة المزروعة عام ١٩٩٦ كانت ٧٨٣٩ مليون فدان، وهي المساحة التي تقع علي جانبي الشريط الضيق لوادي النيل من أسوان جنوبا للدلتا شمالا، وفي المساحات الواقعة بين فرعي دمياط شرقا، ورشيد غربا، وقد تركزت خريطة التوسع الأفقي منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٩٦ في استصلاح المناطق المتداخلة مع الأراضي المزروعة والمتاحة لها، بعدها تم استصلاح مساحات أخرى، مما أدى إلي زيادة المساحة المزروعة إلي ٧٩١٠ مليون فدان عام ١٩٩٧، ثم ارتفعت تلك المساحة إلي أن أصبحت ٨٠١٥ مليون فدان عام ١٩٩٨.

وننتقل إلي البند الثالث والأخير والخاص بسياسة تشجيع المشروعات الصغيرة .

البند الثالث

سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة في مصر

وجهت الحكومة، اهتمامها إلي سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، لكي تعالج المشاكل الاقتصادية الهامة والتي منها (٧٩).

- ١ - حسن استخدام الموارد الاقتصادية .
- ٢ - تعبئة الطاقات المتاحة .
- ٣ - توفير مزيد من فرص العمل الحقيقية .
- ٤ - خفض معدلات البطالة .
- ٥ - توفير السلع والخدمات بجوده عالية وأسعار مناسبة .

ولقد اتخذت الحكومة، مجموعة من الإجراءات، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، منها زيادة حجم الاستثمارات، وتخفيف حدة التضخم، وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، مما أدى إلي زيادة حدة البطالة كما سنلف الذكر،

(٧٧) مجلس الشورى - تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، عن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/١٩٩٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٢) وخطة عملها الأول ١٩٩٨/٩٧، عام ١٩٩٨، ص ١٦ .

(٧٨) وصف مصر بالمعلومات، الإصدار الرابع، مركز المعلومات دعم واتخاذ القرار، مجلس الوزراء، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٣٨٤ .

(٧٩) مجلس الشورى، البعد الاجتماعي في مسيرة خطوات الإصلاح الاقتصادي - الصندوق الاجتماعي للتنمية، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، لتقرير رقم ١٥ أكتوبر ١٩٩٤، ص ٨ .

بالإضافة إلى تزامن عودة العمالة المصرية من الخارج نتيجة حرب الخليج ، وانخفاض أسعار البترول، وغيرها من الأسباب .

وكان طبيعياً اهتمام الدولة، لإيجاد طريقة تمكنها من عمل مظلة اجتماعية، بهدف التخفيف على المجتمع من حدة تلك الآثار، من هنا جاءت فكرة إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، بالاشتراك مع هيئة للتنمية الدولية .

ولقد جاء في بيان ألقاه السيد/ رئيس مجلس الوزراء ^(٨٠)، أن دور الصندوق الاجتماعي، يتحدد أساساً في مواجهة موضوع البطالة بكافة أنواعها، سواء البطالة التي نشأت من تزايد عدد السكان، أو نتيجة عودة العمالة المصرية من الخارج بعد حرب الخليج .

وهنا تظهر أهمية الصندوق الاجتماعي للتنمية، والدور الهام الذي يقوم به . من أجل ذلك ، رأينا إلقاء الضوء عليه وما حققه من إنجازات ، بخصوص إيجاد فرص عمل للشباب دائمة كانت أو مؤقتة، وأيضاً تقييم الدور الذي قام به هذا الصندوق خلال الفترة من عام ١٩٩١ وحتى الآن .

ولقد قام الصندوق بوضع عدداً من البرامج، استهدف بها خلق فرص عمل للشباب المتعطّل، والعائدة من الخليج وفائض الخريجين من الجامعات والمعاهد والمتأثرين من برنامج الإصلاح الاقتصادي، كذلك تحسين الظروف البيئية والمعيشية لمحدودي الدخل في المناطق المحرومة من الخدمات، وأيضاً التوسع في العديد من مشروعات التنمية والمشاريع الصغيرة ذات العائد .

وذلك من خلال برامج عمل وأنشطة هي، برنامج تنمية المجتمع، برنامج التشغيل العامة، برنامج تنمية المشروعات، برنامج التشغيل والتدريب التحويلي، وبرنامج التنمية المؤسسية .

والسؤال هل تحقق الهدف من إنشاء هذا الصندوق ؟ وخصوصاً الحد من مشكلة البطالة في مصر؟ هذا ما سوف نتعرض له في المطلب الثاني، وفي الباب الأول والثاني من هذا البحث .

(٨٠) عاطف صدقي ، في بيان ألقاه أمام مجلس الشورى بتاريخ ١٨/١١/١٩٩٣، والذي ورد بالقرير رقم ١٥ من قبل لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالمجلس عن البعد الاجتماعي في مسيرة خطوات الإصلاح الاقتصادي " الصندوق الاجتماعي للتنمية "، ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

المطلب الثاني

تقييم وتحليل الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر

لقد حاولت الحكومة، حل مشكلة البطالة في مصر ، أخذة في الاعتبار، السياسة السكانية، فبدأت بعمل حملات مكثفة لتنظيم الأسرة بغرض خفض معدل الزيادة السكانية في مصر، ونتيجة هذا انخفض معدل النمو السكاني من ٢,٨% في تعداد عام ١٩٨٦ إلى أن وصل ٢,٢% في تعداد عام ١٩٩٦ . وحتى نكون موضوعيين، فإنه لا يمكن القول بأن خفض معدل النمو السكاني، كاف وحده، للحد من مشكلة البطالة من أجل هذا بدأت الدولة في البحث عن حلول أخرى غير تقليدية، بهدف التغلب على هذه المشكلة القومية . من خلال تشجيع هجرة الأيدي العاملة المصرية، وسياسة استصلاح واستزراع الأراضي وتمليكها للشباب الخريجين، وسياسة تشجيع المشروعات الصغيرة . ولكن هل نجحت الدولة في هذا ؟ هذا ما سوف نتعرض له في هذا المطلب .

البند الأول

تقييم وتحليل سياسة تشجيع هجرة الأيدي العاملة المصرية وأثرها على حل مشكلة البطالة في مصر

عرفنا، فيما سبق، أن الدولة قد اتجهت إلى تشجيع الهجرة الخارجية، كوسيلة لمواجهة بعض المشاكل، ومنها البطالة . وكانت نتيجة هذه السياسة ، هجرة عدد كبير من الأيدي العاملة المصرية، حيث تراوح عددهم بين ١ و ٢ مليون عامل مصري، وذلك في أوائل الثمانينات، إلى دول الخليج وغيرها . ولاشك في أن الهجرة، أدت إلى توفير فرص عمل لمن لم يجد فرصة عمل في مصر، أو ربما كان مستقل بأنشطة منخفضة الدخل (الإبتاعية) . والخلاصة هي أن الهجرة، قد أدت إلى خفض حدة البطالة، وساعدت على توفير عملة صعبة، وذلك من خلال التحويلات النقدية التي بعث بها العاملين المصريين بالخارج .

ولكن هذا الوضع لم يدم، حيث أدى عدم التخطيط للعمالة المهاجرة إلى تلك الدول، إلى عودة عدد كبير منها بصورة لم تكن مصر مستعدة لها، مما سبب خللاً في

سوق العمل ، وزاد من حدة مشكلة البطالة في مصر، نظراً لأنه كان يتعين علي الحكومة التخطيط والتنظيم لتلك الأيدي العاملة الموجودة في الخارج، لأنه غير متصور بقاء هؤلاء المواطنين مدي الحياة، علي اعتبار أن المشروعات المسندة إليهم في تلك الدول كانت بطبيعتها مؤقتة، ونؤكد علي أن الدولة لم تتخذ كافة الإجراءات والنظم بالنسبة للعمالة المصرية التي تعمل خارج مصر، ومن ضمن الحماية التي كان يمكن عملها، إنشاء صندوق انخاري، يمول من قبل العاملين خارج مصر، يتم استثمار أمواله في مشروعات متعددة وصولاً إلي هدفين هما :-

الأول: تحقيق عائد استثماري لتلك الأموال، يوزع علي أصحاب هذه الأموال، ويوفر فرص عمل للشباب .

الثاني: إيجاد نشاط اقتصادي، محدد المعالم، يمكن للعاملين المصريين بالخارج الانضمام إليه والعمل به عند عودتهم من الخارج لأي سبب .

ومع الأسف لم تقم الدولة، باستغلال الفترة التي عمل بها المهاجرون المصريون بالدول العربية، وكان اهتمامها فقط، جمع الضرائب والرسوم، مما أدى إلي عودة تلك الأيدي العاملة بشكل جماعي في فترة لم تتوقعها الحكومة المصرية .

كذلك شجعت الهجرة أغلب الأفراد علي الحصول علي المؤهلات العلمية، بغرض الحصول علي فرص عمل، ومثل ذلك عبئاً كبيراً علي الدولة، وفقداناً اقتصادياً ضخماً، ولم يعد بفائدة تذكر .

البند الثاني

تقييم وتحليل سياسة استصلاح الأراضي

الصحراوية وتمليكها لشباب الخريجين

لا شك في أن التنمية الاقتصادية في أي دولة، تبدأ من التنمية الزراعية، نظراً لأن المنتجات الزراعية تعتبر موارد أولية، لأغلب الصناعات، ومن هنا فهي أساس في عملية التنمية، وبالتالي في الصناعة أيضاً .

من أجل ذلك، استهدفت الحكومة التوسع في المساحات المنزرعة، من خلال الاستعانة بالعنصر البشري، حيث شجعت قيام المشروعات الزراعية، والريفية كثيفة العمالة، من خلال الاهتمام بمشروعات شباب الخريجين، وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أرض جديدة، باعتباره، مشروعاً قومياً .

ولقد حقق الصندوق عدد ٣١٦ ألف فرصة عمل دائمة ، ١٠٥ ألف فرصة عمل مؤقتة ، من خلال ١٠٠ ألف مشروع للشباب ، بالإضافة الى ٢٠٠ ألف فرصة عمل تقدم عام ٢٠٠٠ وعند تحليل هذا البيان يتضح ، أن مجموع فرص العمل الدائمة والمؤقتة ٦٢١ ألف فرصة عمل حتى عام ٢٠٠٠ ، وذلك خلال ثماني سنوات منذ نشأة الصندوق ، علي اعتبار أن الصندوق قد بدأ عمله عام ١٩٩٢ .

ومن هنا يتضح أن الصندوق ، قد ساهم سنوياً بعدد ٧٧٦٢٥ ألف فرصة عمل سنوياً ، بما يعادل ٨١٧ % تقريباً ، من فرص العمل المطلوبة سنوياً ، والتي قدرت بأنها ٩٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً تقريباً .

وإذا نظرنا إلي هذه النسبة ، نجد أنها متدنية للغاية ، لاسيما وأن فرص العمل التي يقدمها الصندوق الاجتماعي ليست كلها عمالة دائمة ، بل فيها مؤقتة ، وربما لا تكون هذه العمالة مستقرة ، وعلي ذلك نجد أن النسبة أقل من ذلك .

والجدير بالذكر ، بأن هناك منظمات غير حكومية متعددة ، وكذلك القطاع غير المنظم ، فهو ولا شك يغطي جانباً كبيراً من فرص العمل ، ولكن مع الأسف الشديد ، لا يوجد إحصاء دقيق في هذا الشأن ، مما يؤدي إلي صعوبة حصر هؤلاء ، ومعرفة النسبة الخاصة بهم .

ومن هنا ، نري ضرورة تحديد مسار البحث حول جهة محددة ، وهي الصندوق الاجتماعي للتنمية ، لمعرفة التقدم الذي حققته هذه المؤسسة ، من خلال إحصاءات محددة ، وبيانات مدونه . في إطار البرنامج الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة ، وخصوصاً الصناعات الصغيرة في مصر ، وما تم تحقيقه فعلاً من إنجازات في هذا المجال من إيجاد فرص عمل للشباب دائمة أو مؤقتة ، مع استعراض لأهم المشروعات التي قام بتمويلها للشباب في مجال الصناعات الصغيرة ، تحويلية كانت أو مغفية ، كذلك التعرف علي مدي نجاح تلك المشروعات ، إنتاجياً ، وتسويقياً (داخلي وخارجي) .

وفي هذا الصدد ، سوف نقوم بإعداد استمارتي استبيان ، بهدف التعرف علي الدور الذي قام به الصندوق الاجتماعي في مجال الصناعات الصغيرة ، للحد من مشكلة البطالة ، حيث يتم توجيه الأسئلة إلي عينه من المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي ، وكذلك أصحاب الخبرات والمسئولين في مجالات الصناعات الصغيرة في مصر ، بهدف الوصول إلي تحديد الدور للصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر ، وذلك كله من خلال وضع الأطر القانونية والتنظيمية للصناعات الصغيرة في مصر .

الباب الثاني

الصناعات الصغيرة

يشهد العالم اليوم، اهتماماً كبيراً، ومتزايداً في مجال الصناعات الصغيرة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة، ولما لها من خصائص تجعل دورها أكثر فاعلية من الصناعات الكبيرة، في التصدي لمشكلة البطالة .

ومن المعروف أن الصناعات الصغيرة، ليست حلاً وليد اليوم، ولكن هي حقيقة ظهرت في مراحل التطور التاريخي المختلفة، ولا زالت تمثل أهمية كبيرة علي مستوي الاقتصاد المتقدم، وفي الدول النامية، نظراً لأن حلجات الإنسان، متعددة، ومتنوعة، وفي الوقت نفسه موارده محدودة، وهنا تصعب المعادلة التي يحاول الاقتصاديون إيجاد الحلول المناسبة لها، والتي تتطلب استقلال الموارد الاقتصادية المتاحة أفضل استغلال، وكذلك العمل علي تقليل الفاقد الاقتصادي ومحاولة تفاديه، وأيضاً تحقيق الكفاية الإنتاجية، بما يؤدي في النهاية إلي إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وبالتالي رفاهية الشعوب .

ولكي يحقق الإنسان، رغبته في إشباع حاجاته الأساسية (المأكل، المشرب، الملبس ... الخ) لابد له من فرصة عمل يتكسب منها، بهدف تحقيق تلك الرغبات ،
هنا تظهر أهمية فرصة العمل، بالنسبة لأي مجتمع يندش الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي .

من أجل ذلك، استهدف البحث، استعراض المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل عام، باعتبارها من أهم الأنشطة الاقتصادية، التي تساهم بقدر كبير ومباشر، في توفير فرص عمل للشباب، بهدف الحد من مشكلة البطالة، نظراً لأن النشاط الصناعي، يعتبر المنفذ الرئيسي لإرساء قواعد الإنتاج، ويعمل علي تعظيم القدرات التصديرية التي تساهم في زيادة الدخل القومي، مما يؤدي إلي النهوض بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع . ومن أبرز الأمثلة علي ذلك، دول جنوب شرق آسيا، وغيرها من الدول التي ساهمت الصناعة فيها بقدر كبير وملحوس عالمياً .

ونظراً للأهمية التي تتمتع بها الصناعة بشكل عام، والصناعات الصغيرة بشكل خاص، رأينا من الضروري تناول موضوع الصناعات الصغيرة في هذا الباب ، محددين فيه مفهوم وخصائص وأهمية الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً (الفصل الأول)، ثم يتبع ذلك تناول دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر : دراسة حالة علي الصندوق الاجتماعي للتنمية (الفصل الثاني) .

الفصل الأول

مفهوم وخصائص وأهمية

الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً

لاشك في أن المصنع، يعتبر رمزاً من رموز الدولة المستقلة، وتجسيدا لسيادتها الوطنية، نظراً لأن التصنيع، هو التعبير الحقيقي للتقدم والتنمية .

وفي هذا الإطار تدخل الصناعات الصغيرة، كحلقة أساسية من حلقات التصنيع، حيث تظهر وتزيد أهميتها في البلدان النامية، بسبب ظروف تقنية ومهارية، عانت منها هذه البلدان لفترات طويلة، ونتيجة هيمنة الدول الاستعمارية التي استمرت لفترات طويلة، حرمت خلالها تلك الدول، من التطور المعرفي، وحجب عنها التقدم التكنولوجي^(٨٢) .

من هنا، ظهرت أهمية الصناعات الصغيرة لتلك الدول، باعتبارها حجر الأساس في عملية التنمية الصناعية، ولعل فشل الكثير من الدول في تجارب التصنيع والتنمية، يرجع إلى قصور وضعف الدور الحقيقي والفعال الذي يمكن تقديمه من خلال الصناعات الصغيرة ومساهمتها في دفع عملية التصنيع والتنمية^(٨٣) .

ونقسم هذا الفصل، إلى ثلاثة مباحث : ففي المبحث الأول نتحدث عن مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً، وذلك من خلال مطلبين، الأول نتعرض فيه لمفهوم الصناعات الصغيرة محلياً، والثاني نستعرض فيه مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً .

ثم نتناول في المبحث الثاني، خصائص الصناعات الصغيرة من خلال ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول نتحدث عن الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة، ثم نتعرض في المطلب الثاني إلى الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة، بعدها نتناول الخصائص الفنية والتكنولوجية في الصناعات، وذلك في المطلب الثالث .

وفي المبحث الثالث، نتعرض لأهمية الصناعات الصغيرة اجتماعياً، واقتصادياً، مخصصين لكل منهما مطلباً مستقلاً.

^(٨٢) منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداه للتنمية، مؤتمر العمل العربي الدورة الحادية والعشرون" لقاهرة ٤ - ١١ أبريل عام ١٩٩٤ م، ص ١١ .

^(٨٣) إيجال عبد المنعم حافظ، علي محمود المبيض، موضوعات مختارة في الإدارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، عام ١٩٩٤، ص ٢٤٤ .

المبحث الأول مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً

يعرف البعض الصناعة^(٨٤)، بأنها "ذلك النشاط الذي يختص بتحويل موارد الإنتاج إلى منتجات أو خدمات قابلة للاستهلاك الوسيط أو النهائي من خلال عمليات مختلفة طبيعية، أو كيميائية أو حيوية أو ميكانيكية، تتم في أماكن يتم تصميمها وتنظيمها وتشغيلها وفقاً لأساليب وطرق ونظم إدارية ووقتية محددة يطلق عليها اسم المصانع".

وتختلف المصانع، من حيث الحجم، ومستوى التقدم، والنظم المستخدمة، من هنا، كان طبيعياً، وجود مصانع كبيرة، ومصانع متوسطة، ومصانع صغيرة.

فالمصانع الكبيرة تستسم، بزيادة نسبية في أعداد العاملين، ورؤوس الأموال المستثمرة، والأساليب التكنولوجية المستخدمة، وتعد النظم الإدارية المطبقة، كذلك يتسم المصنع الكبير بتعدد المستويات الإدارية الموجودة به.

أما عن المصانع الصغيرة، فيكون لها حد أدنى وحد أقصى للعمالة، كما أن رأس المال لا يمكن أن يتجاوز حداً معيناً، ودرجة الماكينة تعتمد على الجمع بين مهارة الآلة والعامل، بالإضافة إلى أن المستويات الإدارية بها لا تتعدى المستويين، وذلك مع عدم إغفال الشرط الأساسي في الصناعة، وهو شرط تماثل المنتج ودقة المواصفات والالتزام بها^(٨٥).

في هذا المبحث نتناول مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً من خلال مطلبين، في المطلب الأول نستعرض مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً، أما في المطلب الثاني فسوف نتعرض إلى مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً.

^(٨٤) محمد عبد الفتاح منجي، التعاون الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد التعاوني والإنتاجي المركزي ومؤسسة فريد ريش إيجيرت الألمانية، يوليو ١٩٩٥، ص ١٤.

^(٨٥) نرجس السليق، ص ١٥.

المطلب الأول

مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً

يثير مفهوم الصناعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين المهتمين بأمر هذه الصناعة، وربما يرجع ذلك الجدل، إلى أن هذا المصطلح يحمل في طياته العديد من الصناعات التي يمكن أن تندرج تحته، والتي قد تختلف في خصائصها اختلافاً بيناً، وكذلك ما يتميز به قطاع الصناعات الصغيرة بمكوناته، وسرعة تغيرها مما يشكل صعوبة في تحديد نوعيات هذه الصناعة، نظراً لأن ما يعتبر صناعة صغيرة في فترة معينة، ربما لا يكون كذلك في فترة أخرى، وعلي ذلك، فإن الأمر تحكمه اعتبارات نسبية .

وقبل أن نتعرض لمفهوم الصناعات الصغيرة بشكلها الحديث، لابد من التعرض إلى الأنشطة الأخرى ذات الخصائص المتشابهة مع تلك الصناعات، مثل الصناعات الحرفية، الصناعات الريفية والبيئية، والصناعات المنزلية .

ولقد درج العرف على استعمال كلمة الحرفيين، تعبيراً عن العاملين بالصناعات الريفية، أو البيئية، أو المنزلية، أو الحرف اليدوية الأخرى التي تتطلب مهارات فنية معينة، وتتوارث بين الأجيال، وتعتبر تراثاً خاصاً .

والحقيقة هي أن كل نشاط منهم، له مفهومه وملو له الذي يميزه عن غيره . فمثلاً الصناعات الحرفية، "هي تلك الصناعات التي تكتسب مفهوم الصناعة بشكل عام ويظهر ذلك في كونها تقوم بتحويل عناصر الإنتاج إلى منتجات وخدمات، وفي نفس الوقت تبعد عن مفهوم الصناعة، وذلك لعدم إخضاع منتجاتها لمعيار التماثل والمقاييس الدقيقة، إلى جانب أنها تعتمد على المهارات اليدوية للعامل في عملية الإنتاج، أكثر من اعتمادها على الآلة، وغالباً تكون منتجاتها عاكسة لسمات فنية وثقافية متوارثة" (٨٦) .

أما عن الصناعات الريفية والإنتاجية، "فهي تلك الصناعات والحرف والمهن التي يقوم بها سكان الريف بصفة فردية أو جماعية في منازلهم أو في أماكن أخرى مخصصة بالقرية، ويكون هدفها الأساسي تصنيع الخامات الريفية مثل (السجاد والأكلمة والنسيج اليدوي للقطن والحريز وغزل الكتان والصوف ونسجه وصناعة الليف، والقش والجريد

(٨٦) محمد عبد الفتاح منجي، مرجع سابق ص ٥٣، ص ١٥، ١٦ .

والخوص والفخار) أما في المدينة فنجد صناعات التجارة والحدادة والتطريز والحياكة . . . الخ " (٨٧) .

وتمثل هذه الصناعات جزءاً من اقتصاد القرية، فمنتجاتها تقوم بإشباع الطلب المحلي الدائم، وإن كانت لا تقتصر على ذلك كلية، وهي تحتاج إلى رأس مال ضئيل كما في صناعة منتجات الألبان وصناعة النسيج اليدوي، وأدوات بسيطة مثل أشغال التريكو والإبرة والخياطة والتطريز .

وعن الصناعات المنزلية يمكن القول بأنها " تلك الصناعة التي تمارس عادة داخل المنازل كأشغال التريكو، والإبرة والحياكة، والتطريز " (٨٨) .

وتنتشر هذه النوعية من الصناعات، في الريف والحضر، ويقلب عليها الطابع العائلي، ونادرًا ما يتجاوز عدد العاملين بها خمسة أشخاص، وتتبع هذه الصناعات الوسائل التقليدية المتوارثة، حيث إنها غالباً ما تقوم على ممارسة حرف متوارثة كانت تمارس قديماً ولم تتحول إلى صناعة متطورة، ولكن احتفظت بقيمتها الفنية خاصة وأنها تعتمد على المهارات اليدوية النادرة .

والخلاصة هي أن هناك صناعات وأنشطة مختلفة ربما تدخل مع أنشطة الصناعات الصغيرة، وبالتالي كان لزاماً علينا استعراضها حتى تظهر لنا أهم الفروق بين تلك الصناعات والصناعات الصغيرة .

وعلى الرغم من ذلك نجد أن جهات كثيرة في مصر، مازالت لا تفرق بين الصناعات الصغيرة، وغيرها من الصناعات التي سبق ذكرها، كما سوف نوضح فيما بعد . حيث نجد أن للصناعات الصغيرة في مصر، تعاريف كثيرة ومتعددة صدرت من جهات مختلفة (٨٩) .

(٨٧) منظمة العمل العربية، التعاونيات والصناعات الصغيرة الريفية في الوطن العربي، مكتب العمل العربي، الخرطوم في الفترة من ٢-٩ فبراير ١٩٧٨، ص ٤٠، ٤١ .

(٨٨) المرجع السابق، ص ٤٠ .

(٨٩) وزارة الصناعة - وزارة التخطيط - وزارة الإدارة المحلية والقطاع التعاوني - تحك الصناعات المصرية - معهد التخطيط القومي - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - بنك التنمية الصناعية المصرية - البنك الوطني للتنمية - البنك المصري الأمريكي - شركة ضمان مخاطر الائتمان للشركات الصغيرة - وكالة التنمية للولايات الديمقراطية (إندونيسيا) - مشروع المنشآت الصغيرة والحرفية لجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - جمعية صغار المنتجين والصناعات الصغيرة بالمدن الجديدة - الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقاً للعدد الموقع بين بنك التنمية الصناعي والصندوق الاجتماعي - الهيئة العربية للتصنيع .

وسوف نستعرض المعايير التي استندت عليها بعض الجهات في مصر عند وضع تعريف للمشروعات الصغيرة من خلال الجدول رقم " ١٠ " .

جدول رقم (١٠)

م	الجهة	عدد المشتكين	رأس المال الثابت	ملاحظات
١	وزارة الصناعة	١٠ ١٠٠ عمل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمبني.	-
٢	وزارة التخطيط	من ٤ ١٠ عمل	لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه	-
٣	وزارة التنمية المحلية	-	-	يراعى فقط أن يكون النشاط رسمياً وأن يكون مسجلاً لدى الاتحاد التعاوني
٤	الجهات المركزي للتعلم العامة والإحصاء	٩ مشتكين فكل	-	هي منشآت يظن عليها قطاع الفردي ولا يملك أغلبها نظير أو حسابات منتظمة.
٥	الهيئة العامة للتصنيع	-	لا يزيد عن مليون جنيه مصري	-
٦	الهيئة العربية للتصنيع	١٠ ٥٠ عمل	لا تزيد قيمة الآلات عن نصف مليون جنيه.	لا تقل لقوى المحركة عن عشرة حصنة.
٧	اتحاد الصناعات المصرية	-	لا يزيد عن ٧٥٠ ألف جنيه	-
٨	بنك التنمية الصناعية المصرية	-	١- المشروعات الصغيرة لا يزيد رأس مالها عن ١٠٠ مليون جنيه. ٢- المشروعات الصغيرة جداً لا يزيد رأس مالها عن ٧٠٠ ألف جنيه. ٣- المشروعات الحرفية لا يزيد رأس مالها عن ١٠٠ ألف جنيه.	وهذه التعريفات تعتمد على تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يقوم بنك التنمية الصناعية بتعديل حجم هذه الأصول بمسبة دورية في ضوء معدلات التضخم لأسعار السلع الرأسمالية.
٩	الصندوق الاجتماعي للتنمية مجلس الوزراء	٥٠ مشتقل فكل	يقترح ما بين ٥٠ ألف ومليون جنيه.	-
١٠	بنك مصر	١٠ ١٠٠ عمل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد الأرض والمبني.	بشرط أن تهدف تلك المشروعات إلى إسماء قيمة الفصل الحر بين طوائف الشعب المختلفة.
١١	بنك فيصل الإسلامي المصري	من ١٠ ٩٩ عملاً	لا يزيد عن نصف مليون جنيه.	-
١٢	جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية	لا يزيد عن ١٥ عملاً	-	-
١٣	شركة ضمان مخاطر الائتمان المصري	-	من ٤٠ ألف جنيه ٥ مليون جنيه بما فيها قيمة الأرض المطلوب ولا تشمل فيها قيمة الأرض والمبني.	وتصل هذه الأموال في جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء التجارة.
١٤	هيئة التنمية الديمقراطية الدولية	٦ ١٥ عمل	-	-
١٥	وكالة الأمريكية للتنمية الدولية	٦ ١٥ عمل	كل من ٢٥٠ ألف جنيه بعد استبعاد الأرض والمبني.	-
١٦	البنك الوطني للتنمية	٥٠٠ عمل	٢٥٠ ١٠٠٠٠ جنيه.	ويقتصر على المجموعة المستهدفة على المنشآت الصغيرة.
١٧	البنك المصري الأمريكي	-	لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه.	-

المصادر:

- ١- بنك التنمية الصناعي المصري - حول دور البنك في دعم للصناعات الصغيرة - ورقة عمل مقدمة في الندوة الخاصة بالصناعات الصغيرة اداء لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد- معهد التخطيط القومي للفترة من ٩ مارس عام ١٩٩٨، ص ٢ .
 - ٢- بنك مصر دور البنوك والصندوق الاجتماعي في دعم وتنمية للصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني علم (١٩٩٢) .
 - ٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النتائج النهائية لبحث الصناعات الحرفية والصغيرة (٩مشتغلين فأقل) عام ١٩٩٦ .
 - ٤- الهيئة العامة للصناعات - دور وزارة الصناعة واقتصاد المعرفة في دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، يونيو ١٩٩٩ ص ٦ .
 - ٥- شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا عام ٢٠٠١ - القدرة التمويلية والقدرة الاستيعابية لقطاع الأعمال الصغيرة في مصر .
 - ٦- اتحاد الصناعات المصرية - حول تفصيل دور الصناعات الصغيرة في منظومة العمل الصناعي في مصر عام ١٩٩٨، ص ١٠ .
 - ٧- بنك فيصل الإسلامي المصري - حول مساهمة البنك في تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة - المؤتمر الأول - يوليو ١٩٨٨، ص ٣ .
 - ٨- اتحاد الصناعات المصرية - مؤسسة فريدش اوبريت الألمانية- دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر للنسخة الثانية - يناير ٢٠٠٠، ص ٤٤ .
- وبعد استعراض معايير تعريف المنشآت الصغيرة من خلال بعض الجهات في مصر، يمكننا استخلاص النتائج التالية :-

١- عدم اتفاق الجهات المختلفة علي تعريف واضح وملامح للمشروعات الصغيرة، حيث أن وضع تعريف موحد لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يحقق تحسين القدرة علي تخطيط وتنسيق وإدارة الجهود التنموية الخاصة بتلك المنشآت، مما يساعد علي تقديم للخدمات والامتيازات لتلك الفئة بهدف النهوض بها دون غيرها^(٩٠).

٢- إن أغلب الجهات قد عرفت المشروعات الصغيرة بشكل شبه مستقر، دون مراعاة تطور المراحل الاقتصادية عبر الزمان، والذي قد يؤدي إلى اختلاف مفهوم المشروع الصغير، من مرحلة إلى مرحلة، حيث تغيير قيمة رأس المال، وعدد العمال، والتكنولوجيا المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة .

^(٩٠) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية- الميولت للمداخلة لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

في مصر خداسة قلمت بها وزارة الاقتصاد في مارس ٢٠٠١، ص ٩ .

٣- اتفاق معظم الجهات في تعريف المشروعات الصغيرة تأسيساً علي معيار عنصر العمل مع اختلاف أعدادها ، حيث حددت بعض الجهات ^(٩١)، عدد العمالة من ١٠ - ١٠٠ عامل، كما أن هناك جهات أخرى ^(٩٢)، قد حددت عدد العمالة بأنها لا تزيد عن ٥٠ عامل، وأيضاً هناك جهات ^(٩٣)، حددت معيار عنصر العمل بأنه لا يزيد عن ١٥ عامل، بينما نجد جهة أخرى ^(٩٤)، حددت عدد العمال من ٤ - ١٠٠ عامل، وأخيراً وليس آخراً نجد جهات أخرى ^(٩٥)، تتحدد عدد العمال من ٩ مشتغلين فأقل .

٤ - اتفاق معظم الجهات في تعريف المشروعات الصغيرة، تأسيساً علي معيار عنصر رأس المال مع اختلاف قيمته، حيث نجد جهات ^(٩٦)، تحدد قيمة عنصر رأس المال بأنه لا يزيد عن نصف مليون جنيه، بينما نجد جهات أخرى ^(٩٧)، تحدد قيمة رأس المال بأنه لا يزيد عن مليون جنيه، مع اختلاف معيار رأس المال في جهات أخرى .

٥ - عدم وجود تنسيق أو اتفاق بين تلك الجهات لوضع تعريف موحد لهذه المنشآت الصغيرة، حيث تبنت كل جهة تعريفاً خاصاً بها، وهذا يؤدي إلى صعوبة وضع تعريف موحد لتلك المنشآت، وبالتالي يتعذر تقديم خدمات وامتيازات لتلك الفئة بهدف النهوض بها .

وهنا نري ضرورة الاتفاق بين الجهات المختلفة علي تعريف موحد، من خلال عناصر الإنتاج أومن خلال معيار عنصر العمل، معيار رأس المال، معيار التكنولوجيا المستخدمة بحيث تكون تكنولوجيا ملائمة تتناسب مع طبيعة المشروع المقام، وبدون إضرار بالعمالة المستخدمة، وبحيث تكون تكاليفها المالية بسيطة ومحدودة، مع الوضع في الاعتبار المتغيرات الزمانية لهذا المشروع أي زيادة عدد العمل، وزيادة رأس المال، وقيمة الآلات ومستواها كل فترة زمنية . ولتكن ١٠% كل خمس سنوات .

والأمر لا يشكل صعوبة، حيث نجد أن جميع البيانات والإحصاءات التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قد حددت المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت .

^(٩١) وزارة الصناعة ، بنك فيصل الإسلامي المصري ، بنك مصر ، اتحاد للصناعات المصرية .

^(٩٢) الهيئة العربية للتصنيع، الصندوق الاجتماعي للتنمية .

^(٩٣) جميعه رجال الأعمال بالإسكندرية ، هيئة التنمية بالدمرية الدولية ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .

^(٩٤) وزارة التخطيط .

^(٩٥) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك الوطني للتنمية .

^(٩٦) بنك مصر ، بنك فيصل الإسلامي المصري ، الهيئة العربية للتصنيع .

^(٩٧) الصندوق الاجتماعي للتنمية، الهيئة العامة للتصنيع .

التي يعمل بها ٩ عمال فأقل، وبالتالي يمكن أخذ هذا المعيار ضمن المعايير المستخدمة في وضع التعريف، بالإضافة أننا نرى ضرورة أخذ معيار رأس المال على أساس تكلفة فرص العمل، وذلك لأن هناك دراسات متعددة في هذا المجال^(١٨)، قامت بتحديد تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي (زراعي - صناعي - خدمي)، حيث أظهرت الدراسة أن المتوسط المرجعي لفرصة العمل في مجال الصناعة بأسعار عام ١٩٩٩ يقدر ٢٣٩٣٨ جنيه.

وعلى ذلك يمكن تعريف المشروع الصناعي الصغير بأنه " ذلك المشروع الذي يعمل فيه تسع عمال فأقل، ورأس ماله المستثمر لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه مصري، ويستعان فيه بتكنولوجيا مناسبة تتفق وعدد العمال وقيمة رأس المال، على أن تزيد النسبة المحددة كل خمس سنوات بمقدار ١٠% إذا دعت الضرورة إلى ذلك وبحسب الأحوال.

وعلى ذلك نكون قد حددنا الفئات التي يمكن تقديم الخدمات والامتيازات لها، دون عفاً، ولكن لكي يتم ذلك، نرى ضرورة عقد مؤتمر موسع يضم جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة في مصر، وذلك لدراسة كافة التعاريف والمعايير التي وضعت لتحديد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة - وصولاً إلى تعريف عام تتفق عليه كافة الجهات، بحيث يمكن وضع تشريع يخاطب تلك الفئات دون غيرها.

المطلب الثاني

مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً

تواجه معظم دول العالم صعوبة، في وضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة، ويرجع ذلك إلى التقديرات النسبية التي تختلف باختلاف الدول، وقطاعات الأعمال المختلفة، التي تنتمي إليها تلك المنشآت، على السواء. ولكي تتغلب تلك الدول على هذه المشكلة، لابد لها من وضع تعريف عملي لهذه القطاعات، بهدف تنمية هذه الصناعات، من خلال تقديم الخدمات والحوافز له ولقد حاولت، دول كثيرة وضع تعريف للصناعات الصغيرة، وسوف نحاول قدر المستطاع، استعراض المعايير التي أخذت بها بعض الدول في وضع تعريفها، كما هو موضح بالجدول رقم (١١).

(١٨) عليا المهدي، ملحد عثمان، يقاتل معج المشروعات الصغيرة بالعينة، قدم لشركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا، مرجع سابق ص ٥٧، ص ٣٥.

الجدول رقم (١١)

م	الجهة أو الدولة البنك الدولي	معيار "حد العمل"	معيار "رأس المال"	ملاحظات
١	-	١٠ عمل	٢٥٠ ٣٠٠ ألف دولار	-
٢	منظمة للتنمية الصناعية "اليونيدو"	لا يزيد عن ١٠٠ عمل	لا يزيد عن ٢٥٠ ألف دولار	-
٣	منظمة العمل الدولية	١٠ عمل	لا يزيد عن ٣٥٠ ألف دولار	-
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠ ٩٩ عملا	-	يوجد تعريفات متعددة تخص كل صناعة وكل نشاط حيث تم العمل بها اعتبارا من أول أكتوبر عام ٢٠٠٠
٥	اليابان	لا يزيد عن ٣٠٠ عمل	لا يزيد عن ٥٠ ألف دولار	-
٦	المانيا	٣ ٤٩ عملا	-	-
٧	الهند	لا يزيد عن ٥٠ عمل	لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دولار	-
٨	بلجيكا	لا يزيد عن ٥٠ عمل	-	-
٩	فرنسبا	لا يزيد عن ٥٠ عمل	-	-
١٠	الدانمارك	لا يزيد عن ٢٠ عمل	-	-
١١	مغربي	لا يزيد عن ٧٥ عمل	لا يزيد عن ١٦٠ ألف دولار	-
١٢	إسبانيا	٥ عمل	لا يزيد عن ٢٦٧ ألف دولار	-
١٣	باكستان	-	لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دولار	-
١٤	إيرلندا	لا يزيد عن ٢٥٠ عملا	-	-
١٥	اليونان	لا يزيد عن ٩ عمل	-	-
١٦	النرويج	لا يزيد عن ١٩ عملا	-	-
١٧	النرويج	لا يزيد عن ٩٩ عملا	-	-
١٨	المغرب	لا يزيد عن ٤٩ عملا	لا يزيد عن ١٢٥ ألف دولار	-
١٩	إيطاليا	لا يزيد عن ٤٩ عملا	-	-
٢٠	العراق	لا يزيد عن ١٠ عمل	لا يزيد عن ٦٠٠ دينار	بما يعادل ٣٠٠٠ دولار
٢١	كوريا	-	لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دينار	بما يعادل ٦٠٠ ألف دولار
٢٢	قطر	بمزم يدارتها ٢٠١ فقط	بما لا يزيد عن ٢٠ مليون ريال قطري	بما يعادل ٥ مليون دولار
٢٣	المملكة العربية السعودية	لا يزيد عن ٥٠ عمل	-	-

المصادر :- ١- صلاح الدين محمد رمضان، الصناعات الصغيرة ودور بعض الجهات الراعية لها في دعم

وتنمية مشروعاتها - بنك التنمية للصناعة عام ٢٠٠١، ص ٣

٢- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، السياسات الميدانية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية
الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، علم ٢٠٠١، ص ٣

٣- الماسر، رصيفة، نابذا، الخشم، إدها، رثا، قريضا، ناعا، صلا، غيظنا، دعي، ملحد -

ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٤، ص ٢٤

٤- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملحق العربي الأول لسدور الصناعات
الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية من أجل دور تنموي للصناعات الصغيرة
والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية - فندق مسمير أميس- القاهرة (١٥-١٧) فبراير عام

١٩٩٨، ص ٤

5- Thomas A. Gray & Matthew Gamser, Building an Institutional and Policy Framework to

Support small and Medium Enterprises: Learning from other Cultures, March, 1999 pp.5
6- Wasme and Others, France Organization for Economic Cooperation and Development,
2001, p.p1-5.

7-Federal Register, Vol. 65, No.94, Monday, May 15, 2000, 13CFR part 121, pp.30836- pp
30840 to page 30862.30863.

يتضح من كل ما تقدم، اختلاف معايير الدول، بالنسبة لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يلاحظ اتفاق كل من البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية، والهند، وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية في معيار عنصر العمل، حيث يشترطون جميعاً عدد من العمال لا يزيد عن ٥٠ عاملاً، بينما نجد أن دولاً وجهات أخرى تتفاوت فيها أعداد العمال ومنها منظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) إذ حددت عدد العمال بما لا يزيد عن ١٠٠ عاملاً، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حددت عدد العمال من ٢٠ إلى ٩٩ عاملاً، كما أن اليابان قد حددت عدد العمال بـ ٣٠٠ عاملاً فأقل، وغيرهم من الدول التي وردت أسماؤهم بالجدول رقم "١١".

كما أن الملاحظ أيضاً، أن مفهوم معظم الدول المتقدمة للصناعات الصغيرة، يعتمد بشكل كبير على معيار عنصر العمل ورأس المال المستخدم. إلا أننا نرى أن ما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البرامج الفيدرالية التي تخص المنشآت الصغيرة يعتبر عمل يستحق التقدير، نظراً لأنها حددت لكل صناعة ونشاط تعريف، وبدأ العمل بهذه التعاريف اعتباراً من أول أكتوبر عام ٢٠٠٠ وهي تعاريف مفصلة تم صياغتها في أكثر من ٢٠ صفحة من مطبوعات السجل الفيدرالي.

ويمكن الاستفادة بتلك التجربة، على الرغم من أن هذه الدراسة سوف تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين، إلا أنها أكثر جدوى وأكثر واقعية.

ومن كل ما تقدم نرى بأنه ليست ثمة مشكلة، لكي تتفق جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة، بهدف الوصول إلى مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على مستوى الأنشطة الاقتصادية (تجارية، صناعية، زراعية، خدمية) دون التعلل بأن هناك مشكلة تقف حائلاً دون تحقيق ذلك، وعندنا تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، والتي سبق أن عرضناها.

على الجانب الآخر أسفرت الدراسة الميدانية التي تمت من خلال الاستبيانين رقمي (٢،١) الخاصين بالمستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذلك المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر والتي أوضحها الجدول رقم (١٢) والتي قام بها الباحث على الآتي:

الجدول رقم (١٢)

٢	معايير تعريف الصناعات الصغيرة في مصر	رأي محور الاستبيان رقم (٢٠١)	
		رأي المستفيدين الاستبيان رقم (١) وعندهم	رأي أصحاب الخبرة والمستفيدين رقم (٢) وعندهم
١	المشروع الذي يشغله أقل من ٥٠ مشغلاً، ورأس ماله الثابت أقل من ٥٠ ألف جنيه شغلة الأرض والمباني.	٧	-
٢	المشروع الذي يشغله من ١٠-١٠٠ عامل، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه بعد استملاك الأرض والمباني.	٧	٥
٣	المشروع الذي يشغله أقل من ١٠ عامل، وأحياناً ٢٠ عاملاً فأقل.	١٠	٥
٤	المشروع الذي يشغله ٩ مشغلين فأقل.	٤	٤
٥	المشروع الذي يشغله من ١٠-٥٠ عاملاً، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن نصف مليون جنيه، وأحياناً لا يزيد عن مليون جنيه.	٢	٥
٦	المشروع الذي يشغله عدد لا يزيد عن ٢٠ عاملاً، ورأس ماله الثابت من ٧٥٠ ألف جنيه إلى ١٢٥ مليون جنيه مع مراعاة للتصنيع كل فترة.	-	-
٧	المشروع الذي يشغله ٥٠ عاملاً فأقل، ورأس ماله يتراوح ما بين ٥٠ ألف جنيه ومليون جنيه، وأضاف لحد الأراء بأنه لابد من إدارة صاحب المشروع لمشروعه ويكون مسئولاً عنه ولقد أضاف رأي آخر بأنه الحد اللازم لا تمام مقولة.	٣	٨
٨	أقر: - أ. هو المشروع الذي يمكن من خلاله القضاء على مشكلة أصحاب المشروعات، ب. هو المشروع الذي لا يقل عن ١٠ عامل، ولا يقل رأس ماله عن ١٠٠ ألف جنيه، ج. هو المشروع الذي تبلغ جملة أصوله الثابتة باستملاك الأرض ١٠ مليون جنيه، والصغيرة جداً مبلغ ٧٠٠ ألف جنيه باستملاك الأرض والمباني. د. هذا التعريف قسم المشروعات الصغيرة إلى مشروعات صغيرة، متوسطة، بحيث تكون على التوالي من صغر إلى كبر من ١٠ - ومن ١٠ إلى ٤٩ عاملاً، ٥٠ - ٩٩ عاملاً. ل - ضرورة وضع تعريف موحد متفق عليه بين الجهات المعنية.	١	١
	للإشارة	٣٠	٣٠

وبوضح هذا الجدول، أهم التعاريف المرجحة للصناعات الصغيرة، عند كل من المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، حيث يظهر هذا الجدول أهم التعاريف التي ركز البعض عليها دون غيرها، ويظهر ذلك أولاً بالنسبة للمستفيدين، حيث التركيز على عنصر العمل حيث يرى البعض وعددهم "١٠" فرداً من إجمالي العينة والتي قدرها ٣٠ مفردة، أن عدد العمال ١٠ عمال فأقل، وأحياناً ٢٠ عاملاً فأقل.

وعلى الجانب الآخر، رجحت عينة أصحاب الخبرات والمسؤولين في مجال الصناعات الصغيرة، التعريف المرتبط بعنصر العمل أيضاً، وكذلك رأس المال وذلك من خلال تعريف المشروعات الصغيرة بأنها التي يشغلها ٥٠ عاملاً فأقل، ورأس ماله يتراوح ما بين ٥٠ ألف جنيه ومليون جنيه، وكانت جملة هذه الأراء ٨ فرداً من جملة العينة ٣٠ مفردة.

هذا ولقد اشتركت الآراء إلى حد كبير بين المستفيدين والمسنولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، علي وضع تعريف موحد حول تحديد المشروع الصناعي الصغير، وذلك على أساس عنصر العمل، ورأس المال، حيث قرروا أن المشروع الصغير هو "الذي يشغله من ١٠ إلى ١٠٠ عامل، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنية، وذلك بعد استبعاد الأرض والمباني" وهذا ولقد وصلت مجموع الآراء التي أقرت هذا التعريف ١٣ فرداً من جملة العينتين، والتي تبلغ ٦٠ مفردة.

كذلك اشتركت بعض الآراء بين المستفيدين وأصحاب الخبرات في مجال المشروعات الصغيرة، في تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة علي أنها "المشروعات التي يشغلها ٩ مشغلين فأقل"، حيث وصلت مجموع الآراء ٨ فرداً من المستفيدين وأصحاب الخبرات وذلك من جملة العينة والتي تبلغ ٦٠ مفردة .

كذلك اتضح وجود آراء متعددة لتعريف الصناعات الصغيرة، بالنسبة لبعض المستفيدين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، حيث نجد بعضهم يرتبط بعنصر رأس المال فقط، والبعض الآخر يرتبط بعنصر رأس المال وعنصر العمل معاً، وذلك في إطار تكلفة فرصة العمل.

على الجانب الآخر قرار أحد آراء العينة أن مفهوم المشروع الصغير "يعني المشروع الذي لا يقل عن ١٠ عمال، ولا يقل رأس ماله عن ١٠٠ ألف جنية".

وإذا ما حاولنا حساب قيمة فرصة العمل في ضوء هذا التعريف، نجد أنها تساوي ١٠ ألف جنية لفرصة العمل الواحدة، ولكن نري عدم الأخذ بهذا التعريف نظراً لأنه لا يضع حد أقصى للقيمة رأس المال، أو عنصر العمل مما يخلط الأمر بين مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة .

ونرى إمكانية وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة علي أساس واقعي، ومن خلال البيانات والمعلومات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نظراً لأن لغة الأرقام لا تكتذب" إذا صحت " ولقد قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعمل حصر شامل للمشروعات الصغيرة علي أساس عنصر العمل، حيث حدد المشروع الصغير بأنه "المشروع الذي يعمل فيه ٩ عمال فأقل"، وبالتالي يمكن الأخذ بهذا المعيار باعتباره أحد أهم المعايير التي تدخل في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى عنصر رأس المال الذي يمكن تحديده علي ضوء تكلفة فرصة العمل الواحدة داخل المشروع، مع مراعاة التكنولوجيا المستخدمة بحيث تتفق وطبيعة المشروع المقام .

هذا ولقد أوضحت بعض الدراسات التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وجهات أخرى، بأن متوسط قيمة فرصة العمل في مصر تساوي ٢٣٩٣٨ ألف جنيه، فعند حساب التكاليف الاستثمارية داخل مشروع صناعي صغير، لا يزيد عدد أفراد عن ٩ عمال طبقاً لتعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأيضاً ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، فإن النتيجة تكون حاصل ضرب متوسط قيمة فرصة العمل، مضروبة في عدد العمال، وبحد أقصى ٩ عمال، فيكون الناتج ٢١٥٤٤٢ ألف جنيه وذلك بخلاف الأرض والمباني أي بما يساوي ٢٥٠ ألف جنيه تقريباً في المشروع الذي يشغله ٩ عمال علي الأكثر .

وعلي ذلك يمكن تعريف المشروع الصغير بشكل عام علي أنه "المشروع الذي لا يزيد عدد عماله عن ٩، ورأس ماله لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه، وذلك بخلاف الأرض والمباني، مع مراعاة تقديم خدمة أو سلعة نهائية أو مغذية من خلال المشروع، علي أن يتم الاستعانة بتكنولوجيا ملائمة لكل مشروع علي حدة، مع مراعاة تعديل هذه النسب كل خمس سنوات بواقع ١٠ % كلما اقتضى الأمر ذلك " .

ونعتقد بأن هذا التعريف يتفق مع الواقع الإحصائي، وكذلك مع ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية والإحصائية في الاستبياتين رقمي (١، ٢) وللتين قمنا بهما، وأيضاً تتفق مع ظروف مصر بوجه عام .

المبحث الثاني

خصائص الصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة خصائص تميزها، عن غيرها من الصناعات المتوسطة والكبيرة، ولها عديد من الصور والأبعاد والتوزيع الجغرافي الوظيفي، وخطوط من التقدم والتراجع، متأثرة في ذلك بالخامات والأموال وتخلف التنظيم والإدارة. ولها دورها القليل أو المتزايد نسبياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بحسب العناية بها وإدراك المجالات التي تطرقها بأولويات محددة، وربطها بعجلة التصنيع^(٩٩).

ومن أهم الخصائص التي تميز الصناعات الصغيرة، أنها قد لا تبقى طويلاً على شكل واحد، فقد تكون صغيرة الحجم مرحلياً، ثم تنمو من حيث عدد العمال وحجم المصنع، والمعدات ومعدلات الإنتاج.

ومن خصائص هذه الصناعات أيضاً، أنها تعتمد على خامات محلية وبخاصة من قطاع الزراعة، كما أنها تعتمد على عمالة متفاوتة في الحجم، وفي مقدور المستثمرين والقطاع الخاص أن يمولوها دون مساهمة كبيرة من الحكومة ودون البحث عن رؤوس أموال أجنبية. ومن هنا كانت تنمية للصناعات الصغيرة عاملاً مساعداً على حشد المدخرات واستمالة المستثمرين دون مشقة، وهذا يؤدي إلى خلق طبقة متزايدة من رجال الصناعة المحلية^(١٠٠).

ولقد أهتم البعض بتحديد خصائص المشروع الصغير، كمحاولة لتعريفه وذلك من خلال، الارتباط بالملكية والإدارة، ودرجة المخاطرة، والشكل القانوني، ودرجة المرونة، ومصادر التمويل، وطبيعة العلاقات مع العاملين والعملاء^(١٠١).

كما حاول فريق آخر^(١٠٢) تحديد المشروع من خلال خصائص أصحاب المشروعات الصغيرة، والتي تظهر في (الخفاض مستوي التعليم والحفظ والسرية في أعمالهم، وعدم اعتمادهم على حسابات منتظمة، وعدم الانفصال بين الملكية والإدارة، والاعتماد على الذات، وقصور الوعي التسويقي).

^(٩٩) منظمة العمل العربية - مكتب العمل العربي التعاونيات والصناعات الصغرى والريفية في الوطن العربي - للخرطوم في الفترة من ٢-٩ فبراير ١٩٧٨، ص ١٥.

^(١٠٠) المرجع السابق، ص ٦٨، ٦٩.

^(١٠١) هالة محمد نبيل عبيد، نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية "دراسة مقارنة رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، علم ١٩٩٥، ص ٢٧.

^(١٠٢) ليمن علي محمود علي عمر- تقييم أداء الصناعات الصغيرة المصرية في الثمانينات. دراسة تحليلية - رسالة ماجستير غير منشورة، كلية للتجارة جامعة بنها، علم ١٩٩٥، ص ٦٤.

ويمكن إجمال خصائص الصناعات الصغيرة، في قلة رأس المال المطلق اللازم لها قياساً بالمشروعات الكبيرة، هذا بالإضافة إلى انخفاض تكلفة العمل، وكذلك انخفاض الحجم المطلق لرأس المال المستثمر، الأمر الذي يترتب عليه أنماط مختلفة ومتباينة للملكية يغلب عليها الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وكذلك نجد أن اعتماد هذه الصناعات علي تكنولوجيا أقل تعقيداً يجعل استيعابها والتدريب علي استخدامها أكثر يسراً وسهولة^(١٠٣).

من كل ما تقدم، يمكن تقسيم خصائص الصناعات الصغيرة، إلى ثلاث مجموعات، سوف تخصص لكل مجموعة مطلباً مستقلاً : ففي المطلب الأول نتعرض إلى الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة، بعدها نتناول الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة" المطلب الثاني "وأخيراً نلقي الضوء علي الخصائص الفنية والتكنولوجية للصناعات الصغيرة"المطلب الثالث".

المطلب الأول

الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة

تتسم المشروعات الصناعية الصغيرة، بخصائص تنظيمية، تميزها عن غيرها من المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة، حيث تتميز أهم خاصية تنظيمية في ملكية المشروع الصناعي الصغير، بأنها غالباً ما تكون علي هيئة تنظيمية فردية، يقوم بإدارتها شخص غالباً ما يكون مالك المشروع الصناعي، وذلك في إطار تنظيم قانوني للمشروع الصناعي الصغير . وهذه المنظمات، لديها عدد محدود من العاملين، وهو الشكل الشائع للمشروعات الصناعية الصغيرة .

ولهذه المنظمات مزايا، أهمها حرية التكوين، وكذلك حرية اتخاذ التصرفات والرقابة، محدودية القوانين الحكومية وخصوصاً الحاکمة للأعباء الضريبية، مقارنة بغيرها من المنظمات الأخرى^(١٠٤) .

ونكرر بأن الشكل القانوني، بالنسبة للصناعات الصغيرة، غالباً ما لا يبقى طويلاً علي ما هو عليه . فقد يكون صغير الحجم مرحلياً، ثم ينمو من حيث حجم الوحدة ذاتها، وعدد العمال المستخدمين فيها، وعدد الآلات والعدد المستخدمة في عملية الإنتاج، كما

^(١٠٣) عبد الحكيم محمد إسماعيل، المشروعات الصغيرة وإتفاق للتنمية في مصر، ورقة عمل مقدمة من كلية الزراعة بالقاهرة إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للمشروعات الصغيرة وإتفاق للتنمية المستدامة في الوطن العربي، جامعة الدول العربية، من ١٨-٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠، ص ٦٠٥.

^(١٠٤) فوزي شعبان مدكور، إدارة المشروعات الصغيرة، كلية للتجارة، جامعة القاهرة، قسم إدارة الأعمال، عام ١٩٩٩

أنه ربما يحدث نوع من التطوير في التخصص الإنتاجي للوحدة الصغيرة، ونتيجة لذلك يفتح المجال لفرص عمل أكثر، وقد يحدث نوعاً من التخصص في الإنتاج بهدف خدمة أغراض التصدير، بالإضافة إلى فتح المجال أمام أعداد من الكوادر المؤهلة والمدرية بغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية .

ولكي تحقق الصناعات الصغيرة الهدف المنشود منها، لابد من وضع إطار قانوني تنظيمي معتمد لتلك الصناعات، يحدد ما لها، وما عليها .

المطلب الثاني

الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة خصائص إدارية تميزها، حيث نلاحظ أن مالك المنشأة الفردية، أو الشركاء المتضامنين للمشروع الصناعي الصغير، هم المديرون، وغالباً ما تكون خبرتهم وثقافتهم الإدارية محدودة، ويقوم المدير في تلك المشروعات الصناعية الصغيرة بالتركيز على التخطيط قصير الأجل^(١٠٥) وهذا يتطلب من المدير أداء عدة وظائف في وقت واحد، هي:-

١- إدارة الأموال بما في ذلك إدارة حسابات القبض والمخزون، وتحليل البيانات المالية، وإعداد الخطط المالية والتنبؤات المالية والتي تظهر في التنبؤات الخاصة بحجم المبيعات، واحتياجات الأصول من التحويل خلال الفترة المقبلة . وكل ذلك يتطلب التعرف على التغيرات المتوقعة في الهيكل المالي ومقدار الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المختلفة خلال الفترة التي تعطيها تلك التنبؤات، حيث يتطلب حساب القبض والمخزون من المدير، تحديد شروط الائتمان الممنوحة للعملاء، مع ضرورة وجود نظام يغطي المراكز المالية للعملاء طالبي الائتمان، فضلاً عن وجود سياسة فعالة لحصول تلك المبالغ بصورة منتظمة، وعليه أيضاً تحليل البيانات المالية، بهدف تقييم المشروع الصناعي الصغير بشكل مستمر^(١٠٦)، ونوضح هنا أمراً هاماً، هو أن الوظيفة الإدارية للمدير التي تم ذكرها، تشير إلى ما يجب أن يكون حتى لا يتعرض المشروع للفشل أو التعثر، أما عن ما تتميز به فعلاً تلك المشروعات الصناعية الصغيرة، فهي تتميز بسرية معلوماتها بخصوص إنشائها وأصولها المالية، وعادة لا تعتمد تلك المشروعات على سجلات منتظمة، كذلك تتبع الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق في إعداد البيانات عن عملياتها، كما أن عملياتها غالباً تحاط بالسرية حتى بالنسبة للعاملين بها ويحتفظ صاحب المشروع لنفسه بالمعلومات عن

(١٠٥) أماني محمد عامر: تمويل المشروعات الصغيرة، كلية التجارة ببها، قسم إدارة الأعمال، عام ١٩٩٦، ص ١٣ .

(١٠٦) سعد عبد الحميد مطاوع، فشل المشروعات الصغيرة الأسباب وطرق العلاج، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي للمعتمدين على المشروعات الصغيرة ولجان التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلد للمؤتمر الجلسات البحثية، قاعة مؤتمرات، جامعة الدول العربية بالقاهرة في ١٨ - ٢٠ أبريل ٢٠٠٠، ص ٥ - ٨ .

الأحوال المالية للمشروع^(١٠٧)، هذا ويعتمد في الغالب تمويل المشروع الصناعي الصغير على الإمكانيات المالية الشخصية لأصحابه، من كل ما تقدم يظهر لنا الدور المحاسبي، والدور المالي، لمدير المشروع.

٢- القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة بصورة سليمة، فمن المسلم به أن المحافظة على الموارد الاقتصادية التي تم وضعها تحت تصرف أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة، تتطلب من أصحاب المشروعات ضرورة وضع الخطط اللازمة لأنشطة المشروع خلال الفترة القادمة، ويتطلب ذلك ضرورة الإطلاع بصورة مستمرة على المؤشرات الاقتصادية العامة للدولة، ومؤشرات الصناعة التي يعمل بها المشروع، فضلاً عن المؤشرات الخاصة بالمشروع الصناعي ذاته، ربما في ذلك الحصة التسويقية، وحجم الموارد المالية المتاحة، والمزايا النسبية التي يتمتع بها المشروع في مواجهة المنافسين بالإضافة إلى المؤثرات الأخرى ذات التأثير على تلك الخطط. وعليه أيضاً دور كبير في عملية التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المشروع، والرقابة الفعالة على الأنشطة المختلفة التي يتم القيام بها، والتي تتعلق بإدارة الموارد البشرية الموجودة لدى المشروع الصناعي الصغير، وذلك بقيادة الأفراد، ونؤكد على أن إدارة الموارد البشرية من أهم وأخطر العمليات التي تساهم بشكل كبير ووضح في نجاح المشروع الصغير^(١٠٨).

والسؤال هنا هل يتم إدارة المشروعات الصناعية بهذه الطريقة أم لا ؟ هذا ما سوف نجيب عليه من خلال الدراسة الميدانية التي سنجرىها على بعض المشروعات الصغيرة.

٣- قدرة تسويقية كبيرة، وهذا يتطلب مجموعة من العوامل، تتعلق بحجم السوق الذي يتعامل معه صاحب المشروع والمنافسين للمشروع الصناعي، كما يحتاج الأمر إلى الإلمام الكامل بإدارة المشروع الصغير، وخصائص السوق الذي يعمل فيه المشروع، والعمل على دراسة سلوك المستهلك والعوامل المؤثرة على قرارات الشراء^(١٠٩)، وهنا تعمل معظم المشروعات الصناعية الصغيرة في أسواق تتميز بسهولة الدخول إليها، نظراً لانخفاض حجم الاستثمار المبني لها.

ويقتضى الأمر - ملاحظة أن تسويق منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة، تعتمد في نجاحها على شخصية مديرها، وذلك من خلال خبراته ومهاراته، والعلاقات الشخصية بينه وبين العاملين معه في جو ودي غير رسمي، وأيضاً بينه وبين عملائه، كما يعتمد

^(١٠٧) لماني محمد عامر، مرجع سابق ص ٦٦، ص ١٥.

^(١٠٨) سعد عبد الحميد مطروح، فشل المشروعات الصغيرة الأسباب وطرق العلاج، مرجع سابق، ص ٩ - ١٢.

^(١٠٩) للمرجع السابق، ص ١٤.

المشروع علي شخصية صاحبة في الحصول علي طلبات العملاء وتسويق منتجاته بناءاً علي إدراكه لاحتياجاته (١١٠) .

المطلب الثالث

الخصائص الفنية والتكنولوجية للصناعات الصغيرة

تتسم الآلية في الصناعات الصغيرة، بأنها غالباً ما تعتمد علي الأيدي العاملة بدرجة كبيرة، من أجل ذلك تشجع أغلب الدول النامية هذه الصناعات، نظراً لما لها من دور كبير في الحد من مشكلة البطالة .

وهذا يرجع إلى أن ملاحقة التطورات التكنولوجية، تحتاج إلى مصادر تمويله كبيرة، لا قبل للمشروعات الصناعية الصغيرة بها، نظراً لضعف مصادر التمويل . من أجل ذلك، تستخدم المشروعات الصناعية الصغيرة، بعض الآلات والمعدات التي تتسم بالبساطة والمستوي التكنولوجي المنخفض (١١١) . وربما كان ذلك مقصوداً ، بهدف الحفاظ بشكل دائم علي استيعاب أعداد كبيرة من القوي العاملة، التي لا تجد فرصة عمل مناسبة، وهذا لا ينبغي إدخال تطور لتلك الآلات، لضمان جودة المنتج وتجاوزه ، مع استبعاد الاختلال الحادث لتلك المنتجات ، وذلك كله في إطار ما يسمى بـ " تكنولوجيا الملاعة " .

ونؤكد علي أننا في حاجة دائمة إلى هذه النوعية من التكنولوجيا، التي تضمن أمرين هامين: الأول منتج يتسم بالجودة والكمية المعقولة، والأمر الثاني عدد من العمالة يتفق وسوق العمل الكثيف بالقوي العاملة التي ترغب في العمل دون أن تجد فرصة عمل .

كما نلاحظ أن الآلات الحديثة، في حاجة إلى عمالة ماهرة يتعدى تدبيره بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة، نظراً لندرة هذه النوعية وفقتها . كذلك نجد أن العامل الماهر يفضل العمل في مشروع صناعي كبير عن العمل في مشروع صناعي صغير، وذلك لإحساسه بالأمان والاستقرار علي مستوي معيشته ومصدر رزقه، وحتى يضمن دخلاً ثابتاً كل شهر، ويفضل هذا الوضع حتى ولو عرض عليه صاحب المشروع الصناعي الصغير أجر أكبر من الذي سوف يحصل عليه إذا عمل في مشروع صناعي كبير، وذلك ربما يرجع إلى تخوفه من عدم استمرار المشروع الصناعي الصغير . كما أن

(١١٠) لمعي محمد علي، مرجع سابق ص ٦٧، ص ١٤ .

(١١١) أمين حسن بدلاي، وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة في مصر ، قسم هندسة القوي الميكانيكية ، هندسة القاهرة مجلة مصر المعاصرة ، العدد رقم ٢٩٦، السنة الحادية والسيعون ، القاهرة ، إبريل عام ١٩٨٤، ص ١٢٤ .

المستوي التعليمي والثقافي لدى العمال بالمشروعات الصناعية الصغيرة، غالباً ما يكون منخفض، مما ينعكس عليهم في عدم قدرتهم في التعامل مع العملاء بصورة مرضية .
والخلاصة هي أن ما تم عرضه من خصائص، أغلبها نتعرض فيها إلى ما يجب أن يكون بالنسبة لإدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، وبالتالي نطالب بضرورة توفير هذه الخصائص إذا ما أردنا استمرار هذه المشروعات الصناعية الصغيرة، وحتى لا تتعرض هذه المشروعات للفشل، وبالتالي عدم تحقيق فرص عمل حقيقية للشباب، ومن هنا يتعذر الحد من مشكلة البطالة باعتبار أن الصناعات الصغيرة وتنميتها هدف كبير، يتم من خلاله الحد من مشكلة البطالة .

المبحث الثالث

أهمية الصناعات الصغيرة اقتصادياً واجتماعياً

تشير معظم الأبحاث والدراسات والتجارب، إلى أهمية الدور المنوط بالصناعات الصغيرة، حيث حققت الكثير والكثير في اقتصاديات الدول، لاسيما دول جنوب شرق آسيا، علي الرغم من سيطرة الصناعات الكبيرة في بلدان العالم المتقدم والعالم النامي . إلا أن المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية لازالت تمثل أهمية كبيرة علي مستوى اقتصاديات معظم هذه الدول، فقد سيطرت الحرف التقليدية علي النشاط الاقتصادي في مصر وجميع بلدان العالم لأزمنة طويلة . ومازالت تمثل مكانة كبيرة في معظم الدول المتقدمة كاليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وسويسرا، وألمانيا، كما أنها أصبحت تمثل مكانة كبيرة في معظم دول العالم النامي، خاصة في منطقة جنوب شرق آسيا، كما سبق الإشارة .
وللصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية، واجتماعية سوف نتعرض لهما في مطلبين، علي التوالي .

المطلب الأول

الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية كبيرة، تظهر في أن المشروعات الصناعية الصغيرة تستطيع إمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات، أو الصناعات المغذية^(١١٢) . كما يمكن لتلك المشروعات معاونة الصناعات الكبيرة في عملية توزيع

^(١١٢) وهي للصناعات التي تعمل علي توفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعات المتوسطة والكبيرة لكي تنتج منتج نهائي .

منتجاتها في مختلف الأسواق المتسعة، فضلاً عن قيامها بتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للمنتجات المعمرة.

وتبرز الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة، في مختلف الدول، في أنها تحقق:-

١- توفير فرص العمالة^(١١٣)، وذلك بمساهمتها في الحد من مشكلة البطالة، نظراً لأنها تعمل على توفير وخلق فرص عمل كثيرة، وتشغيل أعداد كبيرة من قوي العمل التي ترغب في إيجاد فرصة عمل، وتمثل فرصة العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة باليابان ٧٩ % من إجمالي العمالة بها، وهنا يظهر أن نسبة مساهمة الصناعات الكبيرة في تشغيل العمالة باليابان هي ٢١ % فقط من إجمالي عدد العمالة بها. كما أن المشروعات الصغيرة ساعدت على امتصاص فائض العمالة في الصناعات الكبيرة.

وفي مصر تستوعب الصناعات الصغيرة حوالي ٧٠ % تقريباً من حجم القوي العامل^(١١٤)، وذلك من خلال التشجيع المستمر لهذه المشروعات الصناعية الصغيرة باعتبارها وسيلة هامة في عملية الحد من أزمة البطالة، بعد ما تم تحويل القطاع العام إلى قطاع وتشجيع دور القطاع الخاص لزيادة للتنمية المتوازنة في المجتمع.

٢- تساهم في زيادة معدلات الإنتاج وتوفر المنافسة لصالح المستهلك وحمايته.

٣- تكتسب بعض المشروعات الصناعية الصغيرة ثقة الأسواق الدولية، مما يساهم في زيادة التصدير لتلك الدول، ويعود على الدولة المصدرة بالنفع الكبير.

٤- للصناعات الصغيرة أهمية كبيرة، تظهر عند التكامل مع الصناعات الكبيرة، حيث تعمل على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتوازنة، ويتم ذلك من خلال قيام المشروعات الصناعية الصغيرة، بإمداد الصناعات الكبيرة ببعض الأجزاء الداخلة في تركيب منتجاتها. وربما تدخل في أكثر من ذلك عند الدخول لحل أزمة عند زيادة الطلبات على منتج معين، من الصناعات الكبيرة وتعذر توريدها، فهنا تظهر أهمية الصناعات الصغيرة حيث تقوم بتوريد ما تحتاجه الصناعات الكبيرة لسد العجز لديها،

^(١١٣) لمحي محمد عامر، تمويل المشروعات الصغيرة، كلية التجارة ببها، قسم إدارة الأعمال في ١٩٩٦/٢/١، ص ٢٠.

^(١١٤) المرجع السابق، ص ٢٠.

وذلك من خلال التعاقد من الباطن بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة، ومن أهم الأمثلة علي ذلك ما يحدث في مصر بخصوص صناعة الإثاث^(١١٥) .

٥- تساهم الصناعات الصغيرة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع، من غذاء وكساء وسكن، ومنتجات أخرى كثيرة مختلفة تساعد المجتمع علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦- تحقق نوع من التنمية الإقليمية المتوازنة، ويظهر ذلك في انتشار هذه النوعية من الصناعات علي مستوى الإقليم وعلي مستوى الدولة . ولكن مع الأسف الشديد نجد أن الأمر في مصر ينسم بعدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمشروعات الصناعية الصغيرة علي مستوى الجمهورية، حيث يتركز أغلبها في القاهرة والإسكندرية ومحافظات الدلتا، إذ تمثل نسبة هذه المشروعات فيها مجتمعة نحو ٩١% من عدد المشروعات البالغ نحو ١٩٢ ألف مشروع صناعي صغير، والباقي نحو ٨% من عدد هذه المشروعات من نصيب باقي أقاليم الجمهورية والتي تشمل محافظات القناة والصعيد وسيناء وعددها اثني عشر محافظة، وبمعني آخر أن نصف محافظات الجمهورية تقريباً تضم أكثر من ٩٠% من المشروعات الصناعية الصغيرة في حين لا يشمل النصف الباقي من محافظات الجمهورية سوى أقل من ١٠% من هذه المشروعات^(١١٦) . ويشير الجدول رقم "١٣" إلى توزيع المشروعات علي مستوى المحافظات .

الجدول رقم (١٣)

الأقاليم	المشروعات		التكاليف الاستثمارية بالمليون جنيه		النسبة بالآلاف	
	عدد	%	قيمة	%	عدد	%
القاهرة الكبرى	١٠١٥٤	٥٣	١٠٩٣ر١	٥٤	١١٩ر٧	٦٠
الإسكندرية	١٧٢٤	٩	٢٧٠ر٧	١٣	٢٣ر٤	١١
الدلتا	٥٦٦٢	٢٩	٥٠٠ر٠	٢٥	٣٩ر٧	٢٠
قناة السويس	٣١١	١ر٦	٣٥ر٣	١ر٨	٢ر٧	١
الصعيد *	١٢٩٨	٦ر٧	٩٥ر٤	٤ر٨	١١ر١	٥
سيناء	٣٩	٠ر٢	٧ر٠	٠ر٥	٠ر٠	٠
الإجمالي	١٩١٨٨	١٠٠	١٩٩٨ر٤	١٠٠	١٩٦ر٨	١٠٠

^(١١٥) لمرجع السابق ، ص ٢١ .

^(١١٦) عبد الحكيم محمد إسماعيل - المشروعات الصغيرة أفاق التنمية في مصر - المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر، المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي ، مجلد المؤتمر - الجلسات البحثية - مرجع سابق ، ص ٧٠٦ .

* تشمل منطقة الصعيد ٧ محافظات هي (الفيوم ، بني سويف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان) ولعل هذا الخلل في توزيع المشروعات الصناعية، يمكن إرجاعه إلى عدم التوازن في توزيع الاستثمارات بخطط التنمية السابقة علي محافظات الجمهورية، وخاصة فيما يتعلق بالإتفاق علي البنية الأساسية وبعض الخدمات الأخرى .

الأمر الذي كان له بالغ الأثر علي مدي توافر عناصر التوطين الصناعي الإقليمي بالمحافظات التي لم تحظ بالقدر المناسب من هذه الاستثمارات، وهذا الوضع قد ساهم في تزايد مشكلة البطالة بدرجة كبيرة .

٧- تساعد الصناعات الصغيرة علي تحقيق المشاركة والتكامل، بينها وبين الأنشطة الأخرى، ويظهر ذلك من خلال توزيع الأدوار وتصحيحها، فيما بين الأنشطة المختلفة مثل العلاقة بين قطاع النقل والمواصلات وقطاع الزراعة أو غيرها، ويعتبر هذا الهدف أساس في إحداث تنمية متوازنة تعتمد علي علاقات متكاملة ما بين الأنشطة الاقتصادية بعضها البعض (١١٧) .

المطلب الثاني

الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة

من المعروف أن للصناعات الصغيرة، أهمية اجتماعية، تظهر في نشر الوعي الصناعي، وتعمل علي التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، والتي لارمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، فالصناعات الصغيرة تتميز بأنها تنتشر في طول البلاد وعرضها، ومن هنا كانت للصناعات الصغيرة دور كبير في التأثير علي سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، حيث تم نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة، كما أنها ساهمت في الإفادة من وقت الفراغ الضائع، والذي يترتب عليه تقشي الظواهر السنية في المجتمعات، وانتشار أنماط من السلوك الاجتماعي غير السوي .

وتظهر أهمية الدور الاجتماعي للصناعات الصغيرة في الآتي:-

أولاً: إعداد الوطنيين الصناعيين (١١٨):- للصناعات الصغيرة دور اجتماعي، يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لأن هذه الصناعات يمكن أن تنمو

(١١٧) عزمي مصطفى علي، وسائل تنمية للصناعات في مصر، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، القاهرة ديسمبر ١٩٨١، ص ٧٣ .

(١١٨) عبد الحميد قير دان، دور بلوك التنمية الصناعية في تطوير الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية للمؤتمر الأفريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية للصناعة، القاهرة ، من ٢٤ - ٢٦ سبتمبر علم ١٩٧٨، ص ٣ .

بالاعتماد علي رأس المال الوطني والمخدرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخرى البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن تكون أساساً لتكوين مجتمع الوطنيين، سواء حرفيين أو متعلمين، قادرين علي بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد علي التنمية الذاتية، وبالإضافة إلى ذلك إقامة صناعات كبيرة مستقبلاً تحقق السيطرة الوطنية الكاملة من أبناء الوطن علي مقدرات بلادهم .

ثانياً: تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال^(١١٩) :- يظهر الدور الاجتماعي للصناعات الصغيرة، في أنه يخلق قيماً لدي الأفراد تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق اسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الأسرة الواحدة . الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد.

والصناعات الصغيرة ، خاصة الحرفية منها أو التقليدية والبيئية، يمكن أن تحقق النسق المتكامل علي مستوي الأقاليم المختلفة، وذلك بانتشار هذه الصناعات في أرجاء الدولة وعلي مستوي المجتمع كله، وهذا يؤثر علي تنمية الصناعات الصغيرة، بما يؤدي في النهاية إلى اقتراح نوع من التطوير في إطار القيم المجتمعية .

ثالثاً: تطوير الصناعات التقليدية وتحقيق الظواهر الاجتماعية :- تظهر الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة أيضاً من خلال تطور الصناعة الصغيرة والتقليدية البدائية، وتحولها إلى صناعات صغيرة حديثة ويظهر ذلك من خلال :-

١- تنمية القدرات الذاتية للأفراد (حرفيين وصناع تقليديين) علي تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً والتكامل مع البنوك والجهات المختصة بالصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع علي القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة، تتماشى مع احتياجات الاقتصاد الحديث .

٢- تؤدي إلى تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية، والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة تبعاً وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة ومتطورة، عن ممارستهم لأنشطة أصبحت من وجهة نظرهم ذات إنتاجية منخفضة وقطاع غير اقتصادي .

^(١١٩) محمود مهني الكردي، البناء الاجتماعي المصري ونسق القيم ورؤية خاصة بالصناعات الصغيرة والحرفية، ندوة الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية، أوراق ومدونات الندوة، الإسكندرية ٢٧- ٢٩ أكتوبر عام ١٩٨٩ .

٣- تساهم الصناعات الصغيرة اجتماعيا في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي، ويظهر ذلك في جذب الفئات التي تعاني من عدم توافر فرص العمل، وأتاح لهم فرص عمل سريعة دون تكلفة عالية، مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، وإلا سوف ينتج عن عدم وجود فرصة عمل لهم، تفشي ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي والذي يمكن أن يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية علي حد سواء .

٤- تساهم الصناعات الصغيرة في تدعيم دور المرأة، وخصوصاً الريفية، في النشاط الاقتصادي، حيث تستوعب هذه للصناعات عماله نسائية في أعمال كثيرة منها (صناعة الملابس الجاهزة - والمشغولة ، والتطريز، وصناعات التريكو، أو الصناعات التي تمارس بمعرفة مشروعات الأسر المنتجة - الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوي العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهن في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يحد من بطالة النساء وربما يساعد علي الحد من النمو السكاني .

والخلاصة هي أن للصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة ربما تظهر لدينا بشكل كبير وملحوس، ومما لا شك فيه أن هناك إنجازات تحققت من خلال تجارب بعض الدول كاليابان، وسويسرا، ودول النمرور الآسيوية وغيرهم من الدول التي خاضت تلك التجربة ونجحت واستفادت منها .

الفصل الثاني

دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة

البطالة في مصر:

دراسة حالة علي الصندوق الاجتماعي للتنمية

تواجه مصر كثير من الصعوبات، كغيرها من الدول التي تسعى إلى تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، بهدف إيجاد فرص عمل للشباب والحد من مشكلة البطالة . ولكي نتعرف، علي الدور الذي تقوم به الصناعات الصغيرة، للحد من مشكلة البطالة في مصر، فقد تم اختيار تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية، بمقتضى عينة موزعة علي مستفيدي الصندوق الاجتماعي للتنمية، وأيضا علي المسؤولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، ولقد وقع الاختيار علي مدينتي العاشر من رمضان، والحرفيين، ليكونا محلا للدراسة .

ولقد استهدفنا من ذلك، التحقق من صحة الفروض التي سبق وأن عرضناها في مقدمة الدراسة، والتي تتحدد في :

- ١- وجود علاقة بين الصناعات الصغيرة والبطالة في مصر .
 - ٢- وجود فرص عمل للشباب (دائمة ومؤقتة) والنسبة التي تساهم بها الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر .
 - ٣- وجود تشريعات وقوانين تنظم الصناعات الصغيرة في مصر، والمقترح في هذا الشأن في حالة عدم وجود تشريعات .
- أدوات الدراسة :-

تم اختيار عدد من الأدوات البحثية، التي تلائم الدراسة، منها، (المقابلات، البيانات والإحصاءات الحديثة، الاستبيان) .

النطاق المكاني للدراسة :-

وقع الاختيار علي مدينتي العاشر من رمضان، و الحرفيين، لكي يكونا محلا للدراسة، لما لهما من تجربة رائدة، وممتدة في مجال الصناعات الصغيرة^(١٢٠) .

(١٢٠) صالح بصله، موسوعة دليل مدينة العاشر من رمضان ٢٠٠١/٢٠٠٠، مجلس مدينة العاشر من رمضان، ص ١٧ .

ولمزيد من التفصيل يمكن استعراض أهم ما يميز مدينة العاشر من رمضان * حيث تعتبر بلكورة المدن الصناعية العمرانية الجديدة وقد اشتملتها الدولة بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧، والمعدل بالقرار الجمهوري رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٠ .

أما عن مدينة الحرفيين فنجد أنها من أهم المدن الحرفية وأقدمها، حيث أنها أنشئت في أواخر عام ١٩٨٩ (٢٣٨)،
هذا ولقد تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية، لتنفيذ هذه الدراسة الميدانية، فصدر قرار رئيس الجهاز المركزي للتنمية والإحصاء بالتفويض رقم (١٠٩٥) لسنة ٢٠٠١، على إجراء البحث الميداني (٢٣٩).

الأسلوب :-

تم إعداد استمارتي استبيان وذلك على النحو التالي :-
١- استمارة الاستبيان رقم (١) :- هذه الاستمارة موجهة إلى المستفيدين الحاصلين على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث تضمنت عدداً من الأسئلة وصل خمس وثلاثون سؤالاً، حاول الباحث من خلال هذه الأسئلة تغطية أهم الجوانب للمشروعات

وتعتبر هذه المدينة أول القلاع الصناعية الحضرية التي تتميز بموقعها المتوسط للمواشي الهامة بالجمهورية وهي (نسيط - بور سعيد - السويس - ميناء القاهرة الجوي) وترتبط بشبكة من الطرق الرئيسية السريعة مع إقليم شرق ووسط الدلتا والقناة وسيناء والتي تعمل على تسهيل عملية التصدير للمصنوعات والاستيراد للمواد الخام اللازمة للصناعة، وقد أنشئت المدينة بغرض بناء تجمع صناعي كبير لاستيعاب نصف مليون نسمة من السكان عند اكتمال المدينة والمساهمة في تخفيض الكثافة السكانية عن المدن القديمة وزيادة فرص العمل للشباب، هذا ولقد خططت مدينة العنصر من رمضان، لتكون مجمعا صناعيا مستقلا يقدم للقطاع الخاص (الوطني والأجنبي) مساهلات من الأرض مهياة جيدا، ومزودة بالبنية الأساسية اللازمة للاستثمارات الصناعية . هذا ولقد أقيمت مجمعات صناعية صغيرة تبدأ من ٤٠ م إلى ٤٤ م للوحدة لتوفير فرص عمل للشباب بهدف :-
(أ) خلق قاعدة للصناعات المحلية التي تزود الصناعات الكبيرة بالمواد الخام أو قطع الغيار .
(ب) خلق المشاريع التي تربطها الاحتياجات المتغيرة، سواء فيما بينها أو مع الصناعات الأكبر في مدينة العنصر .

٢١١- حلبي عبد اللطيف، للصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص ١٨٥ .
- وتم تقسيمها إلى ورش، ولقد استوعبت أعدادا كبيرة من الحرفيين، منهم المقيمون في محافظات القاهرة، وملمم عدد آخر من الشباب (خريجي الجامعات والمعاهد، وتعتبر جميع المشروعات المسجلة في هذه المنطقة مشروعات إنتاجية، تم تمويلها من خلال بنك التنمية الصناعية بواقع ٥٠,٠٠٠ جنية كقرض، لتوفير مستلزمات الإنتاج من معدات وألات، وتتراوح القعدة بين ٦ - ٨ ٪ وعلى الجانب الآخر تم تمويل بعض المشروعات الصناعية الإنتاجية سنوات، بعد فترة سماح قدرها سنة واحدة . وعلى الجانب الآخر تم تمويل بعض المشروعات الصناعية الإنتاجية الصغيرة، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومن خلال بنك التنمية الصناعية أيضا .

٢٢- علي ١- عينة حجمها ٣٠ مفردة، موزعة على الحاصلين على قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتمويل على المستفيدين بسندنية العنصر من رمضان، ومدينة الصرافين، وهذه العينة هي المتاحة من مستفيدين الصندوق الاجتماعي للتنمية.

٢٣- عينة حجمها ٣٠ مفردة موزعة على السادة المسئولين والمتخصصين وأصحاب الخبرات في مجال المشروعات الصغيرة، حيث تمثل أغلب الجهات المعنية بتلك المشروعات ما لم تكن جميعها، وهذه الجهات هي (وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية، وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الصندوق الاجتماعي للتنمية، مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار، معهد التخطيط القومي، الهيئة العامة للتصنيع، مركز تنمية الصادرات المصرية، مؤسسة فريد ريش أوبريت الألمانية، جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنشائي، الاتحاد التعاوني الإنشائي، اتحاد الصناعات المصرية، مركز العمل الحر كلية الهندسة جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جمعية الصناعات الصغيرة بالمدينة الجديدة العنصر من رمضان، الجهاز المركزي للتنمية والإحصاء مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجماعة طوان)، كما أننا قمنا بعمل زيارات ومقابلات متعددة مع المسئولين في المجالات التي تخدم المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، هذا بخلاف المقابلات التي قمنا بها مع محوري الاستبيان محل البحث .

الصناعية الصغيرة، ونظراً لتعدد تفريغ هذه النتائج مجملة. فقد روعي إدماج الإجابات التي تدور في إطار منهجي واحد، وعلى هذا الأساس فقد تبلورت الأسئلة التركيز بصفة أساسية على أربعة موضوعات هي :-

أولاً :- المستفيدين وخبراتهم والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها للبدء في المشروع الصناعي الصغير .

ثانياً :- المعوقات التي تواجه المستفيدين وطرق علاجها .

ثالثاً :- النتائج التي تحققت من خلال الصناعات الصغيرة والقوانين المقترحة .

رابعاً :- تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية .

٢- استمارة الاستبيان رقم (٢) :- هذه الاستمارة موجهة إلى المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، حيث تضمنت عددا من الأسئلة وصل خمس وثلاثون سؤالاً، حاول الباحث أيضاً دمج أغلب الأسئلة مع بعضها، لأغراض عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك من خلال مجالات أربعة هي:-

أولاً:- المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، واهم المعوقات التي تواجههم .

ثانياً :- دور الدولة في نشر فكر العمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة في مصر

ثالثاً :- دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في مصر وفرص العمل التي تقدمها سنوياً .

رابعاً :- دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر و المعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه .

وسوف نعرض نتائج الدراسة الميدانية في ثلاثة مباحث، نخصص أولها لعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبيان رقم (١) الخاص بالمستفيدين وفي إطار المجالات الأربعة التي نخصص لكل منها مطالباً مستقلاً .

وفي المبحث الثاني نتناول أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبيان رقم (٢) الخاص بالمسؤولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة وفي إطار المجالات الأربعة التي نخصص لكل منها أيضاً مطالباً مستقلاً .

وفي المبحث الثالث نعرض لأهم ما توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبيان رقمي (٢،١)، في ضوء ما استهدفته الدراسة .

المبحث الأول

نتائج الاستبيان رقم (١)

في هذا المبحث، نتعرض إلى نتائج الاستبيان رقم (١) والموجه إلى أفراد العينة والتي تبلغ ٣٠ "ثلاثون" مفردة من المقترضين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ولقد حاولنا مراعاة أن تكون هذه العينة مؤشراً واقعياً وعنواناً للحقيقة، حيث وقع الاختيار على مجموعة من المستفيدين من قروض الصندوق من خلال جمعية الصناعات الصغيرة بالمدن الجديدة العاشر من رمضان، وأيضاً مجموعة أخرى من مدينة الحرفيين، باعتبار أن هذين المدينتين من أكثر المدن اهتماماً بالمشروعات الصغيرة، ولقد راعين عند اختيار العينة، أن تكون شاملة لكافة العناصر التي تتلامح مع الدراسة، والتي منها أنشطة المشروعات الصناعية الصغيرة، والشكل القانوني، والمؤهلات التي حصل عليها المستفيدين، وكذلك التكنولوجيا المستخدمة .

وسوف نقسم هذا المبحث إلى أربع مطالب، ففي المطلب الأول نتعرف على رغبة المستفيدين في إقامة مشروع صناعي حر، والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها، واختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه على قرض . وفي المطلب الثاني، نعرض للمشاكل والمعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات قبل بدء المشروع وإنشائه، وطرق علاجها، مع ذكر العلاقات المتبادلة مع غيره من المشروعات، والتعاقد من الباطن .

أما المطلب الثالث، فنحاول فيه استعراض الدور الذي حققته الصناعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل للشباب والحد من مشكلة البطالة، وحاجة هذه الصناعات إلى تشريعات وقوانين خاصة بها .

وفي المطلب الرابع، نتعرض فيه إلى تقييم الدور الذي قام به الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال المستفيدين، وأهم المجالات الإنتاجية التي تتيح المزيد من فرص العمل للشباب في مصر .

وقبل التعرض للمجالات التي تناولتها الاستمارة رقم (١)، فمن الأهمية بيان خواص العينة محل الدراسة، من خلال العمل الميداني، حيث أوضحت الدراسة الآتي:-

أولاً: بالنسبة للمؤهلات الدراسية :- راعت الدراسة أن المؤهلات الحاصل عليها المستفيدون متعددة ومتنوعة، ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم " ٢٤ " والشكل رقم " ١٢ " بالملحق والذي يوضح أن أكبر شريحة حاصلة على قروض من الصندوق لعمل مشروعات صناعية صغيرة ، هي شريحة الحاصلين علي بكالوريوس هندسة وعددهم ٨ "ثمانية"، يليها بكالوريوس التجارة وعددهم ٦ " ستة"، ثم بكالوريوس الزراعة وعددهم ٤ " أربعة"، وأيضاً دبلوم الصناعات وعددهم ٤ " أربعة"، وأخيراً تنوعت مؤهلات الحاصلين على قروض من للصندوق الاجتماعي للتنمية وعددهم ٨ "ثمانية" .

ثانياً: بالنسبة لتاريخ التخرج :- أوضحت الدراسة بأن، سنوات التخرج بالنسبة لمقردرات العينة مختلفة ومتعددة، حيث أوضح الجدول رقم "٢٥" بالملحق سنوات التخرج بالنسبة لأصحاب المشروعات الصناعية المستفيدين من الصندوق الاجتماعي، وكان أكبر نسبة من العينة خريجي عام ١٩٧٦ وعددهم ٥ "خمس"، و١٠ علي الجانب الآخر، نجد أن سنوات التخرج بالنسبة لباقي العينة مختلفة، حيث أنها تبدأ من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٩٩ .

ثالثاً: بالنسبة لأنواع الأنشطة الصناعية المتعددة :- أوضحت الدراسة بأن الصناعات المنفذة من قبل المستفيدين الحاصلين علي قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية متعددة ويوضح الجدول رقم "٢٦" بالملحق الأنشطة الصناعية التي قام بها المستفيدون وعددهم ٥ علي ضوء العينة ٣٠ "ثلاثون مفردة"، حيث نجد أن الصناعات البلاستيكية هي أكثر الأنشطة المستخدمة من جملة العينة والتي بلغت عددها ٧ "سبعة"، يليها مجال الخراطة وتشغيل المعادن وعددها ٥ "خمس"، ثم المنتجات الخشبية وعددها أربعة، يليها أنشطة صناعية مختلفة ولكن أعدادها بسيطة .

رابعاً: بالنسبة للشكل القانوني لتلك المشروعات :- أظهرت الدراسة تنوعاً في الكيانات القانونية للعينة، حيث أوضح الجدول رقم "٢٧" بالملحق أن أغلب الكيانات القانونية في العينة محل البحث، هي منشآت فردية، حيث بلغ عددها ١٢ "اثنا عشر مشروعاً" من إجمالي العينة والتي تبلغ ٣٠ "ثلاثين"، يليها شركات التضامن وعددها ٧ "سبعة مشروعات"، ثم يليها شركات التوصية البسيطة وعددها ٥ "خمس"، وهناك كيانات غير محددة وعددها ٦ " ستة مشروعات" .

خامساً: بالنسبة لتاريخ حصول المستفيدين علي قرض من الصندوق :- أسفرت الدراسة محل البحث علي أن المستفيدين الذين حصلوا علي قروض من الصندوق عام ١٩٩٤ بلغوا ٧ "سبعة" من إجمالي العينة، يليها الحاصلين علي قروض عام ٢٠٠٠ حيث وصل العدد في هذا العام ٦ " ستة" من جملة العينة، انظر الجدول رقم "٢٨" .

سادساً: بالنسبة لاجمالي عدد العمالة المؤقتة والدائمة عند بداية المشروع

الصناعي:-

أوضحت الدراسة أن عدد العمال الدائمين التي وفرتها تلك المشروعات مع بداية تأسيس تلك المشروعات وصلت ١٤٠ "مائة وأربعين عاملاً"، في حين بلغ عدد العمال المؤقتين ٦٩ "تسعة وستين عاملاً"، بإجمالي قدره ٢٠٩ "مائتان وتسعة عاملاً دائماً ومؤقتاً".

وإذا ما أردنا حساب المتوسط الحسابي لعدد العمال الدائمين والمؤقتين علي عدد العينة نجد أنها $= 209 \div 30 = 7$ عمال تقريباً، ٥ "خمسة" منهم دائمون، و٢ "اثنان" مؤقتان.

أما في الوقت الحالي، فقد بلغ عدد العمال الدائمين بالمشاريع محل الدراسة، ٢٢١ "مائتين وواحد وعشرين"، في حين بلغ عدد العمال المؤقتين ١٦٨ "مائة وثمانية وستين"، بإجمالي قدره ٣٨٩ "ثلاثمائة وتسعة وثمانون" عاملاً دائماً ومؤقتاً.

وإذا ما حاولنا حساب المتوسط الحسابي للعمال الدائمين والمؤقتين في الوقت الحالي، فإنه يكون خارج قسمة إجمالي عدد العمال على إجمالي عدد العينة $= 389 \div 30 = 13$ عامل تقريباً، ٧ "سبعة" منهم دائمون، و٦ " ستة "مؤقتون.

واستخلاصاً من كل ما سبق، وما حققته تلك المشروعات من عمالة دائمة ومؤقتة منذ إنشائها وحتى الآن، فإننا نلاحظ الآتي :-

- أن الزيادة في عدد العمالة الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من بداية تأسيس المشروعات محل الدراسة وحتى الآن نجد أنها $= 389 - 209 = 180$ فرصة عمل دائمة ومؤقتة.

وهذه الفرص قد تحققت خلال مدة، متوسطة الحسابي يساوي خمس سنوات طبقاً لهذه الدراسة، حيث تم حسابها على أساس الفترة بين الحصول على القرض وحتى تاريخ إجراء هذه الدراسة، وعلى ذلك فإن الدراسة قد أفصحت على أن عدد العمال الدائمين والمؤقتين داخل المشروع الصناعي الصغير قد زاد بمقدار ٩٠% في مرحلة زمنية قدرها ٥ سنوات، إلا أننا لا نطمئن لأعداد العمال المؤقتين باعتبارها فرصة حقيقية يمكن من خلالها معالجة وحل مشكلة البطالة، نظراً لأن بقائهم مرهون بظروف وجودهم، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذه الفرص عمل ثابت معتبر، يساهم جزئياً في الحد من مشكلة البطالة.

سابعاً: بالنسبة للتكنولوجيا المستخدمة :- أوضحت الدراسة من خلال الجدول رقم "٢٩" بالملحق، أن التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات محل الدراسة قد اختلفت، وأظهرت أن التكنولوجيا البسيطة والمتوسطة هي التكنولوجيا الملائمة لدى هذه الكيانات. حيث بلغ عدد المشروعات المستخدمة للتكنولوجيا البسيطة والمتوسطة ١٢ "اثنى عشر" لكل منهما، في حين بلغ عدد المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا عالية ٦ " ستة " فقط. وبعد هذا العرض السابق، لنوعية المشروعات التي تمت عليها الدراسة ، نعرض لما تضمنته استمارة الاستبيان رقم (١)، وذلك من خلال أربع مطالب .

المطلب الأول

المستفيدين وخبراتهم والدراسات والمسوح
الميدانية التي قاموا بها للبدء في المشروع الصناعي الصغير

في هذا المطلب، نعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، من خلال معرفة سبب اختيار الشباب العمل الحر، وعزوفة عن العمل الحكومي، وأيضاً اختيار المشروع، والخبرات التي اكتسبها الشباب من تلك المشروعات، وتفضيلهم الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه علي قروض . والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها قبل البدء في المشروع، ومدى استخدامهم لقواعد البيانات المتاحة . ونعرض هذه النتائج فيما يلي:-

١ - بالنسبة لمفاضلة أفراد العينة بين العمل الحر والعمل الحكومي بمرتب مجز، أوضحت الدراسة بأن أغلب آراء العينة ٢٣ "ثلاثة وعشرون" تفضل العمل الحر، نظراً لأنه يحقق عائداً كبيراً مع زيادة المجهود المبذول، و يحقق طموحات الأفراد، كما أنه يثبت الذات لأغلبهم .

علي الجانب الآخر نجد أن هناك رأياً ٧ " سبع " يفضل العمل الحكومي عن العمل الحر، استناداً إلى أن العمل الحكومي أكثر أماناً والمخاطر به قليلة، وليس له صلة بالأسواق، ونظراً لأن العمل الحر محفوف بالصعوبات .

- أما بالنسبة لتفضيل أغلب شباب المجتمع للعمل الحكومي، فلقد أسفرت نتائج الدراسة علي أن ذلك يرجع إلى:-

أ - أنها أكثر أماناً واستقراراً، وذلك لدوام الأجر واستمراره، ولوجود المعاش، وأيضاً التأمين الصحي والإجازات، بالإضافة إلى أن عدد ساعات العمل محدودة، ولأنها أدعى للوجاهة الاجتماعية.

ب - عدم تحمل المخاطر، وعدم القدرة علي إداره مشروع صغير، وعدم وجود خبرة في مجال العمل الحر، ولأن السوق لا يشجع للعمل الحر لعدم استقراره، ولعدم وجود طموح عند أغلبهم والخوف من المجازفة.

ج - لوجود صعوبات كثيرة تعوق تحقيق طموحات الشباب، ولأنه بلا مشاكل، ولا تعرضهم للمسجون بسبب الدين.

٢ - وعن المسوح الميدانية التي قام بها صاحب المشروع، قبل البدء في إقامة مشروعه، أكدت الدراسة أن أغلب أفراد العينة وعددهم ١٩ "تسع عشرة مفردة" فقط، هم الذين قاموا بعمل مسوح ميدانية في المناطق والأحياء وعلي مستوى المحافظات، في حين أن البعض الآخر وعددهم ١١ "أحد عشرة مفردة" لم يقوموا بهذه المسوح.

- وبالنسبة لقواعد البيانات والمعلومات المتاحة في مصر، أوضحت الدراسة بأنها غير كافية وأنها لا تساهم في التعرف علي أماكن الاستثمار في مصر، وذلك من خلال أغلب الآراء ٢٤ "أربعة وعشرين" مفردة، في حين يرى البعض الآخر ٥ "خمس" مفردات بأن هذه البيانات والمعلومات تساهم في التعرف على الأسواق وأماكن الاستثمار في مصر بقدر.

- أما بالنسبة للدراسات التي قام بها صاحب المشروع، قبل البدء فيه، فلقد أظهرت النتائج علي أن هناك ٢٥ "خمس وعشرين" مفردة من العينة قد قاموا بعمل دراسات، في حين أن ٥ "خمس" مفردات لم يقوموا بأي دراسات.

ولا يمكن الاطمئنان للقول، بأن البعض من أفراد العينة، لم يقوموا بعمل دراسات جدوى قبل البدء في المشروع وذلك أن منح القرض من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية يقتضي تقديم دراسات جدوى للمشروع.

٣ - أما عن اختيار المشروع، فلقد أسفرت الدراسة علي أن ١٠ "عشر مفردات" أكدت علي أن سبب اختيار المشروع الصناعي الحالي، يرجع إلى كافة العناصر وهي: رأس المال كاف، وخطة للعمل متماسكة ومتصلة، وفرص الاستثمار جيدة، والمستثمر مؤهل و قادر علي إدارة مشروعه بنجاح. ويوضح الجدول رقم "٣٠" بالملحق، الأسباب التي من خلالها تم اختيار المشروع محل الدراسة، حيث أفاد البعض ٦ "ست مفردات" بأن سبب اختيار المشروع راجع إلى <حسبتم مؤهل قادر علي إدارة مشروعه بنجاح

<<في حين يرى آخرون ٥>> خمس مفردات "بان سبب اختيار المشروع يرجع إلى>> فرصة استثمار جيدة>>، وتختلف آراء باقي العينة حول اختيار عنصر أو أكثر من العناصر سالفة الإشارة.

- وعن الخبرة في مجال المشروعات الصناعية محل الدراسة، أوضحت الدراسة أن جميع أفراد العينة لديهم خبرة في الأنشطة والمجالات التي يعملون بها.

٤ - وبالنسبة للخبرات المكتسبة في مجال العمل، أظهرت الدراسة أن الخبرات المكتسبة لأصحاب هذه الكيانات الصغيرة كانت نتيجة:-

- أ- الخبرة في مجال العمل عدد من السنوات .
 - ب- الدراسة والتدريب .
 - ج- الأسرة وتوارث العمل .
 - د- الاجتهاد والهواية .
- الجدول رقم "٣١" بالملحق الخبرات المكتسبة لأصحاب المشروعات، حيث أوضح بان أغلب أفراد العينة ٢٠ "عشرين مفردة" قد اكتسبت الخبرة من خلال العمل في مجال النشاط قبل الشروع في إقامة مشاريعهم .

٥- وبخصوص اختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه علي قرض، أكدت الدراسة أن هذا الاختيار يعود للأسباب التالية :

- أ- الفائدة محدودة، وكذلك فترة السماح للمداد معقولة .
- ب- عدم وجود منافذ أخرى للتمويل .
- ج- المتاح بعد مرور أربعة سنوات بدون عمل .
- د- يعمل علي تنمية المشروعات ويزيد من فرص العمل .

المطلب الثاني

المعوقات التي تواجه المستفيدين وطرق علاجها

نعرض في هذا المطلب، ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج حول الصعوبات التي واجهت المشروعات الصناعية الصغيرة، والوسائل التي واجه بها المستفيدون هذه الصعوبات، وكذلك معوقات الاستثمار في مصر بشكل عام في مجال الصناعات الصغيرة، والعلاقات المتبادلة بين المشروعات الصغيرة وغيره من المشروعات الكبيرة، لاسيما التعاقد من الباطن، ووسيلة دعم هذه العلاقة بين الكيانتين وذلك فيما يلي:-

- ١- فبخصوص الصعوبات المتعددة التي تعرض لها المستفيدون مع بداية المشروع، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ٢٤ "أربع وعشرين مفردة" من العينة قد تعرضوا لبعض الصعوبات مقابل ٦ "ست مفردات" من العينة لم يواجهوا أية صعوبات .
- ولقد أظهرت الدراسة بأن الصعوبات تتمثل بصفة أساسية في الآتي:-
- إجراءات التراخيص طويلة ومعقدة .
- تأخر استلام القرض .
- السيولة غير كافية لمواجهة السوق .
- ضمانات البنوك تفوق قدرات الشباب .
- عدم مناسبة مكان التسويق .
- أسلوب صرف نصف القرض أو صرف القرض علي مراحل .
- عدم التزام الصندوق الاجتماعي بالتمويل .
- البيع بالآجل، ويظهر ذلك لعدم دفع التاجر ثمن المنتج فوراً .

ويعتبر البيع بالآجل، من أهم المعوقات التي تواجه المشروع الصناعي نظراً لأن رأس المال العامل المدفوع محدود، والإنتاج يحتاج لتمويل دائم، لتوفير المواد الخام، وعناصر التشغيل المختلفة، مما يؤدي حتماً إلى توقف صاحب المشروع عن الإنتاج، وبالتالي فشل المشروع وتعرّضه . من أجل ذلك بيدد تدخل الدولة كوسيط من خلال الجهات التمويلية لتسويق هذه المنتجات أمراً ضرورياً، ودفع قيمة تكاليف المنتجات -علي الأقل- حتى يمكن لصاحب المشروع الاستمرار في الإنتاج ولكي لا يتوقف عن الانتاج .

- وعن وسائل مواجهة هذه الصعوبات، أسفرت الدراسة علي أن هناك إجراءات متعددة تم اتخاذها في مواجهة هذه الصعوبات وتظهر في:-

- ١- الاستعانة ببعض الجهات والمحامين .
 - ب- بشراء ماكينات بسيطة .
 - ج- بالصبر والاستمرار في التعامل مع الإجراءات .
 - د- بدفع الإكراميات .
 - هـ- بالاستعانة بالصندوق الاجتماعي للتنمية .
- ونري أن الإكراميات تعتبر من أهم وأخطر الوسائل المستخدمة، التي يتبعها أغلب أصحاب المشروعات لتخطي العقبات التي تواجههم، لذلك لا بد من التصدي لتلك الظاهرة بقوة . هذا ولقد نجح أغلب أفراد العينة ١٩ "تسع عشرة مفردة" في تخطي هذه الصعوبات، في حين يري رأي آخر ٣ "ثلاث مفردات" من العينة بأنه حقق نجاحاً بنسبة ٥٠ % . هذا ولم يعطى البعض الآخر ٨ "ثمانى مفردات" على هذا الأمر .
- وبالنسبة لمعوقات الاستثمار في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، بينت الدراسة بأنها متعددة، وتظهر في:-

- أ- طول الإجراءات عند البدء في المشروع وأثناء مراحلة .
- ب- عدم توافر المواد الخام، مع ارتفاع أسعارها في الأسواق .

ج- حده المنافسة من جانب المنتجات المثلثة المستوردة .

د- نقص السيولة التي تعاني منها البلاد في الآونة الأخيرة .

هـ- عدم وجود الألب الشرعي للمشروعات الصناعية الصغيرة في مصر .

ولا بد من التصدي لهذه المعوقات، من خلال استراتيجية متكاملة يتحدد فيها دور الهيئات المختلفة، تحديداً دقيقاً، نظراً لأن هذه المعوقات تقف حائلاً دون تنمية المشروعات الصغيرة .

- أما بخصوص المعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة محل الدراسة، فلقد بينت الدراسة الآتي:-

أ- اختلاف الجودة والتفاوت الكبير الأسعار . ب- صعوبة التسويق .

ج- عدم وجود الثقة بين التاجر وصاحب المشروع الصناعي الصغير .

د- التأخر في دفع المستحقات من المنتجات "بيع الآجل" .

هـ- مضاربة الأسعار وعدم وجود أسواق منتظمة .

وهنا نؤكد علي أن عنصر سوء المعاملة بين التاجر وصاحب المشروع من خلال البيع بالأجل ، كان- وما زال- له عظيم الأثر على فشل المشروع الصناعي الصغير، وتجنباً لهذه المشكلة فقد يكون من صواب الرأي تسويق منتجات هذه المشروعات من خلال الجهات المانحة للقروض، وهذا يحقق فائدتين: الأولى، ضمان للسداد للجهة المانحة نفسها بالنسبة للمبالغ التي أقرضتها إلى المستفيدين، مع إمكانية حصول هذه الجهات علي العمولة التي تحصل عليها أية جهة لو قامت بهذا الدور . أما الفائدة الثانية، فتتحدد في ضمان استمرار المشروعات الممولة من قبلها، لاسيما - وأن الجهات المقرضة لديها من الخبرات والإمكانيات والسيولة، ما يمكنها من الوصول إلى الأسواق داخل الدولة وخارجها، حيث المعارض الداخلية والخارجية .

٢- وبشان طبيعة المنتجات بالمشروعات محل الدراسة، أوضحت الدراسة بأن أغلب المشروعات منتجاتها نهائية، حيث بلغت ١٩ "تسع عشرة"، في حين بلغت المشروعات التي تنتج منتجات مغذية ١٠ "عشرة"، وعلى الجانب الآخر بلغت المشروعات التي تنتج صناعات مغذية ونهائية مشروعا واحداً فقط من جملة العينة محل الدراسة .

٣- أما عن التسويق، فلقد أوضحت الدراسة أن ١٨ "ثمانية عشرة مشروعا" يتعاملوا شخصياً في تسويق منتجاتهم، في حين أن البعض الآخر ٥ "خمس" يستخدموا موزعين، وأخيراً يستخدم البعض ٧ "سبعة" طرق التعامل من خلال موزعين، وأيضاً شخصياً .

ومؤدى ذلك ضرورة وجود أجهزة تسويقية ضخمة يسند إليها هذا العمل، حتى تتفرغ المشروعات للإنتاج، نظراً لتعذر الاهتمام بجميع العمليات في وقت واحد، خصوصاً وأن هذه الكيانات ليس لديها من الخبرة إلا القليل في مجال التسويق .

- وعن قبول الشركات الكبرى للمنتجات المصنعة من المشروعات الصناعية الصغيرة، أوضحت الدراسة أن عدد الشركات الكبرى التي تقبل منتجات المشروعات الصغيرة قد وصلت ١٧ "سبع عشرة مشروعاً"، في حين أن عدد المشروعات الصناعية الصغيرة غير المقبولين من الشركات الكبرى بلغ عددها ١٢ "اثني عشرة"، أما باقي العينة من المشروعات فأحياناً تكون مقبولة وأحياناً لا تكون مقبولة من قبل الشركات الكبرى .

- وبخصوص الصعوبات التي تواجه الصناعات الصغيرة في التعامل مع الكيانات الكبيرة أوضحت الدراسة أن هناك عناصر متعددة تقف حائلاً دون تحقيق ذلك وهي:-

أ- انخفاض الجودة يؤدي إلى عدم قدرة المنتج نفسه على المنافسة .

ب- ضعف الإمكانيات المادية والفنية .

ج- قلة الخبرة في الأعلام ونقص العلاقات العامة .

د- قلة الخبرة في الأعمال وفي الأسواق .

وهذا يتطلب المزيد من التوعية، والتركيز على الجودة والسعر في المكونات التي تنتجها المشروعات الصناعية الصغيرة، وفي هذه الحالة يمكن احتضان الكيانات الكبيرة للكيانات الصغيرة بما يعود عليهما معا بالفائدة .

٤ - وبشأن الاشتراطات البيئية بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة، أوضحت

الدراسة من خلال أغلب الآراء بأن الاشتراطات البيئية تعتبر عقبة في سبيل النهوض

بالمشروعات الصغيرة، وذلك نظراً لأنها تتطلب من أصحاب المشروعات الصناعية

الصغيرة اشتراطات متعددة تكلفهم أموال كثيرة، ومن هنا يطلبون بضرورة تفهم القائمين

على جهاز شئون البيئة لطبيعة الصناعات الصغيرة وأن رؤوس الأموال الخاصة بتلك

المشروعات صغيرة، لا تتحمل متطلبات البيئة نظراً لأنها تزيد من الأعباء المادية لها .

في حين أن هناك رأياً آخر يؤكد على أن اشتراطات البيئة لا تمثل أية عقبة للنهوض

بالمشروعات الصغيرة .

على أية حال فإن الاهتمام بشرط البيئة في كل منتج، يعتبر أمر ضروري وهام لما له

من أثر على تسويق المنتجات وخصوصاً المنتجات النافذة للأسواق الخارجية، حيث تعتبر

الايزو ١٤٠٠٠ من أهم المتطلبات العالمية، وخصوصاً في الأسواق الأوروبية، وفي ظل

اللتزامات مصر في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

٥- وبخصوص التعاقد من الباطن، من بعض الشركات الكبرى، أكدت الدراسة من خلال

أغلب آراء العينة بأنه ليس هناك علاقة مع الشركات الكبرى، وهم ٢٤ "أربع وعشرون

مشروعاً"، في حين أوضحت بعض الآراء وعدهم ٢ "مشروعين" من جملة العينة يربطهما علاقة مع بعض الشركات حجمها متوسط، في حين أوضح رأي آخر وعدهم ٢ "مشروعين" أن هناك علاقة بينها وبين تلك المشروعات الكبيرة حجمها بسيط . ويعزى ذلك في أغلب الأحيان وعلى ما ذكرناه في موضعه إلى عدم ثقة الكيانات الكبيرة بالمشروعات الصناعية الصغيرة حتى الآن .

- وبالنسبة لأهم الوسائل الداعمة لتحقيق هذه العلاقة بين الكيانات الكبيرة والصغيرة، أكدت الدراسة على ضرورة مراعاة الآتي:-

- أ - دخول الصندوق الاجتماعي للتنمية كوسيط .
 - ب- رفع جودة المنتج، وخفض تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار .
 - ج- تدعيم الصناعات الصغيرة حتى تتكامل مع الصناعات الكبيرة .
 - د - زيادة التمويل ربما يؤدي إلى زيادة العلاقة التشابكية بين الصناعات الكبيرة والصغيرة .
- ونرى ضرورة التأكيد على البند "ج"، نظراً لأنه بدون التكامل مع الصناعات الكبيرة يتعذر تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة .

المطلب الثالث

النتائج التي تحققت من خلال الصناعات الصغيرة

والقوانين المقترحة

في هذا المطلب، نتناول نتائج الدراسة من حيث إمكانية التوسع في المشروعات الصناعية المقامة، والقوانين الحالية ومدى مطابقتها للواقع، وحاجة المشروعات الصناعية الصغيرة إلى قانون لها، مع الإشارة إلى أهم النصوص التي يقترح وضعها في هذا الصدد، كذلك نفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق، والسبيل إلى تحقيق ذلك، وما تحققة هذه المشروعات من تنمية اقتصادية واجتماعية .

ولقد أسفرت الدراسة عن الآتي :-

أولاً: أثبتت الدراسة، أن أغلب المشروعات محل الدراسة، لديها طموحات متعددة في زيادة عدد الآلات وعدد العمال، إلى أن يصبح المشروع كبيراً . إلا أن هناك رأياً يؤكد على أن السوق لا يؤدي إلى الحلم في التوسع، وأن الحلم الحقيقي يظهر في قدرة المشروع على سداد ما عليه من ديون .

والخلاصة هي أن تحسين الإنتاج وتطويره، مع الالتزام بمواصفات الجودة الشاملة هو السبيل الوحيد في تحقيق الأهداف والطموحات لدى هذه المشروعات الصناعية الصغيرة .

ثانياً : أوضحت الدراسة أن هذه القوانين والتشريعات الحالية في حاجة إلى تعديل حيث أظهرت أغلب الآراء وعددهم ٢٧ "سبع وعشرون مفردة" من جملة العينة بأنها في حاجة إلى تعديل، في حين يري ٣ "ثلاث" فقط من جملة العينة بأن هذه القوانين ليست في حاجة إلى تعديل .

ونري ضرورة العمل علي تعديل القانون بما يتفق ومتطلبات السوق وآلياته، حيث أكدت الدراسة بأن هناك قوانين متعددة تحكم النشاط الصناعي في مصر، كما أكدت الدراسة علي أن الصناعات الصغيرة في مصر في حاجة إلى قانون لها يحكمها، وذلك للعمل علي حل المشاكل التي تواجه نموها وتطورها وتنميتها . ولكي يتم دعمها الدعم الكافي، مع استبعاد المحسوبيات والواسطة، وتنظيم العلاقة بين المسنولين والمستفيدين، ولجعلها أكثر تمثيلاً مع الظروف التي يتعرض لها سوق العمل حالياً، مع تغيير الإجراءات التي تواجه أصحاب المشروعات حتى يحدث لهذه المشروعات نوع من الانتعاش .

- وعن أهم النصوص التي يجب تضمينها هذه القوانين، أوصت الدراسة علي إضافة هذه النصوص .

أ- تيسير الإجراءات وخصوصاً علي المشروعات التي تساهم في تنمية المجتمع .
ب- تخفيض الفائدة على القروض .

ج- تخفيض الضرائب المربوطة علي المشروعات الصغيرة .

د- إنشاء مؤسسة ترعي المشروعات الصغيرة، وتكون بمثابة الأب الشرعي .

هـ- مراعاة شباب الخريجين محدودي الخبرة وإنشاء وحده للاستشارات والدعم الفني لتقديم خدماتها دون مقابل للمشروعات الصغيرة .

ونري ضرورة الاهتمام بتنفيذ القوانين والتشريعات والعمل علي احترامها نظراً لأن إصدار قانون ليس بالأمر الصعب، ولكن الصعوبة تكون في تنفيذ القوانين والتشريعات من قبل القائمين عليها، من أجل ذلك لابد من تهيئة البيئة الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة نشر الوعي والفكر الحر قبل إصدار أي قانون حتى لا تكون هذه القوانين، مجرد شعارات بلا تطبيق . يضاف إلى ما سلف، العمل علي تحديث القوانين والتشريعات، وخصوصاً المتعلقة بالتصدير والاستيراد، والضرائب، حتى يتمكن أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة من تحقيق أهدافهم في النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية بما يحقق تنمية للمشروعات، وبالتالي زيادة فرص العمل التي تستوعب العمالة .

ثالثاً: وبخصوص النفاذ إلى الأسواق من خلال منتجات هذه المشروعات الصناعية الصغيرة، أكدت نتائج الدراسة علي أن ما يقرب من نصف العينة وعددهم ١٦ "ست عشرة

مفردة "من العينة تشير إلى أن منتجاتها تستطيع النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية، في حين أن ١٠ "عشرة مفردات "من العينة تشير على أنها قادرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية فقط، وبإقي العينة ما بين النفاذ إلى الأسواق العربية والمحلية، وبين عدم استطاعة ذلك لعدم تطوير مآكيناتها .

وغنى عن البيان أن الصناعات الصغيرة، يمكن لها النفاذ إلى الأسواق إذا ما توافرت لها سمات النجاح في المنتج الجيد والسعر الرخيص، وذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال مد يد العون لها من كافة الجهات والوزارات المعنية في هذا المجال، وأيضاً من خلال اجتهد أصحاب المشروعات أنفسهم .

- وبشان النفاذ إلى الأسواق والسبيل إلى ذلك، بينت الدراسة بأنه يجب مراعاة الآتي:-

- أ- تسهيل الإجراءات .
- ب- إقامة المعارض في الداخل والخارج .
- ج- تحسين الجودة وتخفيض الأسعار
- د - تحديث الصناعة بشكل عام .
- ل- توفير الخامات وتخفيض سعرها حتى يمكن المنافسة .
- هـ- زيادة السيولة النقدية من خلال التمويل الميسر .
- و- تطوير المآكينات والمساعدات التسويقية .

- وعن ما حققته هذه المشروعات من تنمية اقتصادية واجتماعية، أظهرت نتائج الدراسة أن هذه المشروعات قد حققت فرص عمل للشباب قد وصلت ٣٨٩ ثلاثمائة تسعة وثمانين فرصة عمل دائمة ومؤقتة "، بعد ما كانت ٢٠٩ مائتان وتسعة فرصة فقط"مع بداية إقامة المشروعات محل الدراسة، مما يوضح أثر المشروعات الصناعية الصغيرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

والخلاصة من كل ما تقدم، تظهر في أن هذه الكيانات في حاجة إلى قوانين جديدة، وخصوصاً في مجال الصناعات الصغيرة، وذلك لمنح هذه المشروعات حوافز، وإعفاءات تساعدها على الاستمرار والمنافسة، كما أثبتت الدراسة بأن هذه المشروعات قد حققت تنمية اقتصادية واجتماعية تظهر في أنها وفرت فرص عمل للشباب .

المطلب الرابع

تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية

في هذا المطلب، نعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بشأن ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية من أهداف، وما لم يحققه، كذلك ما حققته المشروعات الصناعية للصغيرة محل الدراسة، من فرص عمل للشباب، وكذلك أهم الأنشطة التي حققت فرص عمل أكثر للشباب وذلك فيما يلي:-

أولاً: أوضحت الدراسة بخصوص ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية من أهداف أن ١٣ "ثلاث عشرة مفردة" من العينة قد أكدوا أن الصندوق قد حقق الأهداف التي أنشئ من أجلها وذلك باختيارهم "نعم"، في حين نفى آخرون وعددهم ١١ "أحد عشر من العينة" باختيارهم "لا"، في حين قرر آخرون وعددهم ٥ "خمس" بأنه "إلى حد ما" في حين أكد رأي آخر بأنه في "بادئ الأمر"، انظر الجدول رقم "٣٢" بالمملق.

وتفسير ذلك، يرجع إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لم يكن له استراتيجية محددة خصوصاً مع بداية إنشائه، وهذا ما أكده بعض المسؤولين بالصندوق الاجتماعي (١٢٣) وهنا يتعذر علينا تحديد وتقييم دور الصندوق، نظراً لأن ما حققه الصندوق، وما لم يحققه غير معلوم، وذلك لأن التقييم يتم على أساس تحديد الإنجاز الذي تحقق في ضوء المكلف به الصندوق وعلى أساس معياري محدد.

ونظراً لأن الصندوق، لم يحدد له أهداف كمية ونوعية وخصوصاً في مجال توفير فرص عمل للشباب، فإن تقييم الدور الذي قام به الصندوق يعد من الأمور التي يصعب علينا تقييمها، لأن أساس التقييم غير موجود أصلاً.

- أما بشأن الدور الذي كان على الصندوق تقديمه، بخلاف ما حققه وإقبعاً، فلقد أظهرت نتائج البحث بأنه كان عليه عمل الآتي:-

- أ- المتابعة الميدانية الصادقة من جانبهِ.
 - ب- تيسير الإجراءات والتي تزيد عن ثلاثين إجراء.
 - ج- إنشاء مركز معلومات يحدد فيه المشروعات المطلوبة كما ونوعاً.
 - د- إنشاء مؤسسة مالية لإقراض الشباب بدلاً من البنوك.
 - هـ- إنشاء أجهزة متعددة للجودة، والمتابعة، والتسويق، واختيار المنتج.
- ونري بأن جميع هذه المقومات لا بد من توافرها، أو العمل على توافرها نظراً لأنها تساهم بشكل كبير في عملية تنمية الصناعات الصغيرة، وخصوصاً تيسير الإجراءات، والعمل على اختصارها قدر الإمكان، ويمكن تعميم التجربة المصرية الكندية، والتي طبقت فعلاً بمحافظلة الدقهلية، بمدينة المنصورة حول اختصار الإجراءات التي تأخذ عام كامل إلى خمسة وأربعين يوماً فقط بالنسبة للمشروعات الصغيرة لاسيما للصناعات الصغيرة

(١٢٣) عزمي مصطفى، كبير المستشارين، بالصندوق الاجتماعي للتنمية، في عدة لقاءات تمت خلال عام ٢٠٠١.

إلى خمسة وأربعين يوماً فقط بالنسبة للمشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة كذلك يجب العمل على إنشاء مركز معلومات يتضمن المشروعات القائمة والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الناجحة والتي يمكن تنفيذها داخل محافظات مصر، ويمكن الأخذ بعين الاعتبار ما قامت به الهيئة العامة للتصنيع في عمل دليل للصناعات في مصر، كما سلف الإشارة لهذه التجربة، وأيضاً الحصول على البيانات الخاصة بالخريطة الصناعية التي مازالت حتى الآن تعتبر سرّاً .

ثانياً: وبخصوص ما حققته هذه المشروعات محل الدراسة من فرص عمل للشباب، فلقد أوضحت نتائج الدراسة بأنها قدمت حتى الآن ٣٨٩ ثلاثمائة تسعة وثمانون فرصة عمل دائمة ومؤقتة "بمتوسط $289 \div 30 = 13$ عامل تقريباً لكل مشروع من المشروعات محل الدراسة، والمطلوب المزيد من هذه الفرص، بهدف الحد من مشكلة البطالة مع التركيز على المشروعات كثيفة العمالة .

ثالثاً: وبشأن الأنشطة والمشروعات التي حققت فرص عمل أكثر للشباب، أظهرت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٣٣" بالملحق - أن أكثر المشروعات تحقيقاً لفرص العمل للشباب هي المشروعات الصناعية حيث بلغت آراء العينة التي أكدت هذا المضمون ١٩ "تسع عشرة مشروعاً" من أجمالي العينة بعدها تأتي الأنشطة الخدمية في المرتبة الثانية وعددها ٥ "خمس مشروعات" فقط من أجمالي العينة .

والخلاصة هي عدم إمكانية تقييم أعمال الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث أن أهدافه لم تكن واضحة و المطلوب تحديداً لم يكن معروفاً، وبالتالي فإن الأمر يتطلب معرفة أهداف الصندوق من خلال أرقام محددة ومدة معينة، وإلا سوف يتعذر تقييم دوره، إلا أننا لا نقتل من الدور الذي قام به الصندوق في نشر فكر العمل الحر، وتوفير فرص عمل للشباب من خلال المشروعات التي قام بتمويلها والإشراف عليها على مستوى الجمهورية .

والأمر يحتاج إلى تكاتف الجهود، والتنسيق بين الجهات والوزارات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضاً هناك دور كبير يتعين على الصندوق القيام به، ألا وهو البدء في وضع خطط وأهداف على ضوء القرار رقم ٤٠ لسنة ١٩٩١ الصادر بإنشاء الصندوق، وكذلك المساهمة في تذليل العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق أهدافه، والمطلوب أيضاً عمل مراكز معلومات على مستوى الجمهورية، وأيضاً إنشاء

معاهد متخصصة لدراسة احتياجات المجتمع المصري من السلع والخدمات وكذلك سوق العمل واحتياجاته .

المبحث الثاني

نتائج الاستبيان رقم (٢)

في هذا المبحث، نتعرض إلى نتائج الاستبيان رقم (٢)، والموجه إلى عينه من أصحاب الخبرة والمسؤولين والتي تبلغ ٣٠ "ثلاثون مفردة" من ١٦ "ست عشر جهة ووزارة" ولقد راعينا في هذه العينة أن تكون ممثلة وشاملة لكافة الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة وخصوصاً الصناعات الصغيرة ، ولقد تضمن هذا الاستبيان ٣٥ "خمس وثلاثون سؤالاً"، ولتعرض لتفريغ نتائج الاستبيان رقم (٢) دفعة واحدة رأينا تضمين هذه الأسئلة في أربعة مجالات فقط وذلك لتيسير، وهذه المجالات تبحث في:-

أولاً : الفئات المستفيدة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وأهم المعوقات التي تواجههم ،
ثانياً: دور الدولة في نشر فكر العمل الحر، وذلك في إطار برنامج الحكومة للتشغيل عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، ومدى حاجات هذه المشروعات إلى تشريعات وقوانين تحكمها .

ثالثاً: دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في مصر، وفرص العمل التي تقدمها سنوياً، ونسبة الشباب الذين يستطيعون إدارة وإملاك مشروعات حرة .
رابعاً: دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر، والمعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه، و الانتقادات والمقترحات التي وجهت إليه .

وسوف نقسم هذا المبحث إلى أربع مطالب، نتناول فيها المجالات التي تعرضنا لها سلفاً، مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً .

المطلب الأول

المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية

وأهم المعوقات التي تواجههم

يدور هذا المطلب، حول النتائج التي توصلت إليها الدراسة، من فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي حصل أصحابها على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذلك استعراض الحلول المناسبة لتفادي تعثر تلك المشروعات، مع التعرض إلى كفاية وعدم كفاية المستفيدين للخبرة الشخصية لكي يستطيعوا إدارة

مشروعاتهم بنجاح، والاختبارات التي وقعت عليهم لكي يحصلوا على قرض، ومدي كفايتها وصلاحيتهم في هذا العمل، وأيضاً تقييم ما حصل عليه المستفيد من تعليم وتدريب ومدى كفايته، والمقترح لزيادة مهارات الشباب في هذا الصدد، وذلك فيما يلي :-

١- بالنسبة لأسباب فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي حصل أصحابها على قروض من الصندوق، أوضحت نتائج الدراسة - من خلال الجدول رقم "٣٤" - بالملحق - أن فشل المشروع الصناعي الصغير يرجع إلى صاحب المشروع نفسه وإلى الجهات المعاونة له . فالأمر يحتاج إلى شباب مؤهل علمياً وفنياً، وفي نفس الوقت يحتاج إلى جهات معاونة وعلى رأسهم الصندوق الاجتماعي للتنمية لتقديم المزيد من الخبرات العلمية والفنية في كافة المجالات لأصحاب المشروعات من خلال، خبراء متخصصين في هذه المجالات، وإلا فلا جدوى من أي نظام يتم وضعه دون أن يسند إلى أهله من خلال متخصصين قادرين على إفهام الشباب الدور الذي يجب عمله، ومتابعتهم باستمرار لتحقيق هذه الاهداف .

- ويرجع القصور الذي ظهر نتيجة إخفاق بعض المشروعات الصناعية الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي، كما أوضحت الدراسة وذلك من خلال الجدول رقم "٣٥" بالملحق، إلى عدد كبير من العناصر، يمكن إجمالها في عدم وجود خطة عمل مشتركة وشاملة، تشارك فيها كافة الجهات المعنية، كذلك نقص الخبرة والتدريب والتسويق بالنسبة لأصحاب المشروعات، لاسيما الصناعات الصغيرة .

غير أن أسلوب الصندوق - مازال - لا يتفق مع مقتضيات الوضع الحالي، نظراً لأنه يدرس المشروعات المقدمة له، ويوجه راغب القروض إلى البنوك التجارية، للتصرف معهم، إما منحهم قرضاً، وإما لا . وكل ذلك من خلال دراسات تأخذ وقتاً طويلاً .

والمقترح لدينا في هذا الصدد، تخصيص عدد كافي من مندوبين البنوك التجارية والمتخصصة، وذلك للعمل بمكاتب الصندوق الاجتماعي المنتشرة في جميع محافظات الجمهورية وليكن بعض الوقت، ويكون لهم الصلاحية الكاملة في قبول طلب الإقراض من عدمه، وذلك بعد التزام راغب الحصول على قرض بتقديم كافة الأوراق المطلوبة .

ومن غير ذلك فإن الشباب سوف يعزف عن العمل الحر وطلب قروض من الصندوق أو من غيره، وعلينا ألا ننسى بأن هذه الأعمال أعمال تنموية وليست استثمارية، وبالتالي يجب وضع قواعد تتفق مع الأعمال التنموية ومع طبيعة تلك المشروعات، إذا ما شعرنا وتأكدنا بجديه الشباب الراغب في القرض، وأن الأفكار التي يتقدم بها، جديرة بأن يتم تنفيذها وأن المجتمع في حاجة إليها .

٢- بالنسبة للحلول المقترحة لتفادي تعثر المشروعات، أوضحت الدراسة، وذلك من خلال الجدول رقم "٣٦" بالملحق، بأنه يجب تفادي عناصر الفشل أولاً، كما سبق الإشارة، ونضيف بأن المشكلة في حاجة إلى معرفة حقيقية لحجمها، بعدها يخطط لحلها من خلال وضع سياسة عامة شاملة، يشارك فيها المجتمع بالكامل وأيضاً الجهات والوزارات، ويكلف كل منهم بمسؤوليات محددة، في مجال التعليم والتدريب، وفي مجال البحث العلمي، وفي مجال الصناعة، وفي مجال التخطيط، وفي مجال الاقتصاد والاستثمار، وفي مجال التجارة والتمويل، وما إلى ذلك من الجهات، أما علي المستوى القومي، فيتم من خلال الأجهزة الإعلامية المختلفة، وذلك كله من خلال تنسيق عام يسند لمجلس الوزراء المصري، من غير ذلك لا يمكن بحال من الأحوال إصلاح الفشل والقصور.

٣- بالنسبة لخبرة المستثمر الصغير في مجال الصناعات الصغيرة ومدى كفايتها للنهوض بتلك الصناعات، أكدت الدراسة - وذلك من خلال الجدول رقم "٣٧" بالملحق- علي أن الاهتمام بالتنمية البشرية، أصبح من أهم الأمور التي يمكن النهوض بالمجتمع من خلالها، فإن صاحب المشروع الصناعي الصغير، يعتبر أهم عنصر من عناصر نجاح المشروع، نظراً لأنه يدير المشروع، كما أنه يتعامل مع البيئة المحيطة به، والتي تتسم بأنها تتغير باستمرار، وعلي ذلك فلا بد من وجود أشخاص قادرين - دائماً - علي مواجهه كافة المستجدات والمتغيرات، التي نشاهدها علي الساحة المحلية والدولية، وبغير ذلك لا يمكن أن تستمر، ونحقق النجاح المنشود.

- وبخصوص وجود اختبارات لهؤلاء الشباب لتحديد قدراتهم وإمكاناتهم، أوضحت الدراسة من خلال الجدول رقم "٣٨" بالملحق، أن ١١ إحدى عشرة مفردة "من جملة العينة نفوا وجود اختبارات وذلك باختيارهم " لا"، في حين قرر البعض الآخر وعددهم ٩ "تسع مفر أدت" من جملة العينة بأنه توجد اختبارات وذلك باختيارهم "نعم"، علي الجانب الآخر فإن هناك رأياً وعدده ٧ "سبع مفر أدت من جملة العينة "يتمنوا وجود اختبارات"، وأخيراً فإن هناك ثلاث مفر أدت من جملة العينة "لا ترى شيء".

ونري ضرورة وضع قواعد محددة، يمكن الاسترشاد بها عما إذا كان راغب القرض صاحب فكر وخبرة في مجال المشروعات الصناعية التي يرغب في امتلاك وإدارة مشروع في مجالها من عمه، نظراً لأن مجرد فكرة جيدة لمشروع لا تكفي لنجاحه إنما الأمر يحتاج إلى عناصر متعددة للنجاح منها استعداد راغب القرض نفسه وخبراته، وكذلك احتياجات السوق للمنتجات التي يرغب في إنتاجها، وكذلك جودة المنتج وسعره.

- وبخصوص كفاية هذه الاختبارات للحكم على قدرة المستفيدين لإدارة مشروعاتهم، أسفرت النتائج من خلال الجدول رقم "٣٩" بالمحلق أن عدده "١٥" خمس عشرة مفردة " أكدوا من جملة العينة قد أكدوا على أنها "لا تكفي"، في حين أن عدد "٩" تسع مفر أدت " أكدوا بأنها "تكفي"، إلا أن "٤" أربع مفر أدت لم تجيب، وأن واحد من العينة أجاب بأنها " تكفي بمقدار ٥٠% "، وهناك رأي أخير يؤكد علي أنه ليس بالضرورة أن تكون كافية نظراً لأنها تعتبر مؤثر فقط وليس حاكماً .

ونري أن هذه الاختبارات، حتمية، لاسيما وأن المشروعات التي يتم تنفيذها فعلاً بعد هذه الاختبارات، يتم تمويلها، فإذا لم تكن هذه الاختبارات جدية و كافية، فإن ذلك سوف يعتبر نوعاً من إهدار تلك الأموال .

٤- وبالنسبة لمبررات الفشل، بعد اتخاذ كافة الإجراءات من قبل الصندوق الاجتماعي لإنجاح المشروع أظهرت النتائج -ومن خلال الجدول رقم "٤٠" بالمحلق -أن هناك عنصرين هامين . الأول: متعلق بقصور في خبرات الشباب ومهاراتهم، والأمر الثاني: خاص بالمتابعة من قبل الجهات، وخصوصاً الصندوق الاجتماعي للتنمية .

٥- وبخصوص ما حصل عليه الشاب المصري من تعليم وتدريب، ومدي كفايته لإدارة مشروعه وإنجاحه، أظهرت أغلب الآراء بأنها لا تكفي وعددها "٢٨" ثمانتي وعشرون مفردة "من جملة العينة، في حين أن "٢" اثنين " من جملة العينة يؤكدوا على أنها تكفي . و خلاصة القول، أن السياسة التعليمية في مصر والتدريب، لا يتفقان وأسواق العمل، واحتياجات المجتمع، لذا فهي في حاجة إلى تعديل، بما يتفق مع متطلبات الأسواق - وذلك لا يتم إلا من خلال دراسة متأنية ومتخصصة، لسوق العمل لكي تحدد الاحتياجات الحقيقية وليست الوهمية، في مجال السلع والخدمات، وأيضاً في مجال فرص العمل، فلا شك أن تقديم السلعة أو الخدمة، لا يكون إلا من خلال أفراد يقومون بهذا العمل، وحتى تكون فرصة العمل فرصة حقيقية، ولكي يكون لها مردود اقتصادي واجتماعي .

٦- وبالنسبة للمقترح لكي ننهض بمستوي الشباب في هذا المجال، فلقد أوضحت الدراسة عن ضروري التأكيد علي العناصر الآتية:-

أ- إدماج فكر العمل الحر بالمناهج التعليمية بدءاً من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية، مع إعطاء نماذج ناجحة وتجارب يمكن للشباب أن تحذو حذوها، وتبني الأفكار الجديدة، حتى لا تعتبر الأمور مجرد شعارات أو صورة سطحية فقط، مع ضرورة الخروج من مرحلة التلقين إلى مرحلة الفكر والإبداع، وذلك لخلق القيادات، مع ربط العلم بالخبرة، نظراً لأنه لا توجد دراسة في العالم تخلق مدير حتى ولو لمشروع صغير .

باء- تدريب الشباب الراغب في امتلاك مشروع صناعي حر، فترة لا تقل عن ٤ سنوات، بعده يمكن البدء في المشروع، مع ضرورة أعداد دورات تدريبية قصيرة ومركزة لكل مجموعة من الشباب أصحاب المشروعات الصناعية المتشابهة، بما يضمن بداية ناجحة للمشروع.

ج- يتم وضع برامج إعلامية، بهدف تثقيف وتوعية وتربية الشباب علي ترسيخ فكر العمل الحر.

د- تحفيز العمل الجماعي والمناقشات المفتوحة، والاهتمام بالابتكار والأفكار الجديدة، وإعطاء مساحة لإثبات الذات والاعتماد علي النفس في الجامعات، وزيادة المشروعات المشتركة التي تحدث في بكالوريوس الهندسة إضافة منهج عن الصناعات الصغيرة وإدارتها يتم تدريسه نظرياً وعملياً.

ل- العمل علي توسيع دائرة المعلومات الفنية.

هـ- تغيير سياسة ومناهج التعليم وفكر القائمين عليها.

و- التوجيه والمتابعة من خلال أجهزة متخصصة في هذه المجالات والأنشطة.

ونؤكد علي ضرورة تطوير السياسة التعليمية في مصر، بما يتفق ويعمل علي تشجيع فكر العمل الحر، في كافة المجالات والأنشطة وخصوصاً في الصناعات الصغيرة، نظراً لأن المناهج التعليمية في مصر ينقصها الحث علي العمل الحر، وكذلك لابد من إعلام الشباب بأن الوظيفة الحكومية أصبحت من الأحلام، وحتى لو تحقق فإن ذلك سوف يكون في أضيق الحدود، وبالتالي لا يمكن توفير فرص عمل لكافة الشباب، نظراً لتعذر ذلك عملياً.

من أجل ذلك، نرى من الضروري العمل جميعاً بشكل متكامل بعد وضع استراتيجية عمل شاملة وحقيقية تستهدف، تنمية اقتصادية، واجتماعية، وتوجه لإشباع حاجات ورغبات المجتمع، ويستتبع ذلك توفير المزيد من فرص العمل الحقيقية "غير الوهمية" (١٢)، وهذا يحتم علينا وضع دراسات لاحتياجات المجتمع المصري علي مستوي المحافظات، والعمل أولاً علي تشجيع سياسة الإحلال محل الواردات، نظراً لأننا نتكبد الكثير والكثير من الأموال لكي نحصل علي هذه السلع في حين من الممكن توفيرها لو أحسنّا استخدام مواردها الاستخدام الأمثل وإذا صدقت النوايا، وتوافر حب الانتماء.

المطلب الثاني

دور الدولة في نشر فكر العمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة في مصر

في هذا المطلب، نتعرض إلى نتائج الدراسة، فيما يخص دور الدولة في نشر فكر العمل الحر، وقبول الشباب تخلي الدولة عن الواجب الذي فرضته علي نفسها طوال الحقبة الماضية من توفير (المأكل، الملبس، المسكن، العلاج، التعليم، الوظيفة... الخ)، وأيضاً التعليق علي برنامج الحكومة للتشغيل لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بهدف توفير ٨٥٠ ألف فرص عمل، ومدي اتفاق ذلك مع تشجيع الدولة للعمل الحر والفكر الحر، كذلك سوف نتعرض لأهم المعوقات الخاصة بالانتمية الصناعية الصغيرة في مصر، وأيضاً نتعرض إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها في مصر، وكذلك القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمان حوافز الاستثمار، وما إذا كانت هذه القوانين في حاجة إلى تعديل أم لا، وأيضاً دراسة حاجة الصناعات الصغيرة في مصر إلى قانون يحكمها من عدمه، والمقترح في ذلك من نصوص، بالإضافة إلى ما يشجع البنوك التجارية في مصر لتمويل الصناعات الصغيرة، مع ذكر أهم المشروعات الصناعية الصغيرة التي تلاقي اهتماماً كبيراً حالياً في مصر، وذلك فيما يلي:-

أولاً: بالنسبة لدور الدولة في نشر فكر العمل الحر، وقبول الشباب تخلي الدولة عن دورها الذي فرضته علي نفسها من توفير (المأكل، والمشرب، والملبس، والوظيفة، والتعليم، الخ)، فلقد أسفرت نتائج الدراسة على أن:-

١- مازال إقبال الشباب محدوداً، نظراً لأن الشباب مازال ينظر للدولة علي أنها المسئول الأول والوحيد علي التوظيف .

٢- القليل من الشباب يقبل المخاطرة، وبالتالي فهو لا يفضل العمل الحر .

٣- التحول الفكري يتطلب وقتاً وجهداً، ومناخاً عاماً يسود المجتمع ككل، ولا بد أن يوفر للشباب قدراً من تأمين مستقبله، وذلك يفتح مجالات جديدة للعمل الحر، وفي نفس الوقت نجد أن فرص العمل أصبحت محدودة، ولا يمكن أن تقف الدولة ساكنة أمام ذلك .

٤- من الضروري، منح الشباب فترة انتقالية تحاول فيها الدولة توفير فرص عمل لهم أو بدل بطالة وإلا كانت النتيجة التي حدثت وهي تورط الشباب وانضمامهم في منظمات إرهابية وخلافه. ويؤكد هذا الرأي علي أن الدولة كان أحري بها أن تتفق علي هؤلاء الشباب، ولو في وظائف زائده عن الحاجة " الأموال "، بدلاً من صرفها علي الأمن والحراسات ضد هذه الجماعات .

٥- ضرورة إعلام الشباب بذلك ، مع إيجاد البدائل في سوق العمل وتأهيل الشباب علي افتتاح الحياة بشكلها الجديد .

٦- يؤكد هذا الرأي على ضرورة وجود عقد اجتماعي ، يتم صياغته ، وإعلانه لتحديد الدور الجديد للدولة في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ،

٧- مازالت نسبة الشباب المقتنعين بهذا التوجه قليلة جداً حتى الآن، وذلك لأن الأمر في حاجة إلى تكاليف مختلف الأجهزة، وخصوصاً الأجهزة الإعلامية المسموعة والمرئية للتعريف والتوصية بالفكر الجديد .

ونري أن الأمر في حاجة إلى تغيير وتعديل في المفاهيم والمعتقدات، وحتى يتم ذلك لابد من مرور وقت مع تغير في السياسات المتبعة في التعليم والصناعة، علي أن يتم ذلك بأسلوب تدريجي، وهنا نؤكد بأن الأمر كان في حاجة إلى تعديل اعتباراً من عام ١٩٧٣ وبعد حرب أكتوبر، ومع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي، نظراً لأن نشر فكر العمل الحر لم يكن وليد عام أو عدد من الأعوام، ولكن الأمر كان يحتاج إلى فترة أطول لإعادة غرس الفكر الجديد، والمطلوب حالياً التدرج في عملية ترسيخ المفاهيم الجديدة، وذلك من خلال التعليم ، ووسائل الاعلام.

ثانياً: بالنسبة للتناقض بين برنامج الحكومة في التشغيل عام ٢٠٠١/٢٠٠٢، وبين تخلي الدولة عن دورها في إيجاد فرص عمل للشباب والعمل علي نشر فكر العمل الحر، فلقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود رأيين :الأول:- معارض، والثاني: لا يجد أي تناقض بين سياسة الحكومة وتشجيع العمل الحر وسوف نتعرض لكل منهما :-

الرأي الأول :يؤكد علي أن هناك تناقضاً صريحاً بين برنامج الحكومة للتشغيل لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وبين تشجيع العمل الحر ، ويستند هذا الرأي علي:-

١-أن هناك تناقضاً صريحاً وأنه لا يستقيم ذلك لتناقضه مع روح برنامج الإصلاح الاقتصادي .

٢-البرنامج غير واقعي، والواضح بأنه بعيد عن السياسة التي اتبعتها الدولة في السنوات السابقة، وعلي الأقل خلال الخطة الخمسية السابقة .

٣-أن برنامج الحكومة للتشغيل قد أسند أغلبه إلى القطاع الخاص والذي يقوم حالياً بطرد الفائض من العمالة في ظل تردى الأوضاع الاقتصادية عالمياً وبالتالي محلياً، وتعثر قطاع السياحة قاطرة التنمية في مصر .

الرأي الثاني: والذي يؤكد علي أنه ليس ثمة تناقض بين برنامج الحكومة للتشغيل لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وبين تشجيع العمل الحر، ويستند هذا الرأي علي:-

١-أن تدخل الدولة مرتبط بسوء الحالة الاقتصادية، وأنها إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية لا يمكن أن تترك خمس مليون شاب في الشارع، كما أضاف هذا الرأي بأن الحكومة لو عينت مليوناً مثلاً فإنها تضع أملاً للآخرين ويؤكد هذا الرأي علي دور الدولة وتدخلها .

٢- أن برنامج الحكومة يعتبر إنجازاً، ولكنه يطرح تساؤلات هامة جداً، حول دور القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة في التنمية والتوظيف ومواجهة البطالة.

٣- أن برنامج تشغيل الحكومة لو تم علي الوجه الأمثل، كما وعدت الحكومة سيكون له أثر إيجابي في حل مشكلة البطالة - جزئياً .

ونري، بأن تدخل الدولة أمر حتمي وضروري، ولكن بشروط محددة، أولها: ألا يتعارض ذلك مع السياسات التي تبنتها، وإلا ف سوف يترتب علي ذلك، عدم وضوح الرؤية عند الشباب، وبالتالي سيبقي في انتظار الوظيفة الحكومية، أملاً في إيجاد فرص عمل مناسبة تاركا ساحة العمل الحر، لاسيما وأن ذلك يتفق مع ميوله ومعتقداته التي توارثها من الماضي . وهنا يتضح أن الأمر جد خطير، وعلي الدولة تحديد سياساتها بأسلوب يتسم بالشفافية والوضوح، حتى يتمكن الشباب من التعرف علي الواقع المحيط بهم، مع مساعدتهم علي الاخراف في النظام الجديد، من خلال السياسة التعليمية والتدريبية ومنحهم حوافز وتسهيلات إجرائية وفنية وتسويقية لتشجيع العمل الحر بشكل أكثر فاعلية. وذلك كله في إطار احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، والتي يقوم علي تنفيذها شباب المجتمع وبالتالي إيجاد فرص عمل للشباب والحد من مشكلة البطالة .

والذي نستخلصه من كل ما تقدم، بأنه مازال العمل الحكومي يمثل أملاً كبير لدي أغلب شباب المجتمع المصري، فالأمر يحتاج إلى جهود كبيرة ومركزة لكي يقتنع الشباب ويبتعدوا عن الأفكار المسيطرة عليهم في هذا الخصوص وذلك بمساعدة الدولة لهم.

ثالثاً: بخصوص معوقات التنمية في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، أسفرت نتائج الدراسة عن أن المعوقات تتحدد في:-

- ١- التمويل، والتسويق، ونقل التكنولوجيا، والدعم الفني، والأطر المؤسسية .
- ٢- نقص الخبرة الفنية والإدارية لدي أصحاب المشروعات، ونقص الاتصال .
- ٣- عدم توافر الخامات الأساسية، وعدم توافر الاسطمبات .
- ٤- عدم وجود تصاريح لمزاولة المهن الحرفية والصناعات الصغيرة .
- ٥- المنافسة الضارية بين المنتجات المحلية والعالمية .
- ٦- وجود عقبات كثيرة منها التشريعات، وحوافز الاستثمار، وكذلك العقبات التسويقية .
- ٧- عدم وجود مستثمر حقيقي .
- ٨- عدم وجود تكامل وترابط مع المشروعات الكبرى .
- ٩- غياب التنسيق بين المؤسسات العامة في نشاط الصناعات الصغيرة في مصر .
- ١٠- عدم توافر دراسات جدوى سليمة وأسس دقيقة .

- ١١- التعامل مع المشروعات الصغيرة مازال هو نفسه المنظور والقواعد التي يتم التعامل مع المشروعات المتوسطة والكبيرة.
- ١٢- عدم توافر أماكن للنشاط، مع تشجيع السوق بالصناعات التقليدية، وعدم وجود عناصر مؤهلة لتقديم الدعم.
- ١٣- عدم وضوح الرؤية لدى العديد من المسؤولين.
- ١٤- عدم توافر البيانات والمعلومات التفصيلية عن الاحتياجات من الصناعات المكملية لبعضها.
- ١٥- عدم وجود جهاز تسويق قوي للمنتجات.
- ١٦- تعدد التشريعات والقوانين.
- ١٧- عدم وجود كيان مستقل يدرع قطاع الصناعات الصغيرة.
- ١٨- عدم وجود قروض تمويلية تقدم لمستثمري الصناعات الصغيرة بشروط ميسرة.
- ١٩- عدم وجود برامج متكاملة، ودراسات راقية لمساعدة الراغبين في إدارة وإملاك مشروعات صناعية صغيرة.

ونرى، الاتفاق مع ما أسفرت عليه النتائج السابقة، مع التركيز علي الدور القانوني والتشريعي في إطار تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، لاسيما وأن هناك أكثر من قانون يطبق علي المشروعات الصناعية الصغير، وكذلك وجود أكثر من ٣٠ جهة مسنولة عن الصناعات الصغيرة، والأمر يحتاج إلي تحديد القواعد المنظمة للصناعات الصغيرة، وأيضاً الجهات المختصة بها، والحوافز التي تختص بها تلك المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة.

رابعاً: بخصوص حاجات القوانين الحالية إلى تعديل، وخصوصاً القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها، وأيضاً القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار - فلقد أسفرت نتائج الدراسة علي ضرورة تعديل هذه القوانين حيث أكد عدد من الآراء وعددهم ١٧ "سبع عشرة مفردة" من جملة العينة ، في حين أن هناك ٣ "ثلاث مفردات" من جملة العينة تشير إلى عدم حاجة هذه القوانين إلى تعديل، وأخيراً : هناك ١٠ "عشر مفردات" من جملة العينة لا إدراية لها بهذا الموضوع . ونرى، ضرورة العمل علي سن قوانين تتفق مع احتياجات المجتمع والأفراد - علي أن تتضمن نصوصها تنمية وتشجيع العمل الحر، وخصوصاً المشروعات التي تعمل في مجال الصناعات الصغيرة، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن الصناعات الصغيرة في حاجة إلى قانون يحكمها في مصر، وذلك تأسيساً علي أهميتها وضرورتها .ومن ناحية أخرى، نؤكد ونوصي علي أن المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، ليست في حاجة إلى قانون يحكمها، قبل الاقتناع بأهميتها من قبل الدولة أولاً، وشباب الخريجين ثانياً .

وهنا نؤكد على ضرورة تحديد المطلوب من التشريع قبل إصداره، لاسيما وأن نتائج هذه الدراسة لم تسفر إلا عن ذكر بعض المعوقات، والتي من الممكن دراستها والعمل على حلها، بعدها يمكن إصدار قانون يحكم الكيانات الصغيرة .

- وبالنسبة للنصوص المقترح إضافتها في القوانين الخاصة بالصناعات الصغيرة، بينت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة في حاجة إلى:-

- ١- رعاية الصناعات الصغيرة مع بدايتها وخلال مراحلها الأولى .
- ٢- عمل قانون شامل متكامل يحقق دعم وتحفيز نشر الصناعات الصغيرة في مصر .
- ٣- تشريع يتضمن المتغيرات المحلية والدولية ذات الصلة بالصناعات الصغيرة .
- ٤- قانون يراعي احتياجات ومتطلبات الصناعات الصغيرة، مع ربط ما يقدم لها من إعفاءات وتسهيلات بما تقدمه من فرص عمل حقيقية وما تحققه من أهداف إنتاجية .
- ٥- وزارة للصناعات الصغيرة، تكون مسئولة عن كل الأنشطة الصناعية الصغيرة بدءاً من الترخيص وحتى للتصدير وضبط الجودة .

- ٦- عمل جهاز يقوم على تدريب الشباب والتعرف على كفاءاتهم وإمكانياتهم وتوجيهاتهم، مع التوصية بإنشاء مؤسستين لخدمة المشروعات الصغيرة، ويشرف عليها الصندوق الاجتماعي للتنمية إحداهما لتقديم القروض والأخرى للتسويق .
- ٧- ضم التشريعات التي تحكم الصناعات الصغيرة في تشريع واحد .

ونري أن الأمر في حاجة إلى دراسة شاملة، قبل إصدار أي قانون في هذا الشأن، وذلك من خلال جلسات متعددة لكافة الجهات والوزارات المعنية بهدف تنمية الصناعات الصغيرة، وقبل كل ذلك لابد من تحديد الصناعات الصغيرة ومفهومها قبل الشروع في عمل قانون حتى تتضمن نصوصه هذه التعاريف، من خلال مواد الإصدار .

خامساً: بخصوص ما يشجع البنوك التجارية المصرية علي تمويل وإقراض المشروعات الصناعية الصغيرة فقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن الأمر في حاجة إلى:-

- ١- تعديل في الفكر الائتماني عند العاملين بالبنوك التجارية، وذلك بضرورة معرفة الفرق بين البنوك التتموية، والبنوك الائتمانية، وهنا نقترح علي البنوك التجارية تشجيع فروعها بأن تضع نظاماً لتحفيز الفروع في تمويل المشروعات الصغيرة كجزء من الخطة للفرع، وهذا يحتاج تغيير فكر القائمين علي الائتمان .
- ٢- عمل دراسات جدوى حقيقية، حتى تقتنع هذه البنوك بتمويل هذه المشروعات .
- ٣- مشاركة البنوك لأصحاب المشروعات المطلوب تمويلها بدلاً من طلب الضمانات، ثم يتم التخارج بعد فترة ولتكن (١٠) سنوات مثلاً .
- ٤- حوافز مشجعة للبنوك لكي تقوم بإقراض وتمويل هذه المشروعات الصغيرة .

٥- إقامة جهاز وسيط يتولى تقييم المشروعات الراغبة في القروض، مع إعطاء هذه المشروعات ضمانات لتلك البنوك، وذلك بعد التأكد من جدوى تلك المشروعات .

ونرى أن البنوك المصرية ومع الأسف الشديد، مازالت غير مقتنعة بجدوى تلك المشروعات الصغيرة، نظراً لأن تطور هذه الكيانات مرتبطة وجوداً وعدماً بعملية التمويل لدى البنوك، وبالتالي فإن الأمر يعتبر جد خطير، ويلزم العمل علي إتقان تلك البنوك بضرورة تبني المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الناجحة، وعليهم أيضاً تشجيع أصحابها وعدم التردد في إقراضهم بالأموال اللازمة لهذه المشروعات، ومدهم بالدراسات المتعددة والتي سبق وإن قامت بها تلك البنوك للنهوض بهذه المشروعات، وأيضاً العمل علي تسويق منتجاتهم، لما لهذه البنوك من إمكانيات مادية وفنية في مجال المشروعات بشكل عام، هذا وليس هناك ما يمنع من إنشاء بنوك ائتمانية تموية متخصصة، وذلك في ضوء دراسات متكاملة لتحديد الجدوى الاقتصادية والتسويقية لتلك المشروعات، نظراً لأن الأمر في حد ذاته يشكل تنمية اقتصادية قبل أن يكون مساعدة اجتماعية وعليهم تشجيع الفكر الاقتصادي الذي يتسم بالرشادة الاقتصادية بعيداً عن النظم الاشتراكية السابقة، والتي تتسم بالمعانة والمساعدة الاجتماعية بعيداً عن التنمية الاقتصادية .

سادساً : بخصوص أهم المشروعات الصناعية الصغيرة، التي تلاقي اهتماماً كبيراً من الدولة حالياً، فقد أوضحت نتائج الدراسة علي أن المشروعات التي تحظى بهذا الاهتمام هي:-

- ١- المشروع الذي يعتمد علي الخامات المحلية، وجودتها العالية .
- ٢- الصناعات الغذائية (المأكولات)، والصناعات الهندسية، والصناعات الإلكترونية، والصناعات الكيميائية، والصناعات الخاصة ببعض مواد التشييد والبناء، وصناعة الأخشاب، وصناعات الأحذية، وصناعات الملابس الجاهزة .
- ٣- مشروعات تحسين البيئة .
- ٤- المشروعات التقليدية بشكل عام .
- ٥- الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة .
- ٦- الصناعات كثيفة العمالة بشكل عام .

ونرى بأن الأمر في حاجة إلى وجهتي نظر:-

- الأولى: وجهة نظر اقتصادية ، تظهر في الجدوى الاقتصادية للمشروع، وبغير هذه الوجهة لا يمكن للمشروع تحقيق عائد مادي أو اجتماعي .
- الثانية: وجهة نظر اجتماعية، تتحدد في قدرة المشروع علي توفير فرص عمل للشباب، للحد من البطالة، ولكن بشرط أن يتحقق للمشروع جدوى اقتصادية .

وهنا نرى بأن مفهوم رأس المال المستقل في المفهوم القديم والفكر القديم لم يكن صحيحاً يوماً ماً، نظراً لأن الأمر مرجعه إلى المستثمر نفسه ونظرتة إلى مجتمعه واهتماماته لوطنه وحبه له، فعندما تتوافر النوايا الصادقة لدى المستثمرين وأصحاب الأموال، فلا شك أن ذلك سوف يعود علي المجتمع بتنمية اقتصادية واجتماعية علي حد سواء .

المطلب الثالث

دور الصناعات الصغيرة

في الحد من مشكلة البطالة في مصر

وفرص العمل التي تقدمها سنوياً

في هذا المطلب، نستعرض النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وذلك من خلال التعرف علي نسبة الشباب الذين يصلحون للعمل الحر في مجال للصناعات الصغيرة، وما يمكن أن تقدمه هذه الصناعات من فرص عمل سنوياً . وفيما يلي نتعرض لكل منهما:-

أولاً: بخصوص نسبة الشباب الذين يصلحوا للعمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة، فلقد تعددت الآراء في هذا الشأن حيث :-

يرى فريق من جملة العينة أن نسبة الشباب الذين يصلحون للعمل الحر لا يمكن أن تزيد عن ١٠% من جملة شباب الخريجين .

في حين أن هناك فريق اخر من جملة العينة قد حدد النسبة بأنها تقع ما بين ١٥% وبين ١٠٠%، وبفئات بينية (٢٥% ، ٣٠% ، ٥٠% ، ٧٠% ، ٨٠% ، ٩٠% ، ١٠٠%) .

ويرى رأي جدير بالتأييد (٢٠٠٦) . بأن هناك نسبة متفق عليها في البحوث الاجتماعية بأن هناك ١٠% فقط تمتلك مهارة العمل الحر، وهناك بحوث تؤكد علي أن ٢٥% فقط من الشباب يمتلكون قرارات ابتكارية .

ونرى الاتفاق مع هذا الرأي تأسيساً علي أنه يتفق والواقع العملي، وكذلك نظراً لاستناده لدراسات ومسوح ميدانية تمت بالفعل، وأيضاً لاتفاقه مع رأى الفريق الأول والذي أكد علي أن نسبة الشباب الذين يصلحوا للعمل الحر لا يمكن أن تزيد عن ١٠% .

(٢٥) عزمي مصطفى، كبير مستشاري الصندوق الاجتماعي للتنمية .

ثانياً: بالنسبة لفرص العمل التي يمكن تحقيقها من خلال الصناعات الصغيرة سنوياً في مصر، قلقت بينت الدراسة - من خلال الجدول رقم "١٤" - بالملحق - اختلاف الآراء حول العدد الذي يمكن للصناعات الصغيرة توفيره سنوياً من فرص العمل، حيث وصلت الآراء محل الدراسة إلى عشرة آراء، تعددت فيها أعداد فرص العمل، وذلك ابتداءً من ٣٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً ٠ إلا أن هناك رأي، يؤكد على أن فرص العمل تتوقف على عدد المشروعات الجديدة مضروبة $\times ٢٠$ ٠

إلا أننا نري - ومع اتفاقنا الكامل بما جاء من أن فرص العمل الحقيقية لا تتم بين ليلة وضحاها حتى تتسم هذه الفرص بالدوام والاستقرار، وحتى لا يعتبر توفير فرص عمل للشباب مجرد حل اجتماعي فقط، لا ينطوي على حل اقتصادي تنموي - فلا بد من تحديد احتياجات سوق العمل كما سلف الإشارة، وعلي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يمكن الأخذ بمتوسط فرص العمل التي يمكن للصناعات الصغيرة تحقيقها سنوياً، فنجد أن من الممكن تحقيق من ١٣٠-٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً في المتوسط، بشرط توافر الظروف الطبيعية التي تتحقق فيها هذه الفرص، وإذا ما أردنا المزيد من التحليل، وتنفيذاً لسياسة الحكومة المصرية في تحقيق فرص عمل للشباب سنوياً بما يقرب من نحو مليون فرصة عمل، فإن النسبة من الصناعات الصغيرة لا تتعدى ٢٠% علي الأكثر من حل المشكلة سنوياً، مما يتطلب من الدولة البحث عن وسائل جديدة أخرى تحقق فرص عمل أكثر للشباب ٠ وبالتالي حل مشكلة البطالة في مصر، ومن هذه الوسائل التوسع الأفقي، وخصوصاً التوجه إلى استصلاح الأراضي، والعمل على استغلال مواردنا بشكل أفضل، لاسيما السياحة حيث أن الآثار الموجودة في مصر تمثل حوالى أكثر من ثلث الآثار الموجودة في العالم ٠

المطلب الرابع

دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر والمعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه

في هذا المطلب، نتعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بشأن ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية من إنجازات، في مجال الحد من مشكلة البطالة، منذ إنشائه وحتى الآن، وكذلك المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهدافه، والانتقادات التي وجهت إليه، والحلول المقترحة لإزالة هذه الانتقادات، وفيما يلي نستعرض ما أسفرت عنه الدراسة تباعاً:-

أولاً: بخصوص ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال الحد من مشكلة البطالة في مصر منذ إنشائه وحتى الآن، فلقد بينت الدراسة - وذلك من خلال الجدول رقم "٢٤" بالملحق - علي أن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد حقق نتائج جزئية في حل مشكلة البطالة نظراً لأن مساهمته كانت محدودة.

ومع التسليم بما قدمه الصندوق الاجتماعي للتنمية من دور لا يمكن إنكاره أو التقليل من قدره، ولكن لكي نقيم أداء الصندوق في هذا المجال لابد أن نبدأ من نقطة التعرف على أهدافه كما ونوعاً منذ نشأته وإيضاً المدة المستغرقة لتحقيق هذه الأهداف كما سلف الذكر، فمن المعروف أن مدة وجود الصندوق مرتبط بالبطالة، كما جاء ببيان السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء عاطف صدقي، وأن مدة بقاء الصندوق و استمراره تتراوح من ٥ إلى ٦ سنوات كما تم الإشارة بذلك من قبل، ومع الأسف الشديد لم يكن هناك إستراتيجيات واضحة وأفكار محددة كمية وزمنية يسير عليها الصندوق، مما يجعل تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية أمراً غاية في الصعوبة .

وإذا ما سلمنا بما تحقق من إنجازات خلال تسع سنوات، ومن خلال ما أسفرت عنه الدراسة فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد وفر فرص عمل بلغت ٦٠٩٧٨٠ فرصة عمل دائمة ومؤقتة، بواقع ٦٧٧٥٣ فرصة عمل سنوياً .

وإذا ما افترضنا جدلاً بأن مصر في حاجة سنوياً إلى ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً علي الأقل، فإن الصندوق يكون قد حقق نسبة قدرها ٨٠% من فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً . وهذا يدل علي أن نسبة مساهمة الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة تعد متواضعة للغاية وهذا علي مستوى الأنشطة بالكامل، فالأمر يختلف

بالنسبة للنشاط الصناعي فقط فإن النسبة لا تتعدى ٣ إلى ٣٥% بالنسبة لفرص العمل التي قدمها سنوياً .

- وبشأن ما إذا كان الصندوق الاجتماعي قد حقق الأهداف التي أنشئ من أجلها أو لا فلقد أوضحت نتائج الدراسة أن الصندوق "حقق الأهداف التي أنشئ من أجلها نسبياً" وذلك من خلال عدد ١٧ "سبعة عشرة مفردة" من جملة العينة، في حين قرر البعض الآخر وعددهم ٦ "ست مفردة" من جملة العينة، بأنه حقق الهدف الذي أنشئ من أجله"، كما أن هناك رأياً آخر وعددهم ٥ "خمس مفردة" من جملة العينة أكدوا علي أنه "لم يحقق الغرض الذي أنشئ من أجله"، ولخيراً فإن هناك ٢ "مفردتين" من جملة العينة "لم تعلق"، أنظر الجدول رقم "٣٤" بالملحق .

- وبخصوص الدلائل التي أظهرت ما حققه الصندوق الاجتماعي أسفرت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٤٤" بالملحق - بأن هناك اختلافاً في الآراء حول ما حققه الصندوق من أهداف وإنجازات ما بين مؤيد ومعارض، ولقد أكد رأي مسئولي الصندوق في هذا الصدد بأن ما حققه كثير - وما زال يقدم المزيد - نظراً لأن السوق في حاجة إلى خدماته، ونقرر بأن الأمر في حاجة إلى استراتيجية واضحة وملزمة لكافة الجهات يتحدد فيها دور كل جهة ووزارة .

- وبخصوص المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهداف الصندوق، أظهرت النتائج - من خلال الجدول رقم "٤٥" بالملحق - أن أهم المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهداف الصندوق كثيرة، منها ما هو خارج عن إرادة الصندوق، ومنها ما يعزى إلى إدارة الصندوق الاجتماعي نفسه .

فبالنسبة للمعوقات التي تخرج عن إرادة الصندوق فترجع إلى عدم الدراية الكافية من قبل أصحاب المشروعات في إدارة مشروعاتهم وتسويق منتجاتهم، كذلك نقص الكوادر المتخصصة وعدم الجدية من قبل الخريجين .

أما بالنسبة للمعوقات الخاصة بالصندوق نفسه نجد أنها تتحدد في نقص الخبرة الفنية، وعدم القدرة علي اكتشاف المواهب الواعدة . أنظر الجدول رقم "٤٥" بالملحق .

ثانياً: بشأن اهتمام الصندوق الاجتماعي للتنمية بفئة محددة دون غيرها، فقد أسفرت الدراسة ومن خلال الجدول رقم "٤٦" بالملحق - أن هذه الفئة - من الممكن تدريبهم وضمهم إلى المشروعات المقامة فعلاً، أو تأهيلهم لإنشاء مشروع صغير وتملكه، وذلك يتم من خلال برنامج تنمية الموارد البشرية بالصندوق الاجتماعي للتنمية .

ونري ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع نظراً لأن أغلب الشباب ليست لديهم القدرة علي إدارة مشروع أو امتلاك مشروع حر، وذلك لأن الموضوع ليس بالأمر اليسير لأن إدارة تلك المشروعات تحتاج إلى سمات شخصية عند راغب إقامة مشروع صغير ربما لا تكون موجودة فيه ، وهنا يجب الاهتمام بالتعليم والتدريب كما سلف الإشارة .

ثالثاً: بخصوص تحقق عناصر النجاح في المشروع المقام من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الأمر مرجح بين " نعم ، لا " عند أفراد العينة .

حيث بينت الدراسة أن الأمر في حاجة إلى دراسة لكل عنصر من عناصر النجاح للتعرف علي مدى نجاح كل عنصر علي حدة، كذلك يري البعض بأنه لا يمكن الجزم " بنعم " نظراً لأن هناك مشروعات قد فشلت .

ونؤكد على أن موافقة الصندوق الاجتماعي للتنمية علي إقامة مشروع أو إقراض مشروع لا يعني أن هذا المشروع سوف يحقق نجاح ١٠٠%، وعلي ذلك فإن الأمر يحتاج إلى دراسات متعمقة ومتخصصة من العاملين في هذه المجالات بشكل عام، بهدف التعرف علي الخريطة الاستثمارية في مجال الصناعات الصغيرة وإمكانيتهم التعرف علي أهم السلع والخدمات المطلوبة في السوق المحلي والدولي .

رابعاً: بخصوص عدم الاستفادة من براءات الاختراع الموافق عليها من قبل أكاديمية البحث العلمي، أوضحت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٤٧" - بأن من الضروري العمل علي تبني هذه البراءات، وخصوصاً إذا ثبت جدواها الفنية والاقتصادية، علي الجانب الآخر نجد أن رأي مسئول الصندوق يؤكد علي أن هناك بروتوكول موقعاً مع أكاديمية البحث العلمي في هذا الصدد، ولكن لم يتم تفعيله حتى الآن ربما يرجع إلى الروتين وأشياء أخرى .

ونري ضرورة تبني هذه الفكرة، وذلك لأن أفراد الصناعات الصغيرة بمنتج مبتكر جديد، ربما يساهم بشكل كبير علي ثباته بالأسواق وإعطاءه ميزة نسبية بين المنتجات الأخرى، نظراً لانفراده وحداثته .

وهنا نؤكد علي ضرورة الاهتمام بهذا الدور الفعال، لاسيما وأن إنتاج الصناعات الصغيرة لهذه النوعية يجعلها مرتبعة علي العرش دون خوف من منافسة المشروعات الكبيرة .

خامساً: بشأن إمكانية تحقيق المزيد من فرص العمل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، فلقد بينت نتائج الدراسة علي أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مشروعات كبرى قومية، مع توفير مزيد من الاستثمار، وتوفير الإطار المؤسسي، والتمويل المناسب

- ويمكن من خلال الإطار الاستثمار لتلك المشروعات القومية إنشاء سلسله من المشروعات المغذية، كذلك يمكن تحقيق المزيد من فرص العمل من خلال التركيز على :-
- ١- التدريب والجديّة . ٢- التركيز علي مشروعات تعتمد علي موارد محلية .
 - ٣- متابعة فعليّة ميدانيّة . ٤- مساعدة المشروعات في تسويق منتجاتهم .
 - ٥- تبنّي المشروعات الصغيرة، وخصوصاً المغذية من خلال الصناعات الكبيرة .
 - ٦- رفع المستوي الفكري والعلمي للشباب راجع الحصول علي قروض .
 - ٧- مزيد من المرونة في شروط الإقراض .
 - ٨- إعداد دراسات شاملة بواسطة خبراء متخصصين لتحديد القطاعات التي يمكن للمشروعات الصغيرة الاستثمار بها، مع توجيه وضع القروض وفقاً لنتائج هذه الدراسة .
 - ٩- اختيار المشروعات وفق استراتيجية واضحة .
 - ١٠- تعبئة الجهود لتنمية الاستثمار والتنمية في مناطق جديدة لأن المساحة العمرانية ٥٠% فقط من مساحة مصر .
 - ١١- إنشاء جهاز لتدريب الشباب ورفع كفاءاتهم، وذلك بالنسبة للذين لا يملكون سمات شخصية لإقامة مشروع صغير .
 - ١٢- جديّة أصحاب المشروعات في توظيف العمالة لمشروعاتهم ومتابعة ذلك .
- سادساً: بشأن الانتقادات التي وجهت إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد أظهرت الدراسة أن هذه الانتقادات تتحدد في الآتي:-
- ١- قصور المعونة الفنية والإرشاد الصناعي .
 - ٢- عدم اكتشاف المواهب الواعدة .
 - ٣- التركيز علي الندوات والمؤتمرات . ٤- عدم الاهتمام بالإنتاج الفكري العلمي .
 - ٥- عدم تقديم نماذج متعددة لفرص الاستثمار الواعدة .
 - ٦- الاهتمام بالكلم من المشروعات المقامة دون متابعة حقيقية .
 - ٧- عدم الربط بين المشروعات المقامة وبين احتياجات المجتمع .
 - ٨- عدم تنفيذ دراسات جدوى نموذجية واقعية .
 - ٩- الاعتماد علي البنوك في عملية التمويل (الإقراض)
 - ١٠- عدم إقامة معارض متخصصة .
 - ١١- عدم الدراسة الكافية للمستفيدين .
 - ١٢- أن أغلب المستفيدين يعتبرون هذا القرض منحة لا حرد .
 - ١٣- إنشاء المشروعات الصغيرة دون فكر تسويقي واضح ومحدد .
 - ١٤- تطوير لشبكة الدعم الفني للمشروعات .
 - ١٥- اللجوء إلى مشروعات مغذية للصناعات الكبيرة . ١٦- تحفيز أكثر للأفكار الجديدة .
 - ١٧- عدم وضوح الرؤية لتمويل المشروعات ونوعياتها .

١٨- عدم وجود استراتيجيات واحدة تضم كافة البرامج في الصندوق لتحقيق التكامل بينها .

ونري ، أن دور الحكومة كبير في إزالة هذه الانتقادات، لاسيما وأن الصندوق الاجتماعي للتنمية يتبع رئاسة مجلس الوزراء .

- هذا ولقد أوضحت الدراسة أهم الحلول التي يمكن للصندوق تطبيقها لتفادي هذه الانتقادات وهذه الحلول هي:- ١-تعديل الاستراتيجية التي يتبعها الصندوق الاجتماعي للتنمية حالياً،حتى يتمكن من تحقيق أهدافه . ٢-زيادة المعونة الفنية . ٣- اكتشاف المواهب الواعدة .

٤- الإقلال من الندوات والمؤتمرات . ٥- العمل على زيادة الإنتاج الفكري والعلمي .

٦- تقديم نماذج من فرص الاستثمار الواعدة .

٧- متابعة المشروع الصغير بعد منحة القرض والتأكد من حسن سيره .

٨- علي الصندوق تلافي أسباب الفشل .

٩- ضرورة ربط منح القروض والإعفاءات للمشروعات بعدد محدد من فرص العمل لكل مشروع .

١٠- المشاركة في وضع برنامج دراسي علي مستوي المدارس والجامعات بهدف نشر فكر العمل الحر .

١١- علي الصندوق تقديم التمويل بطريقة مباشرة أسوة بتجربة جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية .

١٢- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين .

١٣- وضع منظومة متكاملة للتنسيق مع المؤسسات العاملة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر .

١٤- إعادة دراسة نقاط الضعف والقوة داخل الصندوق .

١٥- وضع استراتيجية محددة بأهداف مقيسة .

١٦- علي الصندوق تسهيل الإجراءات وزيادة فترات السماح والمساعدة في تسويق منتجات الشباب .

ونري أن رسوخ فكر العمل الحر في أذهان المسئولين يؤدي حتماً إلى تنمية المشروعات والكيانات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة .

وننتقل إلى المبحث الثالث والأخير، حول النتائج التي أسفرت عنها الدراسة بشكل عام من خلال الاستبيان رقم (١) و (٢) مقارنة بأهداف الدراسة المقترضة مع بدايته .

المبحث الثالث

النتائج التي أسفرت عنها الدراسة

بشكل عام مقارنة بأهداف البحث

في هذا المبحث، نستعرض نتائج الاستبتيين رقمي "٢٠١"، مقارنة بأهداف البحث وفروضه التي أردنا التحقق من صحتها .

حيث سبق وأن تعرضنا في مقدمه الدراسة، إلى عدة فروض، وذلك من خلال طرح بعض الأسئلة والإجابة عليها، وهذه التساؤلات كانت تدور حول:-

- ١- الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر .
- ٢- حجم هذا الدور، إذا أسفرت الدراسة علي أن هناك علاقة إيجابية بين الصناعات الصغيرة، ومشكلة البطالة في مصر .
- ٣- المعايير والقواعد التي تحكم وتنظم الصناعات الصغيرة في مصر .

ولقد حاولنا الإجابة، علي هذه التساؤلات من خلال فرضين، الأول " نظري " مفاده، وجود علاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، والثاني " بديل " يتحدد في أنه ليس هناك علاقة بين الصناعات الصغيرة وبين مشكلة البطالة في مصر .

ولكي نتمكن من استخلاص النتائج، بشكل يتفق وأهداف الدراسة، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب .

في المطلب الأول نتعرض للعلاقة بين الصناعات الصغيرة، ومشكلة البطالة في مصر، موضحين فيه ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية من خلال الاستبتيين رقمي (٢٠١).

وفي المطلب الثاني نتناول حجم الدور الذي أسفرت عنه نتائج الدراسة بالنسبة لحل مشكلة البطالة في مصر، وذلك، علي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة .

وفي المطلب الثالث نستعرض المعايير والقوانين التي تحكم الصناعات الصغيرة في مصر، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية في هذا الصدد .

المطلب الأول

علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة

في مصر على ضوء نتائج الدراسة

بينت الدراسة الميدانية، التي أجريتها ، علي عينة قدرها ٦٠ "ستون مفردة" من المسئولين، وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، وأيضاً علي أصحاب المشروعات (المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية) بمدينة العاشر من رمضان، والحرفيين، أن هناك علاقة تشبكية بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، حيث أسفرت الدراسة الميدانية - من خلال الاستبيان رقم (١) - عن أن هناك تزايداً ملحوظاً في فرص العمل، نتيجة إقامة مشروعات صناعية صغيرة في مصر .

ولقد استندت هذه النتيجة على دعامتين، الدعامة الأولى:تظهر من خلال العينة التي كانت محلًا للدراسة والتي بلغت ٣٠ "ثلاثون مفردة" من أصحاب المشروعات، حيث أظهرت نتائج الدراسة علي أن إجمالي عدد العمالة مع بداية المشروع محل الدراسة، قد وصلت ٢٠٩ عامل دائم ومؤقت، منهم ١٤٠ عامل دائم، ٦٩ عامل مؤقت .

هذا ولقد وصل عدد فرص العمل المحققة حالياً في تلك المشروعات وعلي نفس العينة ٣٨٩ عامل دائم ومؤقت، منهم ٢٢١ عامل دائم، ١٦٨ عامل مؤقت .

وهذا يؤكد علي أن هناك علاقة بين المشروعات الصناعية الصغيرة، وبين مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال ما أسفرت عنه الدراسة، أي أن الصناعات الصغيرة تحقق مزيداً من فرص العمل، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة في مصر .

الدعامة الثانية :تظهر من خلال دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، حول "بحث الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشغلين فأقل - قطاع خاص ١٩٩٦) " (١٢٦) ، حيث أوضحت الدراسة، أن عدد المنشآت الحرفية والصغيرة في مصر قد وصلت ٣٤٤٥٥٦ منشأة، في حين بلغ إجمالي عدد العاملين بها ٨١١٦٥٧ عامل، بمتوسط عمالة بالمنشأة قدره ٢٫٤ عامل لكل مشروع، أنظر الجدول رقم "٤٨" والشكل رقم "٢٣" بالملحق .

(١٢٦) دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والصندوق الاجتماعي للتنمية، مارس ١٩٩٨ .

وهنا يتضح، أن هناك علاقة بين المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، وبين مشكلة البطالة في مصر .

والخلاصة هي: أن الدراسة أثبتت وجود علاقة بين الصناعات الصغيرة وبين مشكلة البطالة في مصر . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما حجم هذه العلاقة؟ هذا ما سوف نتعرض له في المطلب الثاني من هذا المبحث .

المطلب الثاني

حجم الدور الذي تحققه علاقة الصناعات

الصغيرة بمشكلة البطالة في مصر

في هذا المطلب، نتناول حجم الدور الذي تحققه علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة، من خلال فرص العمل التي يمكن للمشروعات الصناعية الصغيرة أن تقدمها مؤقتة كانت أو دائمة .

ولقد توصلنا إلى نتائج محددة في هذا الشأن، وذلك من خلال أدوات البحث المتعددة، والتي تتحدد في المقابلات الشخصية، والبيانات الإحصائية، وعمل الاستبيانين رقمي (٢٠١) .

وتظهر هذه النتائج في أن حجم العمالة داخل المشروع الصناعي، قد زادت خلال فترة قيام المشروع الصناعي الصغير، اعتباراً من وقت إنشائه، وحتى وقت عمل الدراسة الميدانية، مما يدل على حجم العلاقة التشاكية بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، ولقد أسفرت نتائج الدراسة عن الآتي:-

أولاً: بالنسبة للاستبيان رقم (١) " مستفيدين " :-

نجد أن فرص العمل المحققة في المشروعات محل الدراسة والتي تبلغ ٣٠ مفردة " مع بداية المشروع " كانت ٢٠٩ عامل دائم ومؤقت، منهم ١٤٠ عامل دائم، ٦٩ عامل مؤقت، فإذا ما حاولنا تحديد متوسط عدد العمالة في مشروع من مشروعات العينة محل الدراسة والتي قدرها ثلاثون مفردة فإن النتيجة تكون $٢٠٩ \div ٣٠ = ٧$ عمال، منهم ٥ عمال دائمين، و ٢ مؤقتين، في حين إذا ما حاولنا تحديد متوسط عدد العمالة في كل مشروع من العينة والتي قدرها ثلاثون مفردة اليوم وبعد مرور تسع سنوات من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، بمتوسط سنوي لكل مشروع في العينة قدره خمس سنوات، فإن النتيجة

" إجمالي عدد العمالة حالياً " \div " إجمالي العينة " $= ٣٨٩ + ٢٠ = ١٣$ عامل منهم ٧ عمال دائمين، ٦ عمال مؤقتين

وبتحليل تلك النتائج، نجد أن نسبة الزيادة في العمالة الدائمة مع (بداية المشروع، وحالياً) هي ٥ : ٧ عامل دائم ، في حين نجد أن نسبة الزيادة في العمالة المؤقتة مع (بداية المشروع، وحالياً) هي ٢ : ٦ عامل مؤقت .

وهذا يشير إلى أن الزيادة التي طرأت علي العمالة كانت أكثر في العمالة المؤقتة عنها في العمالة الدائمة، وهذه النتيجة تعتبر من أهم وأخطر الملاحظات التي أسفرت عنها الدراسة، نظراً لأن فرصة العمل الحقيقية هي الفرصة المستمرة الدائمة التي تعالج و تحدد فعلاً من مشكلة البطالة، ولكن مع الأسف الشديد أظهرت نتائج الدراسة أن الزيادة في فرص العمل غالباً ما تكون أكثر بالنسبة للعمالة المؤقتة عنها في العمالة الدائمة .

علي الجانب الآخر، ومن خلال الإحصاءات والبيانات التي حصلنا عليها من الصندوق الاجتماعي للتنمية، نجد أن نتائج تحليل هذه الإحصاءات كالآتي:-

بيّنت الإحصاءات الخاصة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، أن المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، قد وصلت ١٦٦٥٣٦ مشروع خلال مدة تسع سنوات تنتهي في ٢٠٠١/١٢/٣١، في حين وفرت فرص عمل دائمة ومؤقتة للشباب قدرها ٦٠٩,٧٨٠ فرصة عمل، منهم ٤٦٩,٠٦٢ فرصة عمل دائمة بنسبة ٧٧% من إجمالي فرص العمل، في حين بلغت فرص العمل المؤقتة ١٤٠,٧١٩ فرصة، بنسبة ٢٣% من إجمالي فرص العمل التي وفرها الصندوق .

وتشير هذه الإحصائيات، بأن المتوسط السنوي لعدد فرص العمل التي حققها الصندوق الاجتماعي للتنمية خلال تسع سنوات = إجمالي فرص العمل المحققة ÷ عدد السنوات =

$$= ٦٠٩٧٨٠ \div ٩ = ٦٧٧٥٣ \text{ فرصة عمل دائمة ومؤقتة.}$$

وعلي الجانب الآخر تشير هذه الإحصائية إلي أن عدد العمالة في النشاط الصناعي فقط خلال الفترة سألقة الذكر والتي تبدأ من ١٩٩٢/١/١ وحتى ٢٠٠١/١٢/٣١، قد وصلت ١١٦٨٤٢ عامل دائم ومؤقت، في حين أن المتوسط السنوي للفرص المحققة في النشاط الصناعي = ١١٦٨٤٢ ÷ ٩ = ١٢٩٨٢ عامل سنوياً .

هذا ولقد وصل عدد المشروعات الصناعية خلال تلك الفترة ٢٩٣٦٠ مشروع بمتوسط سنوي قدره ٣٢٦٢ مشروع سنوياً.

وللتعرف علي متوسط عدد العمالة في المشروع الواحد داخل النشاط الصناعي الصغير فإنه يساوي إجمالي عدد العمالة الصناعية ÷ إجمالي عدد المشروعات الصناعية = ١١٦٨٤٤ ÷ ٢٩٣٦٠ = ٤ عمال دائم ومؤقت منهم ٣ دائم و١ مؤقت .

ولقد بلغ عدد المتعثرين في المشروعات الصناعية الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال البيان الإحصائي سالف الذكر ٢,٨٤٦ مستفيد خلال الفترة السابقة، وذلك من إجمالي عدد المستفيدين من قبل الصندوق والذين بلغوا ١٧٩,٧١١ مستفيد، أي بنسبة ١٠% من إجمالي المستفيدين تقريباً.

هذا ويمثل النشاط الصناعي الصغير من جملة الإنتاج المقدمة من الصندوق نسبة ١٨% تقريباً، في حين أن نسبة عدد العمالة في النشاط الصناعي والتمويل من الصندوق تساوي ١٩% من جملة الإنتاج الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي.

وعلى ذلك فإن الصناعات الصغيرة في مصر، ومن خلال الدراسة الميدانية، والبيانات الإحصائية الواردة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية حتى ٢٠٠١/١٢/٣١، تشير إلى أنها تشكل نسبة بسيطة مقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي.

ثانياً: بالنسبة للاستبيان رقم (٢) أصحاب الخبرات والمسؤولين في مجال الصناعات الصغيرة:-

لقد سبق، وأن أوضح الاستبيان رقم (٢) بأنه من الممكن تحقيق فرص عمل سنوياً، من خلال المشروعات الصناعية الصغيرة، قدرها من ١٣٠ - ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً، على مستوى كافة الأنشطة في مجال المشروعات الصغيرة، وعلى اعتبار أن المشروعات الصناعية الصغيرة تمثل ٢٠% من إجمالي المشروعات الصغيرة، فإن نصيب المشروعات الصناعية الصغيرة تكون من ٣٥ - ٤٠ ألف فرصة عمل سنوياً تقريباً طبقاً لما أسفرت عنه الدراسة.

ولكي نكون أكثر تحديداً وأكثر فاعلية، رأينا إلزاماً علينا التعرض إلى تكلفة فرصة العمل كي نحدد التكاليف المالية المطلوبة لفرص العمل، ولتحقيق المزيد منها في مجالات الصناعات الصغيرة، حيث قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تاريخ سابق، وفي عام ١٩٩٦ تحديدًا بعمل دراسة حول تكلفة فرصة العمل، تم تحديد متوسط تكلفة فرصة العمل والتي تراوحت بين - ٤ ألف جنيه وبين ٦,٧ ألف جنيه، أنظر الجدول "٤٩" بالملاحق.

هذا ولقد تم وضع تقدير لتكلفة فرص العمل على مستوى الإنتاجية الاقتصادية الهامة، راجع الجدول رقم "٥٠".

كذلك تم وضع تقدير لتكلفة فرص العمل علي مستوي المحافظات ،راجع الجدول رقم ٥١١ بالمحلق .

هذا ولقد أوضحنا سلفاً بأن المتوسط المرجح لتكلفة فرص العمل في المشروعات الصغيرة قد بلغ ٢٣٩٣٨ ر.آلف جنيه ولتوفير عدد مليون فرصة عمل سنوياً، كما جاء بتوجيهات السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء (١١٧) ، فإن التكلفة الكلية سوف تكون = ١,٠٠٠,٠٠٠ × ٢٣٩٣٨ = ٢٣,٩٣٨,٠٠٠,٠٠٠ ر.آلف جنيه مصري، ونعتقد بأن ميزانية الدولة لا يتاح لها توفير مثل هذه المبالغ سنوياً نظراً لوجود عجز في الموازنة العامة للدولة .

وهنا تظهر المشكلة، ونعتقد بأن الحل الواقعي لمشكلة البطالة، هو المشاركة من قبل جميع القطاعات الاستثمارية، والقطاع الخاص، والتعاوني، والحكومي، وقطاع الأعمال العام، والقطاعات الخدمية، والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات المنظمة، وغير المنظمة، وذلك بهدف التغلب علي تلك المشكلة .

ويري الباحث بأن مجرد تشجيع المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة، لا يؤدي إلي خلق فرص عمل بالشكل المطلوب، كما أوضحت الدراسة، ومن هنا نتصور أن الصناعات الصغيرة قادرة علي الحد من مشكلة البطالة في مصر جزئياً .

فالتريق لحل مشكلة البطالة، وكما سبق القول لا يكون إلا من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، ومن خلال تلك التنمية يمكن زيادة الإنتاجية وجودتها وتحسين ظروف المعيشة، والعمل علي تحقيق توزيع عادل للدخل، وأيضاً القدرة علي استغلال مواردها أفضل استغلال، وهذا كله يعني ضرورة إصلاح الهيكل الاقتصادي المصري، إصلاحاً شاملاً، حيث نجد أن حلقات الخلل في الاقتصاد المصري كثيرة ومتعددة، منها الخاص بعجز الميزان التجاري، ومنها الخاص بعجز موارد العملة الصعبة، وكذلك زيادة حجم البطالة، وتواضع الصادرات، وندرة الموارد الطبيعية، وتضخم عدد السكان، وتدهور مساحة الأراضي الزراعية، وارتفاع نسبة الإعاقة، وخلل الهياكل البيئية للاقتصاد، وضخامة المديونية الخارجية .

ونضيف بأن تجربة الدول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند والهند وهونج كونج ونجاحها لم يتحقق بالسهولة التي يتصورها البعض، بل إن النجاح في حالة

(١١٧) عاطف عبيد، مجلس الشعب، أبريل ٢٠٠١ .

هؤلاء كان نتيجة عدة مقومات أهمها تطوير وتنمية اقتصاديات تلك الدول، حيث يرجع ذلك في المقام الأول إلى نظرتهم الكلية لمشاكل التنمية والاقتصاد، حيث قاموا بوضع الخطط المتكاملة الشاملة التي توفر لها الإمكانات المادية والمؤسسية وفي إطار هذه الخطط، كان لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها مكان هام .

وهنا نؤكد على أن القول بوجود صناعات صغيرة في مصر، يفترض وجود صناعات كبيرة قادرة على المنافسة والتطور والتنمية، وهذا مع الأسف يحتاج إلى وقت وإعادة الاستراتيجية الخاصة بتحديث الصناعة في مصر، وهذا ما يتم حالياً في وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .

وتشير تجارب تلك الدول الناجحة، على أن مفهوم الفاعلية الجماعية كان من أهم العوامل التي أدت إلى نجاح إستراتيجيات وسياسات تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة في تلك الدول .

حيث أن هذه الكيانات، في حاجة بصفة خاصة وعاجلة إلى مناخ تتوفر فيه المنافسة الجادة بين المؤسسات التي تعمل في نشاط معين وفي الوقت نفسه تحتاج إلى التعاون فيما بينها لمواجهة التكاليف والصعوبات والمشاكل المتعلقة بالإنتاج وتطويره وتسويقه، حيث لا تستطيع مؤسسة بمفردها التغلب على تلك الصعوبات، كما أنها تحتاج إلى معاونة أجهزة الدولة، خاصة المحلية منها، في تقديم الخدمات الجماعية لتلك المؤسسات والتي بدونها لن يتحقق لها النجاح .

وكما أوضحنا سلفاً بأن الصناعات الصغيرة ليست بالحل السحري - الذي يتصور البعض - بأنه قادر على حل مشكلة البطالة في مصر، ولكن ما أسفرت عنه الدراسة يؤكد على أن الحلول التي تقدمها المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة لمشكلة البطالة في مصر، تعتبر حلولاً محدودة للغاية، أي حلول جزئية لا تزيد بحال من الأحوال عن ٢٠% من عدد فرص العمل المطلوبة سنوياً .

من كل ما تقدم نرى من الضروري التوجه إلى سياسات وإستراتيجيات أخرى تساهم في توفير كم أكبر من فرص العمل سنوياً، وتحقيق في نفس الوقت تنمية اقتصادية، وهنا نؤكد على أن إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، تعتبر من الأساليب غير التقليدية لمواجهة مشكلة البطالة في مصر الآخذة في التزايد، خاصة بعد ما تبين عدم ملائمة السياسات المطبقة في الماضي والحاضر في مصر لحل مشكلة البطالة .

ومن خلال هذه السياسة يمكن توفير فرص عمل، وذلك تلبية للحاجات الأساسية التي تظهر في توفير السلع والخدمات المفيدة للمجتمع المصري، حيث يترتب على هذا

المفهوم الواسع للتوظيف في استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية مجال جديد لمسياسات التوظيف، يمكن التفكير - من خلالها - لمواجهة مشكلة البطالة في مصر .

كما علينا البعد عن السلبية، والتواكل، ولادعاء المعرفة والعلم ببواطن الأمور، كما يجب علينا الاهتمام بالجواهر تاركين الاهتمام بالمظهر، بالإضافة إلى تغيير العادات والتقاليد السيئة التي أصبحت ظاهرة غريبة على مجتمعاتنا، والتي تعرقل النمو الحضاري في بعض مراحله، والتي تعوق التطور المنشود بالسرعة التي تقتضيها مهام هذه المراحل .

واعتقد بأن الرجوع إلى مبادئ الأخلاق السامية، التي دعت لها كافة الديانات، هي الحل الوحيد لعلاج هذه المشكلة، وهنا يقول الشاعر " إنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن هموا ذهب آخلاقهم ذهبوا " .

ومن هنا نؤكد على أن الشخصية الإنسانية هي مفتاح التقدم، ولم يكن التشريع أو القانون، فالأمر يحتاج إلى تعديل فكر ومفهوم وثقافة لدى الإنسان ، والأمر يحتاج إلى عودة القدوة في كافة المجالات، لكي يلتف الشباب حوله، وإلا فإنه ليس هناك أمل في الإصلاح ما لم يحدث تغير في مفهوم الإنسان وتركه اللامبالاة .

وعلى ذلك فبالصالح الإنسان ، والارتقاء بتعليمه وتنقيفه يؤدي حتما إلى النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

المطلب الثالث

المعايير القانونية والتشريعات

في مجال الصناعات الصغيرة

في هذا المطلب، نتناول المعايير القانونية والتشريعات في مجال الصناعات الصغيرة، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية في شأن التشريعات والقوانين الخاصة بالصناعات الصغيرة .

حيث أوضحت الدراسة الميدانية التي قمنا بها، بشأن القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعات الصغيرة في مصر، ومدى حاجتها إلى تغير أو تعديل، بعد ما قمنا بالإطلاع

على بعض الدراسات (١٢٨)، والتي اتضح منها أن عدد القوانين التي تحكم الصناعات الصغيرة في مصر تزيد عن ١٨ قانوناً بالإضافة إلى أن هناك ما يقرب من ١٠٠ قرار جمهوري ووزاري، وقرارات لرئيس مجلس الوزراء .

هذا ولقد أوضحت تلك الدراسة، أن عدد الجهات والوحدات الحكومية التي تدير البناء التنظيمي في مجال الصناعات الصغيرة قد وصل عددها ٢٤ وحدة حكومية .

من هنا يتضح أن المستثمر الصغير في مصر، يعاني كثيراً من الإجراءات التي ربما تعوق سبيل النهوض بالمشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة . ونتيجة لذلك رأينا من الضروري الاهتمام، بدراسة حاجة المستثمر الصغير من القوانين والتشريعات التي تخدم المشروعات الصغيرة بشكل عام والصناعات الصغيرة بشكل خاص، بهدف تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة .

ولقد أسفرت نتائج الدراسة في هذا المجال، على ضرورة إصدار قانون خاص بالصناعات الصغيرة يتضمن العناصر الآتية:-

- ١- إنشاء وزارة أو مؤسسة، تكون مسئولة عن كافة الأنشطة للمشروعات الصغيرة، بهدف رعايتها، وتعتبر بمثابة الأب الشرعي لها .
- ٢- دراسة نصوص مشروع القانون الخاص بالمشروعات الصغيرة، من خلال لجنة ممثلة من جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة .
- ٣- إنشاء جهاز يتولى عملية تدريب الشباب، بعد ما يتم التعرف على إمكانياتهم وكفاءتهم وتوجهاتهم، مع التوصية بعمل بنك متخصص لإقراض هؤلاء الشباب، ويكون تابع للصندوق الاجتماعي للتنمية .
- ٤- العمل على توحيد القوانين المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، على أن تصبح في قانون واحد .
- ٥- العمل على تيسير الإجراءات للمشروعات الصغيرة، وتخفيض الفائدة والضرائب المربوطة على المشروعات الصغيرة .
- ٦- ضرورة الاهتمام بالشباب الراغب في العمل الحر، وخصوصاً محدودي الخبرة في هذا المجال .
- ٧- ضرورة مراعاة عدالة توزيع القروض من خلال نصوص هذا القانون .

ونري ضرورة إقناع الشباب بضرورة التوجه إلى العمل الحر، قبل الإقدام على سن تشريع، لاسيما وأن ما تقوم به الدولة حالياً بخصوص الإعلان عن سياسة التشغيل لعام

(١٢٨) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، تيسير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذج (١) مجمع خدمات الأطر، مرجع سابق، أغسطس عام ٢٠٠١ .

٢٠٠٢/٢٠٠٢ لتعين ٨٥٠ ألف خريج ، وما أعلنته في أنها سوف تقوم بتوفير هذا العدد سنوياً ، يعتبر بمثابة ردة، حيث سبق وإن أعلنت أنها رفعت عن عائقها تعيين الخريجين، وعلى الشاب التوجه إلى سوق العمل والبحث عن فرصة عمل مناسبة، وهذا أدى إلى عدم وضوح الرؤية عند الشباب، وبالتالي عاد الشاب مرة أخرى ينتظر تعيين الحكومة، ربما يحالفه الحظ في هذا، وعلى ذلك فأنا نرى ضرورة الاقتناع أولاً بدور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قبل الشروع في سن تشريعات يكون مصيرها عدم التنفيذ، ولكن علينا مبدئياً تعميم التجربة المصرية الكندية، والتي تمت بمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية من خلال مركز لتيسير الإجراءات، يقوم بإنجاز كافة التراخيص المطلوبة بإقامة وإنشاء المشروعات خلال مدة قدرها ٤٥ يوماً بدلاً من مدة قدرها ٣٣٦ يوماً، وذلك في مقابل رسوم زهيدة .

وهنا نرى ضرورة تحديد السياسة المراد تنفيذها والعمل على تحقيقها بتكاتف كافة الجهات المعنية والوزارات، فالأمر يحتاج إلى خفض النمو السكاني، حيث وصل عدد السكان أول يناير ٢٠٠٢، إلى ٦٧٨٨٦٠٠٧٨ بمعدل زيادة قدره ٢,٤%، وهذا ما أعلنه رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مؤتمر صحفي في ٢٠٠٢/٢/٢٧ حيث تلاحظ أن معدل الزيادة السكانية مازال عالياً، ويحتاج الأمر إلى سياسة شاملة للعمل على خفض الزيادة السكانية التي تؤدي حتماً إلى زيادة الأفراد طالبي العمل .

كما أن علينا التوجه إلى سياسة جديدة في مجال التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي، كذلك الأمر في حاجة إلى وضع استراتيجية عامة لكافة المجالات من خلال وزارة التخطيط ويشرف على تنفيذها مجلس الوزراء في مده محدده، كذلك الأمر في حاجة إلى مبدأ الثواب والعقاب، والعمل على تطبيقه بحزم وشمدة وذلك لتحقيق الأمل المنشود .

كذلك الأمر في حاجة إلى مسوح ميدانية شاملة لمجالات الاستثمار في مصر على مستوى كل محافظة على حده: والعمل على أن تكون كل محافظة متكاملة اقتصادياً أو من خلال التنسيق بين المحافظات، وذلك من خلال الميزة النسبية التي تتوافر لكل محافظة، فهنا من الممكن التنسيق بين تلك المحافظات في إطار علاقة تشاكية بينهما بهدف إفادة كل منهما الأخرى ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية .

وبذلك نكون قد انتهينا من الدراسة بحمد الله، وسوف نعرض لاهم النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها الدراسة من خلال الخاتمة .

الخلاصة

لأن كان الاقتصادي المصري، يعاني من مشكلات متعددة، إلا أن أهمها على الإطلاق مشكلة البطالة. ولقد سعت بعض الدول، لإيجاد حلول مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة، وكان ضمن هذه الحلول تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة. حيث حققت التجارب العديدة التي قامت بها اليابان، وسويسرا وغيرها من الدول التي يطلق عليها النور الآسيوية، تقدماً ملموساً في هذا المجال.

وتمشيا مع النظام العالمي الجديد، بدأت مصر عملية إصلاح اقتصادي شامل، اعتمدت فيه على ثلاثة محاور أساسية هي:- الإصلاح المالي والنقدي، سياسة التكيف الهيكلي، والسياسات الاجتماعية.

هذا، ولقد بدأت الدولة العناية بالمشروعات الصغيرة، ويظهر ذلك في تضمين خططها الخمسية المتعاقبة توصيات بضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة لاسيما خطة عام ٢٠٠٢/١٩٩٧، باعتبارها أحد الحلول الواعدة للحد من مشكلة البطالة في مصر، والتي تنسم بأنها حلول قصيرة الأجل، وغير تقليدية.

ونتيجة لكل ما تقدم، أراد الباحث، من خلال تلك الدراسة، وفي محاولة جادة، التعرف على العلاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، كما أراد التعرف على حجم الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة في مصر، وطبيعة فرص العمل، من حيث كونها (دائمة أو مؤقتة)، كذلك أرادنا تحديد المعايير التي تحكم وتنظم الصناعات الصغيرة في مصر.

ولتحقيق ذلك كله، استخدمنا عدة أدوات، منها البيانات الإحصائية، والمقابلات الشخصية مع المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، وأيضاً شباب المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي، وكذلك من خلال استمارات الاستبيان، والتي تعرضنا فيها إلي جوانب متعددة ومختلفة من خلال طرح بعض الأسئلة على فئتين، الأولى: (المستفيدين) والثانية: (المسؤولين، وذوى الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة). وعلى الجانب الآخر، قمنا بتقسيم الدراسة إلي ثلاث أبواب وخاتمة.

تعرضنا في الباب الأول الي مفهوم البطالة في مصر، وأنواعها، وطرق قياسها، وأسبابها، والآثار المترتبة عليها، والحلول التي تبنتها الدولة طوال الفترة الماضية لحل مشكلة البطالة. حيث اتضح لنا من خلال الدراسة، بأن أسباب البطالة في مصر متعددة،

ومن أهمها المشكلة السكانية، والسياسة التعليمية، وغيرها من الأسباب التي سيق نكرها .

على الصعيد الآخر علمنا بأن الآثار المترتبة عليها كثيرة وخطيرة، منها الاجتماعية، ومنها الاقتصادية، ومنها السياسية .

ولقد تعرضنا إلى الحلول التقليدية والحلول غير التقليدية التي تبنتها الدولة للحد من مشكلة البطالة .

واتضح لنا ، أن أهم الحلول التقليدية التي تبنتها الدولة لحل مشكلة البطالة هي سياسة التشغيل الكامل، والتأمين ضد البطالة، وكذلك ركن الزكاة باعتباره أحد الحلول التقليدية التي أردنا التنويه عنها نظراً لأهمية الخاصة التي يتمتع بها هذا الركن وخصوصاً أنه مصدرًا هاماً للتمويل، ومن الممكن أن يحقق تنمية اقتصادية واجتماعية للمجتمع المصري بشكل خاص والمجتمع الإسلامي بشكل عام . وأيضاً لفت نظر الباحثين في معظم المجالات وخصوصاً في مجال الاقتصاد والاجتماع، إلى أهمية هذا الركن وما يمكن تحقيقه من خلال هذا الركن .

وانتهينا من كل ما سبق، إلى أن الدولة لم يحالفها الحظ في حل مشكلة البطالة في مصر، على الرغم من أنها تبنت عدة حلول و سياسات مختلفة خلال الحقبة الماضية .

من أجل ذلك وتمشيا مع السياسات العالمية بدأت الدولة في اتساع سياسات جديدة بهدف التغلب على مشكلة البطالة، ومن ضمن هذه السياسات، سياسة هجرة الأيدي العاملة المصرية إلى الخارج وأيضاً سياسة استصلاح الأراضي وتمليكها لشباب الخريجين، وكذلك سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة في مصر .

ومع الأسف الشديد، لم تحقق تلك السياسات إلا عدداً محدوداً من فرص العمل خصوصاً بالنسبة لسياسة هجرة الأيدي العاملة واستصلاح الأراضي، ويظهر ذلك في عودة العمالة المصرية من الدول العربية ودول الخليج بعد حرب الخليج، وكذلك نجد أن فرص العمل التي تحققت من خلال سياسة استصلاح الأراضي واستزراعها قليلة للغاية، حيث وفرت تلك السياسة عدد ٧٠ ألف فرصة عمل سنوياً، بما يعادل ٥٠ % من فرص العمل المطلوبة سنوياً .

من أجل ذلك اهتمت الدولة بتشجيع المشروعات الصغيرة في مصر بهدف استغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال وأيضاً تعبئة الطاقات المتاحة، وتوفير السلع والخدمات بجودة عالية وبأسعار مناسبة، وكذلك العمل على توفير مزيد من فرص العمل الحقيقية،

وخفض معدلات البطالة، ولكن مع الأسف الشديد أيضاً لم تحقق الدولة سوى نسبة متواضعة من فرص العمل، وبالتالي حل مشكلة البطالة كان جزئياً .

ونتيجة لذلك رأينا من الضروري التعرف علي دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، وذلك للوقوف علي حقيقة العلاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة، وتولدياً لوقت وجهد ربما يكون ضائع لو استمر في تبني هذه السياسة دون مقتضى، هذا إلى جانب التعرف علي الإيجابيات والسلبيات لهذه المشروعات الصناعية الصغيرة، وذلك لتعظيم الإيجابيات وتحميم السلبيات وصولاً إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري .

ولكي نتحقق من سلامة هذه السياسة، قمنا من خلال الباب الثاني باستعراض مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً وأوضحنا أمر هام يتعلق بعدم وجود تعريف موحد في مصر ولا في أي دولة في العالم تبين مفهوم الصناعات الصغيرة، وذلك يرجع إلي اختلاف الإنتاج واختلاف البيئة وأسباب أخرى عديدة تحول دون وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة .

وللتغلب علي تلك المشكلة فقد حرصنا علي تضمين استمارات الاستبيان المخصصة للمستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومسئولي المشروعات الصغيرة في مصر عدة تعريفات ومفاهيم للمشروعات الصغيرة بهدف تحديد أنسب التعاريف وأقربها إلي المفهوم الصحيح بالنسبة للمشروعات الصغيرة، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن وجود مفاهيم متعددة ومختلفة للمشروعات الصغيرة .

وبالتالي لم نتمكن من تحديد مفهوم وتعريف موحد للمشروعات الصغيرة ونتيجة لذلك رأينا وضع محددات لتعريف المشروعات الصغيرة، نظراً لأن وضع تعريف لا بشكل في تقدرنا صعوبة كما يدعي البعض، وإنما يحتاج إلي تنسيق واتفاق بين جميع الجهات المعنية للمشروعات الصغيرة بهدف التعرف والإشارة إلي المشروع الصغير، وهذا يؤدي إلي تحديد المشروع الصغير تحديداً دقيقاً يمكن من خلاله التمييز بينه وبين غيره من المشروعات وبالتالي يخصص له قواعد ومعايير تنظمه وحوافر تدعمه، من أجل ذلك كله رأينا وضع تعريف موحد يشتمل علي عدة معايير لتعريف المقصود بالمشروعات الصغيرة منها معيار عدد العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار التكنولوجيا المستخدمة، وعلى ذلك فالمشروع الصغير " هو المشروع الذي لا يزيد عدد أفراداه عن تسعة، ورأس ماله لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه، وذلك بخلاف الأرض والمباني، ويستهدف هذا المشروع تقديم خدمة أو سلعة (نهائية، أو مغذية)، مع مراعاة التكنولوجيا

المستخدمة والتي تتفق وطبيعة المشروع وميزانيته، علي أن يتم النظر في تعديل هذه المعايير كل خمس سنوات بواقع زيادة قدرها ١٠% كحد أقصى وكلما اقتضى الأمر ذلك".

ثم عرضنا بعد ذلك لأهم ما يميز هذه الصناعات من خصائص، وأيضاً تناولنا أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً أسفرت الدراسة الميدانية التي قمنا بها من خلال العينتين التي كانتا محلاً للدراسة وهم (المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي، والمسؤولين وذوي الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة علي مستوي الجهات المعنية) والتي بلغت كل منهما ثلاثين مفردة، أي بلجمالي قدره ستون مفردة، بالآتي :-

١- وجود علاقة تشابكية بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة، فكلما زادت المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، كلما أدي ذلك إلي توفير فرص عمل للشباب، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة .

٢- عدم وجود تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة .

٣- تساهم المشروعات الصغيرة بشكل عام، في توفير عدد من فرص العمل يتراوح بين ١٣٠ - ٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً مع توافر جميع العناصر الداعمة لها، أي بمقدار ٢٠% تقريباً من المطلوب توفيره سنوياً .

٤- تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل خاص، في توفير من ٣٥ - ٤٠ ألف

فرصة عمل سنوياً، مع توافر جميع العناصر الداعمة لها أي بمقدار ٢٠% من إجمالي فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً ويفرض أنها مليون فرصة عمل .

٥- أن الزيادة في العمالة المؤقتة أكثر من الزيادة في العمالة الدائمة وذلك من خلال نتائج العينة محل الدراسة، وهذا يشير إلي ظاهرة خطيرة، وهي أن فرص العمل المؤقتة لا يمكن الاعتماد بها في حل مشكلة البطالة نظراً لعدم استمرار تلك الوظائف وبقائها طويلاً .

٦- أن دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، لا يعني اعتباره حلاً قطعياً للمشكلة، وأنه من الممكن اعتباره حلاً جزئياً، ومحدود للغاية، وليس هو الحل الوحيد، كما يتصور البعض . وإذا ما افترضنا جدلاً، أن المشروعات الصغيرة سوف تحقق الحل للمشكلة، فإتينا نحتاج سنوياً على الأقل حوالي ٢٣,٩٣٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري، مع افتراض أن تكلفة فرص العمل تساوي في المتوسط ٢٣,٩٣٨ جنيه وذلك لتوفير مليون فرصة عمل سنوياً، كما جاء ببيان السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء، في ٢٠٠١/٤/٩، أمام مجلس الشعب .

ولا نعتقد بأن الدولة، قادرة علي تكبير مثل هذه المبالغ سنوياً، لاسيما وأن هناك عجزاً في الموازنة العامة للدولة، تحاول الحكومة سنوياً سد هذا العجز من خلال سياسات مختلفة .

٧- إن الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة في مصر، في حاجة إلي قانون خاص بها يعمل علي إزالة العقبات والمعوقات أمام المستثمر الصغير .

٨- ضرورة إنشاء وزارة أو كيان قانوني أو مؤسسي يتوالى رعاية المشروعات الصغيرة في مصر ويعتبر بمثابة الألب الشرعي .

٩- ضرورة إنشاء جهاز يتوالى عملية التدريب للشباب، وكذلك العمل علي تيسير الإجراءات لتلك المشروعات، مع الاهتمام بمتطلبات الشباب راغب للعمل الحر، وخصوصاً محدودي الخبرة في هذا المجال .

ومن كل ما تقدم نرى أن دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر محدود للغاية، وأن الطريق لحل مشكلة البطالة، لا يكون إلا من خلال تنمية شاملة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) ومن خلال تلك التنمية يمكن زيادة الإنتاجية وجودتها، وتحسين ظروف المعيشة، والعمل علي توزيع عادل للدخل، وأيضاً القدرة علي استغلال مواردها أفضل استغلال .

ونود أن نضيف، أمراً هاماً، ألا وهو أن تجربة الدول الصناعية الحديثة مثل: كوريا الجنوبية وسنغافورة، وتايوان، وتايلاند، والهند، وهونج كونج وغيرهم، ونجاحهم لم يتحقق من فراغ أو سهولة كما يتصور البعض، بل أن النجاح في حالة هؤلاء كان نتيجة عدة مقومات أهمها تطوير وتنمية اقتصاديات تلك الدول، حيث يرجع ذلك في المقام الأول إلى نظرتهن الكلية لمشاكل التنمية والاقتصاد، حيث قاموا بوضع الخطط المتكاملة الشاملة التي توفر لها الإمكانيات المادية والمؤسسية وفي إطار هذه الخطط، كان لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها مكاناً هاماً .

وعلينا توضيح أمر آخر، ألا وهو أن وجود صناعات صغيرة في مصر، يستلزم ويفترض وجود صناعات كبيرة، قادرة علي المنافسة، والتطوير والتنمية، وهذا يحتاج إلي وقت وإعادة نظر في الاستراتيجية الخاصة بتحديث الصناعة في مصر، وهذا ما يتم حالياً في وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .

وكما أوضحنا سلفاً، بأن الصناعات الصغيرة ليست بالحل السحري، الذي يتصور البعض بأنه قادر علي حل مشكلة البطالة في مصر، ولكن ما أسفرت عنه الدراسة يؤكد علي أن الحلول التي تقدمها المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة لمشكلة البطالة في مصر، تعتبر حلول محدودة للغاية .

من كل ما تقدم نري من الضروري التوجه إلي سياسات وإستراتيجيات أخرى تساهم في توفير فرص عمل أكثر للشباب سنوياً، وتساهم بشكل فعال في حل مشكلة البطالة في مصر، وفي نفس الوقت تعمل علي تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع المصري .

وهنا نري التوجه إلي إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، باعتبارها من الأساليب غير التقليدية لمواجهة مشكلة البطالة في مصر والأخذة في التزايد، خاصة بعد ما تبين عدم ملائمة السياسات المطبقة في الماضي والحاضر في مصر لحل مشكلة البطالة أو علي الأقل لم تكن بالشكل الكافي .

حيث من الممكن ومن خلال هذه السياسة توفير فرص عمل للشباب، وذلك لتلبية الحاجات الأساسية والتي تظهر في توفير السلع والخدمات المفيدة للمجتمع المصري، ويرتبط علي هذا المفهوم الواسع للتوظيف في إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، سياسة توظيف جديدة، يمكن من خلالها مواجهة مشكلة البطالة في مصر .

وهنا نؤكد علي أن الشخصية الإنسانية، والعنصر البشري هما مفتاح التقدم والتنمية، ولم يكن التشريع أو القانون سوي لتنظيم سلوكي لهذا المجتمع، والذي نقترح هو تهيئة الأفراد قبل إصدار قانون يحكم وينظم، حتى يتسنى احترام القانون بعد إصداره .

وهذا البحث يمهّد الطريق لإجراء مسح ميدانية نقيقة حول احتياجاتنا من السلع والخدمات وفرص العمل المتاحة على مستوى الجمهورية من خلال كافة المحافظات، وذلك بهدف تحديد مجالات الاستثمار في مصر، وسوق العمل بها .

بالإضافة انه يمهّد ويشجع الدراسات والبحوث الخاصة لركن الزكاة باعتبارها من أهم الحلول التمويلية التي تساهم في تمويل أغلب المشروعات التنموية في مصر، وذلك من خلال بحوث اقتصادية وقانونية، ومن بعد الرجوع إلي رجال الدين والمتخصصين في هذا المجال .

وفي النهاية نؤكد علي أنه ليس هناك أمل في الإصلاح ما لم يحدث تغير في مفهوم الإنسان، تاركيّن اللامبالاة .

وعلي ذلك فالإصلاح لا يكون إلا من خلال الإنسان نفسه، والارتقاء بتعليمه وتنقيفه، وأخيراً يقول الله سبحانه وتعالى .

" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " صدق الله العظيم

جزء من آية (١١) سورة الرعد

الملاحق

جدول رقم (۱)

معدلات البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة من عام ١٩٦٠ - عام ١٩٩٦

[illegible]

المصدر: جمعت وصيبت من خلال بيفات الجهاز المركزي للتحلة المعنة والإحصاء للتحلة الهلالي لأعوام ١٩٨٦، ١٩٧٦، ١٩٦٠، و١٩٩٦ بحث لولة لعام ١٩٩٦، علما بأن هذه البيفات لا تشمل بلد غير المسلمين.

جدول رقم (۲)

ملخص: نسبة بطالة المتعلمين (مؤهلات عليا - فوق المتوسطة - متوسطة - أقل من المتوسطة)

[illegible]

البنيا	٧٩٠٠	١٠٠٣٦	٣٩٠٠	٤٣٣٠	١٢١٠٠	٨١٦٩	٢٥٠٠	٣٢٥٨	١٨١٨٠٠	٩٠٣٦٠٠	٧٢٢٠٠	٢٢٠
اسيوط	٩٢٠٠	١٠٠٣٢	٩٤٠٠	١٢٨٢	٩٢٨٠٠	٣٩٣٣	٣٠٠	٢٦٠	١١٩٦٠٠	٨٨٣٩٠٠	٩٨٧٠٠	١٢١
سيوط	٨٥٠٠	١١٠٣٥	٧٢٠٠	٨٢٦١	٣١١٠٠	٣٥٣٣٧	١٤٠٠	١٤٣٨	٧٢٢٢٠٠	١٤٧٤٠٠	٢٥٥٠٠	١٠
قنا	٨٤٠٠	١١٠١٤	٥٨٠٠	٣٢٩٤	٥٨٤٠٠	٣٥٣٧٧	١٤٠٠	١٢٥٨	٨٧٣٣٠٠	١٢١٤٠٠	٢٥٥٠٠	٩١
اسوان	٣١٠٠	١٢١٢	٣٧٠٠	٤٣٩٢	٤٥٥٠٠	٢٦١٢٧	٦٠٠	٢٦٠	٢٥٥٥٠٠	١٨٤٤٠٠	١٥٦٠٠	٢٢
البحر الأحمر	٥٠٠	٣٣٣٦	-	-	٩٠٠	١٤٢٨٨	-	-	٢٦٥٠٠	٩٥١٠٠	١٤٠٠	٤٢
الوادي الجديد	٦٠٠	٣٢٨٢	١٠٠٠	٢٢٢٠	١٣٣٠٠	٨٤٠٠	٩٠٠	٤٣٣	٤٨٢٠٠	٣٢٥٠٠	١٥٧٠٠	٣٢١
شرقي مطروح	٣٠٠	٢٠	٢٠٠	١٣٣٣	١٠٠٠	٢٦٢٦١	-	-	٢٢٩٠٠	٦١٤٠٠	١٥٠٠	٢٢٤
شمال سيناء	٢٠٠	٢	٩٠٠	١٤٢٨٨	٤١٠٠	٨٠٢٢٠	-	-	٥٣٤٠٠	٥٣٧٠٠	٥٣٠٠	١٠٢١
الإجمالي	٢٥٣٣٠٠	١٤٢٥١	١٤٢٣٠٠	١٣٣٥٠٠	١٣٣٥٠٠	١٣٣٥٠٠	٥٥٩٠٠	٢٢٢١٨	١٤١٧٣٢٠٠	١٣٣١٣٢٠٠	١٧٥٤٥٠٠	١١٢١٨

المصدر: عمل القبايل من خلال بركات حصل عليها من مراكز المطبوعات دهم تكخذ القرار - بتاريخ ٢٠٠٠ / ٨ / ٣٠
مجلس الوزراء المصري البيان عن عام ١٩٩٠ .

جدول رقم {٣}

تقديرات قوة العمل والبطالة في ١/١/٢٠٠٠

عدد بالآلاف

المحافظة	جنس	مستحقين			قوة العمل			المستحقين لقوة العمل
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي	
البحر الأحمر	مذكر	١٩١	١٢٢	٣١٣	١٨٧١٥	١٦٦٢	٣٥٣٣٧	٦,١
	أنثى	١٧١	٢٢٢	٣٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٦,١
الإسكندرية	مذكر	٤٧١	٢٢٢	٦٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	١١,٠
	أنثى	٨٣	١٢٢	٢٠٥	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	١١,٠
بورسعيد	مذكر	٦٧	٢٢	٨٩	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٧,٢
	أنثى	٦٧	٢٢	٨٩	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٧,٢
الجيزة	مذكر	٢٩	١٨	٤٧	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	١,٥
	أنثى	١١	١٨	٢٩	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	١,٥
المنيا	مذكر	٢١٢	١٢٢	٣٣٤	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	٢٧١	١٢٢	٣٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
الفيوم	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
الشرقية	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
القليوبية	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
قنا	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
الغربية	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
الدقهلية	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
البحيرة	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
الاسماعيلية	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
الجولف	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
شبه جزيرة سيناء	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
الإجمالي	مذكر	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١
	أنثى	١٧١	١٢٢	٢٩٣	١١١٧	١٦٦٢	٢٧٨٣٩	٤,١

١٠٠ من

المصدر : وزارة القوى العاملة والهجرة

جدول رقم (٤)

تطوير عدد السكان في مصر من التكرور والإثبات

سنوات التعداد	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
مردم السكان												
ذكور	٣٣٤٥	٤٩١٤	٥٦١٧	٦٣٦٩	٧٠٥٨	٧٩٦٧	٩٣٩٢	١٣١١٨	١٥١٧٦	١٨٦٤٨	٢٤٧٠٩	٣٠٣٥٢
إناث	٣٣٦٧	٤٧٥٥	٥٥٧٣	٦٣٤٩	٧١٣٠	٧٩٥٤	٩٥٧٥	١٣٩٦٧	١٤٩٠٠	١٧٩٧٨	٢٣٥٤٥	٢٨٩٦١
جملة	٦٧١٢	٩٦٦٩	١١١٩٠	١٢٧١٨	١٤١٧٨	١٥٩٢١	١٨٩٦٧	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٢٦	٤٨٢٥٤	٥٩٣١٣

عمل الباحث من خلال عدة تعددات صادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء آخرها عام تعداد عام ١٩٩٦ .

جدول رقم (٥)

تطور أعداد الطلبة المتقربين والمتقربين بمراحل التعليم خلال ١٥ عام (١٩٩٧/٨٢)

المراحل التعليمية	المتقربون (بالآلاف)				المتقربون (بالآلاف)			
	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦
التعليم الابتدائي	٩٤٨٠٩	١٢١٣٢	١٤٢٧	١٦١٨	٤٧٤٨٠٤	٦٣٦٠	٦٥٦٨	٧٨٧٠
التعليم الإعدادي	٥٦١٤	٧١٢٣	٩٥٤	١١٩١	١٦٥٢٩	٢٢٧٠٤	٣٦٠٥	٣٦٨٨
التعليم الثانوي العام	١٥٤٨	١٦٩١	١٧٢	٢٩٢١	٥٠٧٢	٥٧٣٢	٦٢٥	٨٥٢
التعليم الثانوي الفني	-	-	-	-	-	-	-	-
التعليم الصناعي	٧٠٨	١٠٨٣	١٧٢	٣٢٧١	١٩٢٩	٣١٩١	٥٢٥	٨٠٦
التعليم الزراعي	٢٧٦	٣٥٩	٤٤	٨١٨	٧٧٢	١١٥٥	١٣٣	١٨٣
التعليم التجاري	١٥٠٦	١٣٤٣	١٦١	٢٧٢٦	٤٣١٨	٤٩٠٢	٤٥٣	٨٤٦
جملة التعليم الفني	٢٤٩	٢٨٧٥	٣٧٧	٦٨١٥	٧٠١٩	٩٢٤٨	١١٠٨	١٨٣٥
المعلمين والمعلمات	١٤١	٢٢٢	-	-	٥٧٤	٩٣٤	-	-
الإجمالي	١٩٢٨٠٢	٢٤٠٤٣	٢٩٣٠	٣٧٨٢٦	٧٦٦٧٨	١٠٢٢١٨	١١٩٠٦	١٤٣٥٠

عمل الباحث من خلال تقارير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية من اللجنة الخمسية الرابعة للتعبئة العامة والإحصاء (١٩٩٨/٩٧) والجمعية العامة للإحصاء (٢٠٠١/٩٧)

ورقة عملها الأول ١٩٩٨/٩٧ مجلس الشورى دورة الاتحاد (السابع عشر) .

جدول رقم (٦)

تطور إعداد الطلبة المقبولين والمقيدون بالتعليم العالي والجامعي خلال ١٥ عاماً (١٩٩٧/٨٧)

بيان	المقبولون				المقيدون			
	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦
أولاً - الجامعات								
الكلية النظرية	٥٥٥٤٩	٥٨١٩٦	٤٦٥٧٦	١٨٧٠٣١	٣٠٩٧٦٣	٣١٦٩٩٩	٣٧٧٦٨٣	٦٤٥٥٤٥
الكلية العملية	٣٥٥٠٩	٢٤٧٠١	٢٧٧٣٤	٩١٦٠٨	١٩٨٦٧٥	١٩٠٤٧٣	١٥٤١٨٠	٢٨٣٩٣٢
الجملة	٩١٠٤٨	٨٢٨٩٧	٧٤٣١٠	٢٧٨٦٣٩	٥٠٨٤٣٨	٥٠٧٤٧٢	٤٣١٨٦٣	٩٢٩٤٧٧
ثانياً - التعليم النوهي								
التربية	-	-	٨٢٩٤	١٢٧٧٦	-	-	٢١٠١١	٣٣١٨١
رياض الأطفال	-	-	٤٢٠	١٧٢٢	-	-	٢١٢٧	٥٠٥٩
التعليم الصناعي	-	-	٧٥	٨٢٧	-	-	٤٦٣	١٦٩٧
معاهد التكنولوجيا	-	-	٣٠٨	٦٧٥	-	-	١١٢٩	٢٥٨٥
الجملة	-	-	٩٠٩٧	١٦٠٠٠	-	-	٢٤٧٣٠	٤٢٥٥٢٢
ثالثاً - المعاهد الفنية الرسمية								
المعاهد الفنية التجارية	* ٢٠٦٩٧	٢٩١٣٠	٣٧٣٩٠	٣٧٠٠٠	٤١١٨٨	٦٩٩٨٨	٧٣٣٨٨	٧٢٩٦١
المعاهد الفنية	* -	١٦٢	٧٤٧	١٧٠٠	-	٣٥١	١٣٩٧	٢٠٤٥
المعاهد الفنية الصناعية	٦٤٥٩	١٤٠٤٩	٢٥٦٧٣	٣٦٠٩٠	١٣٤٦٤	٣٢٤٥٤	٤٨٩٨٤	٥٨٩٩٥
المعاهد الفنية الصحية	٩٣٩	١٩٨٣	٢٨٠٧	٣٣٣٦	٢٩٢٠	٤٥١٢	٥٩٨٤	٧٠٨٦
معهد الخدمة الاجتماعية	-	-	٥٦٨	٦٥٠	-	-	٩٠٦	١٠٤٥
الجملة	٢٨٠٩٥	٤٥٣٢٤	٦٧١٨٥	٧٨٧٧٦	٥٧٥٧٢	١٠٧٣٠٥	١٣٠٦٥٩	١٤٢١٣١
رابعاً - المعاهد الفنية الخاصة								

١٢٥٣٦	١٤٤٦٩	٣٩٠٠٤	٥٩٩٠٨	٥٢٧٣٧	٥٨٥٧٤	٨٨٨٢٠	٦١٤١٨٤**	المعاهد العليا الخاصة
٨١٦٠	٥١٨٩	١٣٤٢٥	١٥٥٦٠	٧٠٥٤	١٢٥٢٨	٢٤٤١٩	١٦٢٥٧	المعاهد المتوسطة
-	٦٠٨	٨٣١	١١٥٠	-	٢٠١١	٢٩٣٤	-	الجامعة الأمريكية
٣٠٦٩٦	٢٠٢٦٦	٤٣٢٦٠	٧٦٦١٨	٥٩٧٩١	٧٣١١٣	١١٦١٦٣	٢٠٠٨٧١	الجامعة
٤٨٧٩١	٦٥٥٩٠	١١٩٥٤٢	١٧١٣٩٤	١١٧٣٩٣	١٨٠٤١٨	٢٧١٥٥٢	٣٨٥٥٢٥	إجمالي للتعليم العالي
١٣٩٨٣٩	١٤٨٤٨٧	١٩٣٨٥٢	٤٥٠٠٣٣	٦٣٥٨٠١	٦٨٧٨٩٠	٧٠٣٤١٥	١٣١٥٠٠٢	إجمالي للتعليم الأساسي والجامعي

* المعاهد الفنية التجارية تشمل الفندقية.

نفس المصدر السابق

جدول رقم (٧)

تطور أعداد المقبولين وعدد الفصول الجديدة

بمراحل التعليم الأزهرى خلال ١٥ عاما (٨٢ - ١٩٩٧)

المراحل التعليمية	المقبولون				الفصول الجديدة			
	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦
ابتدائي	٢٩٣٠٩	٧١٣٠٠	٩٦١٢٤	١٢٨٩٠٣	-	٩١٢	٣٦٤٣	٣٩٨٣
إعدادي	٢٨٥٧٢	٤٧٣٠٠	٤٥٨١٧	١١٤٠٠٨	-	١٩٨	١٤٢٩	٣٣٤٤
ثانوي	١٨٠٠٥	٢٢٠٠٠	٤٨٣٣١	٥٨٥٢٣	-	٢٢٨	١٤٠٦	١٦٨٨
معلمين	٩٤٢	١٤٠٠	١٧٥٠	٣٢٠٠	-	-	٤٢	٦٨
القراءات	١٢٩٩	١٦٠٠	٢١٦٣	٢٧٠٠	-	١٤	٧٩	٩٥
الجملة	٧٨١٣٢	١٤٣٦٠٠	١٩٤١٨٥	٢٩٧٣٣٤	-	١٢٥٢	٥٥٩٩	٩١٧٨
جامعة الأزهر	٣١١٢٣	١٩٠٠	١٩١٠٠	٤٢٠٠٠	-	-	-	-

المصدر : نفس المصدر السابق

جدول رقم (٨)

يبين حجم العمالة المحلي وبرنامج المعيش المبكر لشركات قطاع الأعمال (اللقبضة) في ٢٠٠٠/٦/٣٠

الاسم شركة اللقبضة	بيان العمالة والأجور في ٢٠٠٠/٦/٣٠				بيانات الذين خرجوا على المعيش المبكر من بداية البرنامج حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠				بيانات العمالة التي ستخرج على المعيش المبكر حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١				العمالة المجملة في القطاع الخاص	
	رقم القطاع	اللقبضة	الإجمالي	الأجور المجملة	رقم القطاع	اللقبضة	الأجور المجملة	رقم القطاع	اللقبضة	رقم القطاع	اللقبضة	الأجور المجملة		
												أفراد في القطاع العام		أفراد في القطاع الخاص
القطاع الخاص	١٢٦٩٣٢	٢٠٣٣٢	١٤٧٣٦٤	١٠٠٠٠	١٠٦٣٣	١٠٦٣٣	١٩٢٣٩	٨٦٣٣	١٠٦٣٣	١٠٦٣٣	١٩٢٣٩	٨٦٣٣	١٩٢٣٩	
القطاع العام	٢٠٧٨٤	٥٠٤٠	٣٥٨٢٤	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	
القطاع الخاص	٣٥٩١٥	١٦٥٤	٣٧٥٦٩	٢٨٣١٣	١٦١٩٦	١٦١٩٦	١٨٩١٣	١٠٤٥١	١٦١٩٦	١٦١٩٦	١٨٩١٣	١٠٤٥١	١٦١٩٦	
القطاع العام	٥٤١٠١	١٦٤٤	٥٦٤٥٤	٣٩٦٣٠	١٨٩١٣	١٨٩١٣	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	
القطاع الخاص	٤٢٥٦٨	٣٦٦٢	٤٥٦٣٠	٣٩٦٣٠	١٨٩١٣	١٨٩١٣	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	
القطاع العام	١٥٢١٩	٨٠٣٥	٢٢٣٥٤	٣٩٦٣٠	١٨٩١٣	١٨٩١٣	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	
القطاع الخاص	٨١٠٧٢	١٠٧٣٧	٩٦٧٩٩	٧٠٣٣٣	١٨٩١٣	١٨٩١٣	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	
القطاع العام	٣٥٢٣٧	٢٧١٤	٣٨٠٥١	٣٥٨٢٤	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	
القطاع الخاص	٩١٦٩	١٦٤٤	١٠٨١٣	١٢١٣٩	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	
القطاع العام	٤١٢٣٣	٣٩٥٣	٤٥٢٨١	٣٥٨٢٤	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	١٩٧٨٢	٣٣٣٧٣	١٧٤٣٣	١٩٧٨٢	
القطاع الخاص	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	
القطاع العام	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	٥٨٢٣٩	

المصدر: عمل الباحث من خلال بيان حصل عليه من المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال بتاريخ ٢٠٠١/٦/٣١

الجدول رقم (٢٤)

المؤهلات الدراسية الحاصل عليها عينة البحث

م	المؤهل	العدد	م	المؤهل	العدد
١	بكالوريوس هندسة	٨	٦	بكالوريوس خدمة اجتماعية	١
٢	بكالوريوس تجارة	٦	٧	دبلوم إعداد فنيين	٢
٣	بكالوريوس زراعة	٤	٨	معهد تجاري	١
٤	بكالوريوس علوم	١	٩	دبلوم صنايع	٤
٥	بكالوريوس فنون تطبيقية	٢	١٠	دبلوم تجارة	١

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٥)

سنوات التخرج للمستفيدين

م	سنوات التخرج	العدد	م	سنوات التخرج	العدد
١	١٩٦٨	١	١١	١٩٨٥	٤
٢	١٩٧٦	٥	١١	١٩٨٦	٤
٣	١٩٧٨	١	١٢	١٩٨٧	١
٤	١٩٧٩	٢	١٣	١٩٨٩	١
٥	١٩٨٠	١	١٤	١٩٩٤	١
٦	١٩٨١	١	١٥	١٩٩٦	١
٧	١٩٨٢	٢	١٦	١٩٩٨	١
٨	١٩٨٣	١	١٧	١٩٩٩	١
٩	١٩٨٤	٧			

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٦)

أنشطة المشروعات محل البحث

م	نوع النشاط	عدد	م	نوع النشاط	عدد
١	منتجات خشبية	٨	٨	أجهزة طبية	١
٢	خراطة وتشغيل معادن	٥	٩	صناعات ورقية	٢
٣	منتجات بلاستيكية	٧	١٠	صناعات جلدية	١
٤	صناعات ملابس ونسيج	٣	١١	زخرفة زجاج	١
٥	صناعات ألياف	٢	١٢	تصنيع نناد الوميتال	١
٦	تصنيع كاوتش	١	١٣	لحفية خليفة	١
٧	أعلاف بيطرية	١			

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٧)

الكيان القانوني للمشروعات محل العينة

م	الشكل القانوني	العدد	م	الشكل القانوني	العدد
١	منشأة فردية	١٢	٣	شركة توصية بسيطة	٥
٢	شركة تضامن	٧	٤	كيانات غير معلومة	٦

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٨)

تاريخ الحصول على القروض من قبل مستفيدين الصندوق الاجتماعي للتنمية

م	تاريخ الحصول على القروض من الصندوق	العدد	م	تاريخ الحصول على القروض من الصندوق	العدد
١	١٩٩٢	١	٦	١٩٩٨	٣
٢	١٩٩٣	٣	٧	١٩٩٩	٤
٣	١٩٩٤	٧	٨	٢٠٠٠	٦
٤	١٩٩٥	٢	٩	٢٠٠١	٢
٥	١٩٩٦	١	١٠	غير محدد	١

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٩)

نوعية التكنولوجيا المستخدمة بالمشروعات محل العينة

م	نوعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروع	العدد	م	نوعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروع	العدد
١	تكنولوجيا عالية	٦	٣	تكنولوجيا بسيطة	١٢
٢	تكنولوجيا متوسطة	١٢			

عمل الباحث

الجدول رقم (٣٠)

سبب اختيار المشروع محل الدراسة

م	سبب الاختيار	العدد	م	سبب الاختيار	العدد
١	رأس المال كاف	-	٦	(٤ + ٢)	٣
٢	خطة عمل متماسكة ومفصلة	٢	٧	(٤ + ١)	١
٣	فرصة استثمار جيدة	٥	٨	(٤ + ٣)	١
٤	مستثمر مؤهل قادر على إدارة مشروعة بنجاح	٦	٩	(٤ + ٣ + ٢)	١
٥	كل ما سبق	١٠	١٠	(٣ + ٢)	١

عمل الباحث

الجدول رقم (٣١)

اكتساب الخبرة في مجال العمل (للعينة) محل الدراسة

م	أسباب لكتساب الخبرة في العمل محل الدراسة	العدد
١	العمل في مجال النشاط عدد من السنوات	٢٠
٢	الدراسة والتدريب	٤
٣	توارث العمل من الأسرة	٤
٤	الاجتهاد والهواية	٢

عمل الباحث

الجدول رقم (٣٢)

ما حققه الصندوق الاجتماعي (والأهداف التي أنشئ من أجلها)

م	لراء متعددة بشأن ما حققه الصندوق	(نعم - لا)	العدد
١	عدد من المستفيدين يؤكدون على أنه	نعم	١٣
٢	عدد من المستفيدين يؤكدون على أنه	لا	١١
٣	عدد من المستفيدين يؤكدون على أنه	إلى حد ما	٥
٤	عدد من المستفيدين يؤكدون على أنه	في بلاد الأمر	١

عمل الباحث

الجدول رقم (٣٣)

الأنشطة التي تحقق فرص عمل للشباب أكثر

م	الأنشطة التي توفر فرص عمل أكثر للشباب	العدد
١	الأنشطة الصناعية	١٩
٢	الأنشطة الخدمية	٥
٣	الأنشطة التجارية	٢
٤	الأنشطة الخدمية والتجارية	١
٥	الأنشطة الخدمية والصناعية	١
٦	أي مشروعات توفرت فيها عناصر النجاح	٢

عمل الباحث

الجدول رقم (٣٤)

عن فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويلها بعدما قام الصندوق بمراجعة دراسة الجدوى بها .

آراء المتخصصين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة	آراء المسؤولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية
<ul style="list-style-type: none"> - يعتمد نجاح المشروع كبيراً كان أو صغير على الترتيبية الشخصية لصاحب المشروع . - عدم إعداد أصحاب المشروعات الصغيرة ، الأعداد المناسب . - للكساد وعدم اكتشاف الشباب القادر للقيام بهذا الدور . - عدم المتابعة المستمرة للمشروعات والعمل على حل مشكلاتها أولاً بأول . - عدم الإلمام الكامل بقواعد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتسويقية . - ضعف القدرة التسويقية . - عدم وجود فكر ابتكاري يمكن أن يساهم بها الصندوق في المشروعات المتشابهة ومن ثم يحدث تنافس لا يستطيع الشباب بيع منتجاته لتنافسها . - عدم وجود تدريب كاف لجودة الإنتاج . - سوء مستوى دراسات الجدوى ، وكذلك عدم كفاءة الذين قاموا بمراجعتها . 	<ul style="list-style-type: none"> - هذه سمة عالمية للمشروعات الصغيرة ، وللعلم أن معدل فشل المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية يصل خلال السنوات الأولى من عمر المشروع من ٧٥ - ٨٠ % ، أما بالنسبة لمصر فتصل النسبة بين ٤٠ - ٥٠ % . - ضعف قدرات المستفيدين ، وربما تكون لعوامل خارجاً عن أرونتهم مثل اكتمال السوق والقوة الشرائية . - عدم منح المشروع التمويل اللازم والكافي في البداية ثم تصرف صاحب المشروع عن إدارة مشروعه بنفسه وتركه لغيره . - عدم الجدية التي لا يجب أن يتصف بها صاحب المشروع أو المستفيدون ، وعدم المثابرة ، وعدم القدرة على المخاطرة ، وهذه العناصر أن وجدت في صاحب المشروع كان الفشل أكيد ، وعلى العكس من ذلك .

الجدول رقم (٣٥)

وعن الفسور الذي ظهر نتيجة فشل المشروعات الصناعية الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية

آراء المتخصصين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة	آراء المسؤولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية
<ul style="list-style-type: none"> - عدم وجود خطة شاملة تشترك فيها جميع الجهات المعنية . - نقص تدريب والمطومات والاتصالات في الأسواق المحلية والخارجية . - عدم متابعة المستمرة للمشروعات الممولة . - عدم القدرة على التسويق وقلة المبيعات ، عدم وجود نظام دقيق لمتابعة سير المشروعات الصغيرة . - سوء الإدارة في الأجهزة المختلفة وسوء تنظيم الاعتماد على الإنتاج فقط دون الاهتمام بالتسويق . - عدم وجود ربط بين المشروعات الكبيرة والصغيرة . - عدم وجود جهات متخصصة للتجميع والتسويق . - عدم وجود قيادة لرابعية . 	<ul style="list-style-type: none"> - في البرنامج القومي لتشر المشروعات الصغيرة ، لا بد لم يستند على بنيه أساسية قومية تمكّنه من دعم المستفيد . - عدم الجدية من المستفيدين ، وعدم المثابرة والمخاطرة . - عدم تكويم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة ، كذلك ندرة الأفكار الجديدة ذات الجدوى العالية . - عدم وجود دراسات فنية وتسويقية عن الفرص والمجالات المتاحة للاستثمار في مصر والتي تعتمد على الموارد والخدمات وتنظيم والفكر لكل محافظة من محافظات مصر .

الجدول رقم (٣٦)

أراء المسؤولين عن الصندوق الاجتماعي للتنمية	أراء المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر
<ul style="list-style-type: none"> - دعم البنية الأساسية ووضع النظم والوائح التي تكفل استمرار المشروعات بدون معوقات . - استصدار تشريعات وقوانين ولوائح تساعد علي نجاح المشروعات الصغيرة ، مع عدم المبالاة في الضمانات وإنشاء بنك مخصص للمشروعات الصغيرة ، وتقديم المشورة الفنية والتسويقية من خلال مؤسسات متخصصة . - دعم المعونة الفنية للمستفيدين ، مع ربط المشروعات الصغيرة بالكبيرة ، وفتح مجالات وأفكار جديدة للمشروعات . - الأمر يحتاج إلى مزيد من المتابعة ، ومزيد من تذييل المشكلات إن وجدت ، وكذلك المزيد من المساعدة في تسويق الإنتاج . 	<ul style="list-style-type: none"> - لابد من تجويد المنتج وفتح مجالات للمعارض . - التأكيد علي ضرورة أن يكون صاحب المشروع من الذين لهم إمكانيات شخصية تؤهلهم لإدارة مشروعه . - تشجيع الشباب الذين يتقدمون بمشروعات وإنتاج واحد ، وخصوصاً في مجال الصناعات المغنية . - إعداد برامج تدريبية علي النظم الإدارية للمشروعات في الأسواق لتشجيع الهيئات الحكومية للتعامل معهم . - إتاحة الفرص للجهود الصادقة ومنع تدخل المصوبيات وخصوصاً وإن ذلك له أثر سلبية علي المجتمع . - أن يتم التسويق بواسطة أجهزة قوية لها دراية بهذا المجال . - تحسين الإدارة الاقتصادية ، مع التركيز علي مشروع الحضانات الصناعية الصغيرة مع عمل مسح شامل علي مصر للتعرف علي القطاعات ذات الفرص الاستثمارية ، وتوصيه مشروعات الصندوق لها . - تدريب الشباب واختبار قيادات قادرة علي تحمل المسؤولية . - ليس هناك تقريب بين أفراد المجتمع والحكومة وبالتالي لا يمكن توفير أي تقدم إلا بعد تولد الثقة المتبادلة من خلال تقديم يد المعونة من جانب الحكومة والمصارحة والمصداقة من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والكبيرة علي حد سواء .

الجدول رقم (٣٧)

عن خبرة المبتدئ الصغير في مجال الصناعات الصغيرة ، ومدى كفايته للتهوض بتلك المشروعات الصناعية الصغيرة .

آراء المبتدئين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر .	آراء المبتدئين في الصندوق الاجتماعي للتنمية
<ul style="list-style-type: none"> - الخبرة العملية في مجال الاستثمار ، - القدرة على إدارة مشروعة فنيا ولا أريا وماليا . - الإلمام بأساليب التعامل مع العملاء والموارد . - لابد أن يكون لديه روح المغامرة والأقدام . - لابد من توافر الجدية والخضوع لنظام متابعة مستمرة ، - لابد من تحريات أمنية بسيطة على الاقتراض ، وذلك حتى يتم التعرف على نزاهة الأشخاص طلب الاقتراض . - لابد من توافر خبرة في مجال التسويق وهذا يحتاج إلى دورات متخصصة في هذا المجال . - الخبرة تختلف من فرد إلى آخر . 	<ul style="list-style-type: none"> - إن الضمانات الوحيدة للمشروع الصغير ترجع إلى صاحب المشروع الصغير نفسه وتمثل في فهمه للمشروع ومكوناته ، وقدرته على إدارته . - لابد من صلات تكملية لصاحب المشروع الصغير بخلاف الشروط الموضوعية للمستفيدين مثل للشخصية الجريئة المقابلة ، القدرة على الابتكار ، المثابرة ، المهارات ، القيادية .

الجدول رقم (٣٨)

م	عن وجود اختبار للشباب راغب الحصول على قرض من عمه	العدد
١	نعم	٩
٢	لا	١١
٣	أتمنى أن يكون ذلك موجوداً في مصر	٧
٤	لا شيء	٣

الجدول رقم (٣٩)

م	وعن كفاية هذه الاختبارات للحكم على المستفيدين لإدارة مشروعاتهم من عمه	العدد
١	نعم	٩
٢	لا	١٥
٣	لا شيء	٤
٤	نعم بمقدار ٥٠ %	١
٥	ليس بالضرورة أن تكون كافية نظراً لأنها تعتبر مؤشراً فقط وليس حاكماً	١

الجدول رقم (٤٠)

آراء المسؤولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية	آراء المسؤولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة،
<ul style="list-style-type: none"> - هي متعددة ومتنوعة ، فمنها ما ينطبق بصاحب المشروع (سواء الاختيار) ، وكذلك ما ينطبق بالمشروع نفسه (سواء في دراسة الجدوى ، أو ما يخص المنتج ، سواء جودة المنتج أو ارتفاع سعره ، وكذلك ما ينطبق بالبنية الخارجية) . - عدم ارتباط هذه المشروعات بالواقع من حيث ربط هذه المشروعات الصغيرة للصناعة بالمشروعات الصناعية الكبيرة من حيث إدراجها بالمنتج المغذي أو المكمل أو الوسيط ، وبخولها في منتج نهائي . - وفي انتهاء بتوقف الأمر ، على أسباب الفشل بالدرجة الأولى . 	<ul style="list-style-type: none"> - راجع إلى صاحب المشروع نفسه من نقص الخبرة في كافة المجالات . - نقص الخبرة من جانب موظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية . - عدم القدرة التسويقية مما يؤدي إلى تعذر للشباب عن سداد القرض في المواعيد . - عدم جدية من حصل على القرض وعدم متابعتهم المستمرة من قبل العاملين بالصندوق الاجتماعي للتنمية لتذليل الصعاب التي تواجههم . - عدم ملائمة المناخ الاقتصادي العام لنجاح هذه المشروعات الصغيرة ، والسياسة الضريبية المتبعة . - اهتمام أصحاب المشروعات بالمظهر دون الجوهر في الظهور بمظهر أنه رجل أعمال . - ضعف القدرة التنافسية ، مع سوء الفهم للبعد الاجتماعي لبعض المستفيدين . - تعتقد نسبة كبيرة من الشباب بأن أموال الحكومة منحة لهم وأن فكرة العمل لاجل وتحمل للمسئولية والمخاطرة مازالت محدودة . - طوالت الإجراءات وصعوبة التمويل .

الجدول رقم (٤١)

العدد	ما يمكن أن تحلقه للصناعات الصغيرة سنوياً من فرص عمل طبقاً لنتائج الدراسة	م
٥	٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً .	١
٣	١٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً .	٢
٢	١٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً .	٣
١	٥٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً .	٤
١	٣٥ ألف فرصة عمل سنوياً .	٥
١	من ٥٠ - ٦٠ ألف فرصة عمل سنوياً .	٦
١	من ٣٠ - ٤٠ ألف فرصة عمل سنوياً .	٧
١	يتوقف على عدد المشروعات الجديدة x ٢ .	٨
١	يتوقف على عناصر كثيرة أهمها عدد للصناعات الصغيرة التي يمكن إنشاؤها سنوياً .	٩
١	خلق فرص عمل حقيقية ، لا تتم بين ليلة وضحاها ، وإنما تحتاج إلى وقت كافي لكي تستوفي أوضاعها حتى يقال بحق أنها فرص عمل مستمرة وليست مجرد شعار للدعاية .	١٠
١٣	لا شيء .	١١

الجدول رقم (٤٢)

<p>ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال الحد من مشكلة البطالة في مصر منذ إنشائه حتى الآن .</p> <p>آراء المسؤولين وأصحاب الخيرات في مجال الصناعات الصغيرة .</p>	<p>آراء المسؤولين وأصحاب الخيرات في مجال الصناعات الصغيرة .</p>
<p>- الصندوق أحد آليات الدولة لحل مشكلة البطالة ، وليس الحل الوحيد ولقد وفر تدريب لعدد ٤٥٥١١ ، عمل منهم في وظائف محققة (٢٠٧٠١) .</p> <p>- حقق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق في ٢٠٠١/٩/٣٠ عدد ١٦١٣٠٩ مشروع في حين بلغ عدد المستفيدين ١٧٤٢٧٨ ، هذا ولقد بلغت فرص العمل للمحققة ٥٨٣٤٧٣ فرصة عمل .</p> <p>- ولقد وفر الصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل عام وعلى مستوى كافة البرامج عدد ٦٠٩٧٨٠ فرصة عمل دائمة ومؤقتة ، وذلك من خلال تمويل ١٦٦٥٣٦ مشروع صغير بتمويل قدرة ٣ر٢ مليار جنية ، اعتبارا من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠١/١٢/٣١</p> <p>- قلم الصندوق بتعميق فكر العمل الحر ، نظرا لأن ذلك يعتبر بديلا عن العمل الحكومي .</p>	<p>- لم يحقق الصندوق الاجتماعي الهدف الذي أنشئ من أجله في حل مشكلة البطالة .</p> <p>- لا شيء من بعض التدريب وبعض المشروعات الصغيرة والتي لا تشكل قطاع اقتصادي .</p> <p>- لم يقدم شيء نظرا لأن إمكانيته محدودة .</p> <p>- أن المشروعات التي يمولها الصندوق الاجتماعي لا تحتاج إلى عمالة كثيفة ، وبالتالي فإن إسهامه يمثل نسبة صغيرة .</p> <p>- ساهم الصندوق الاجتماعي في إنشاء حوالي ١٤٠ ألف منشأة صغيرة وبالتالي خلقه ساهم ب ١٤٠ ألف فرص عمل على الأقل .</p> <p>- ساهم بشكل بسيط حيث أن المطلوب ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنويا على الأقل في مصر ، في حين أن ما حققه الصندوق الاجتماعي ٦٠٠ ألف فرصة عمل خلال تسع سنوات .</p> <p>- الحل الذي قدمه الصندوق جزلي ، ولم يحل المشكلة وذلك راجع إلى أن الاستراتيجية التي يقوم بها غير محددة المعالم .</p>

الجدول (٤٣)

العدد	هل حقق الصندوق الاجتماعي للتنمية الأهداف التي أنشئ من أجلها	م
١٧	نعم حقق نسبيا	١٠
٦	نعم	٢
٥	لا	٣
٢	لا شيء	٤

(٤٤) الجدول رقم

دلائل ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية	
آراء المسؤولين ولصاحب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر	آراء مسؤولي الصندوق الاجتماعي للتنمية
<ul style="list-style-type: none"> - فلم نماذج لمشروعات ناجحة . - جذب الانتباه إلى العمل الحر . - ساهم ببرامج متعددة ساهمت في التنمية الاقتصادية . - من خلال تقارير الصندوق السنوية . - تعثر الغالبية من المشروعات . - زيادة حدة مشكلة البطالة . - كثرة الإفلاس والبروتستو وإغلاق الورش والمصانع . - تخطيط الصندوق الاجتماعي في قراراته بخصوص الإفراض . 	<ul style="list-style-type: none"> - التوسع في تقديم الخدمات عن طريق الصندوق - مزال السوق في حاجة إليها ، ولهم وجود منافس حقيقي . - نسبة المشروعات الناجحة والممولة من قبل الصندوق تصل إلى أكثر من ٨٠ % ، علمًا بأن هناك منتجات قد اقتحمت الأسواق الخارجية .

(٤٥) الجدول رقم

المعوقات التي وقفت حائلًا دون تحقيق أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية المقررة	
آراء المسؤولين ولصاحب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر .	آراء المسؤولين عن الصندوق الاجتماعي للتنمية .
<ul style="list-style-type: none"> - عدم وجود تنسيق وتكامل بين الأجهزة والوزارات المختلفة ، وعدم وجود خريطة استثمارية للمشروعات الصغيرة والحرفية ، تعمل على إحلال الواردات لمستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة بدلًا من استيرادها من الخارج ، حيث تمثل هذه السلع ٤٠ % من الواردات المصرية ، كذلك عدم الاهتمام بالضمانات الموجهة إلى التصدير . - عدم قدرة الخريجين على تسويق منتجاتهم داخليًا وخارجيًا وارتفاع أسعار الفائدة ، وعدم قدرة الشباب على السداد ، الطريقة التي يتم إقراض الشباب بها غير مدروسة . - ضعف الخبرات الفنية داخل الصندوق الاجتماعي . - نقص المعلومات الخاصة في مجالات الاستثمار في مصر . - غياب الدعم الفني والتسويقي . - عدم توافر نماذج ناجحة لفرص الاستثمار ، وعدم الاهتمام باكتشاف المواهب لدى الشباب . - الصندوق سعي ولكنه لم يوفق في بعض منها بسبب استراتيجيته المتبعة . - الليبرالية ، والطريقة التي يفرض بها للشباب غير مدروسة . 	<ul style="list-style-type: none"> - القوانين واللوائح المنظمة لاستخراج المستندات الرسمية لتحديد هوية المشروع الصغير بالإضافة إلى عدم قدرة العاملين بالبنوك الوطنية على التفرقة بين ائتمان تجاري ، وائتمان تنموي اجتماعي ، مع المغالاة في الضمانات المطلوبة . - عدم وضوح رؤية الحكومة في تحديد المجالات التي يراد استخدامه من خلال الصندوق لتحقيق أهداف محدودة . - قلة الابتكار الابتكارية بالنسبة للمشروعات الصغيرة . - بدء الصندوق الاجتماعي للتنمية في إنشاء جمعية للتأمين التعاوني تابعة للصندوق بغرض تقديم ضمانات لأصحاب القروض تغطي ما يقرب من ٨٠ % من القرض المطلوب .

(٤٦) الجدول رقم

آراء المسنولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر .	آراء المسنولين في الصندوق الاجتماعي للتنمية ،
<p>تعامات الصندوق الاجتماعي للتنمية بصفة محددة وهي الفئة لأراغبة في إقامة مشروعات صغيرة دون غيرها</p> <p>يجب الاتجاه نحو إقامة مشروعات صغيرة يملكها الصندوق ويترك لأراغب العمل التجمع في مجموعات عمل ، علي أن تتم إداره مثل هذه المشروعات تحت رعاية بعض المتخصصين .</p> <p>يجب وضع برنامج قومي لهم يسمى " للتدريب التوظيفي " .</p> <p>يمكن للصندوق تشجيعهم في برامج أخرى مثل برنامج تنمية المجتمع ، والأشغال العامة .</p> <p>عن طريق تجميع التخصصات لكل فئة وإيقاءهم بمشروعات قائمة تتناسب مع سماتهم .</p> <p>يتم تكوين شركات تضم هؤلاء مع آخر ين لديهم تمويل وخبرة وسمات شخصية .</p>	<p>يوفر الصندوق قدر من التدريب للتأهيل وذلك يظهر أما للتدريب لمهارات مطلوبة لوظائف محددة وأما التدريب لمهارات مطلوبة في سوق عمل محدد وهذا ما يقدمه الصندوق من خلال برنامج التنمية البشرية .</p> <p>يمكنهم العمل لدي أصحاب المشروعات الصغيرة ويخلوا ضمن عدد العمالة المباشرة أو غير المباشرة .</p> <p>المقروض أن المشروعات الصغيرة توفر عمل لمن لا يملكون موهبة أو أن يكون صاحب مشروع .</p>

(٤٧) الجدول رقم

رأي المسنولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة .	عدم الاستفادة ببراءات الاختراع التي ولفت عليها كاديمية البحث العلمي
آراء المسنولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية ،	آراء المسنولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية ،
<p>١- هذه البراءات كلفت ومازالت أهم فرصة للصندوق ، ومن الضروري أن يبدء بها ، ويركز علي المناسب منها لإقامة مشروعات صغيرة عليها .</p> <p>٢- علي صاحب الفكرة لقيام بالخطوة الأولى في هذا المجال ، كما هو متبع في الدول المتقدمة .</p> <p>٣- الأمر في حاجة إلى الاستفادة من براءات الاختراع وخصوصا التي تثبت جدوتها الفنية والاقتصادية ، وهذا فإن الأمر في حاجة إلى الاتصال بالشركات مباشرة ، ولابد إلا يقتصر علي الصندوق وحده في هذا المجال .</p> <p>٤- ليس هذا من أدوار الصندوق الاجتماعي للتنمية نظرا لأن تبني براءات الاختراع يعني توظيفها تجاريا ، وما لأصعب أن يكون الصندوق الاجتماعي مختصا بمباشرة نشاط تجاري من هذا القبيل .</p> <p>٥- نظرا لقلة الموارد المالية والإمكانات وعدم وجود الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة التي تتوالى هذه المسئولية .</p> <p>٦- يصعب علي الشئيب تطبيق براءات الاختراع بحجم الإنتاج .</p>	<p>- يوجد مشروع ممول لهذا الغرض ولم يتم تنفيذ شئ لأن معظم البراءات تحتاج إلى صمل آخر لتحويلها إلى مشروعات تجارية وبالتالي لا يوجد حظ من الصندوق حول هذا الموضوع .</p> <p>- كما أن تلك يرجع إلى الدوائن وعدم جدية كاديمية البحث العلمي في تفعيل البروتوكول الموقع من الصندوق .</p>

جدول رقم (٤٨)

المخرجات النهائية للمحافظات

(عدد المنشآت - عدد العاملين - القيمة المضافة الصافية)

المحافظة	المنشآت		العاملين		القيمة المضافة الصافية	
	عدد	%	عدد	%	القيمة بالآلاف جنية	%
محافظات الحضرية						
القاهرة	٦٦٢٤٧	١٩.٧	١٧٦٢٤٧	٢١.٧	١٢٧١٩١٠	٢٨.١
الإسكندرية	٢٤٦٤٧	٧.٢	٥٨٩٦٩	٧.٣	٣٧٨٢٧٦	٧.٩
بورسعيد	٢٢٠٩	٠.٦	٥١٩٥	٠.٧	٣٢٥٦٣	٠.٧
المنوفية	٢٦٩١	٠.٨	٥١٧٨	٠.٦	٢٤٠٩٩	٠.٥
محافظات الوجه البحري						
دمياط	٢٨٢٤٠	٨.٢	٦٧٨٨١	٨.٤	٤٠٧٦٤١	٨.٥
قليوبية	٢٩٣٤٤	٨.٥	٦٢٥٣٩	٧.٧	٣١٨٩٦٠	٦.٧
الشرقية	٢٢١٠	٦.٤	٤٥٩٦٤	٥.٥	٢١٢٧٥١	٤.٤
القليوبية	٢٠٠٨٦	٥.٨	٥١٦٨٨	٦.٤	٣١٢١٦٣	٦.٥
كفر الشيخ	١٠٧٤٠	٣.١	٢٥٣٥٥	٣.١	١٣٤٣٦١	٢.٨
الغربية	٢١٢٧٢	٦.٢	٥١٢٢٠	٦.٣	٢٤٥٢٨٠	٥.٥
المنوفية	١٢١٧٧	٣.٥	٢٧١٠٤	٣.٣	١٣٠٣٩٦	٢.٧
البحيرة	١٧٢٧٩	٥.٥	٣٨٣٩٧	٤.٧	١٨٤٣٩٩	٣.٨
الإسماعيلية	٣٧٣٥	١.١	٧١٢٨	٠.٨	٤٥٧٤٩	١.٠
محافظات الوجه القبلي						
الجيزة	٢٨٩٥٥	٨.٤	٦٩٩٤٤	٨.٦	٤٨٥٢٤٥	١٠.١
بنى سويف	٦٧٧٥	١.٨	١٢٠٧٧	١.٥	٥٦٨٤٣	١.٢
الفيوم	٧٤٢١	٢.٢	١٧٤٥٤	٢.٢	٦١٠٥٦	١.٣
المنيا	١١٦٢٥	٣.٤	٢٥٥٥٥	٣.١	١١١٢٦١	٢.٣
السيوط	٧٢٨٢	٢.١	١٥١٨٤	١.٩	٤٥٦٣٠	١.٠
سوهاج	٧٧٨٠	٢.٣	١٦٩١٦	٢.١	٦٧٤٦٧	١.٤
قنا	٦٥٣٥	١.٩	١٣٦٦٧	١.٧	٥٤٤٣٨	١.١
الأسوان	٣١٠٢	٠.٩	٦٥٦٩	٠.٨	٥٣٩٩٩	١.١
مدينة الأقصر	١٤٨٤	٠.٤	٣٢٦٣	٠.٤	١٨٤٠٠	٠.٤
محافظات الحدود						
البحر الأحمر	٦٢٦	٠.٢	١٥٨٧	٠.٢	٨٤٥٦	٠.٢
الوادى الجديد	٥٣١	٠.١	١١٤٥	٠.١	٦٢٣٩	٠.١
مطروح	٩٥٨	٠.٣	٢١٨٦	٠.٣	١٥٥٦٢	٠.٣
شمال سيناء	٩٢٢	٠.٣	٢٣٥٩	٠.٣	١١٢٤٧	٠.٣
جنوب سيناء	١٦٣	٠	٤٨٦	٠.٠	٢٨٦٦	٠.٠
الإجمالي	٣٤٤٥٥٦	% ١٠٠	٨١٦٥٧	% ١٠٠	٤٧٩٨٧٥٢	% ١٠٠

% النسبة لكل من ا.ر.

المصدر: سجل البحوث من خلال بحث قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لقطاع
إدارة الوزراء حول بحث للصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشغلين لكل - قطاع خالص) (النتائج النهائية لأجمالى جمهورية مصر
العربية ١٩٩٦ .

الجدول رقم (٤٩)
حول التكدير تكلفة فرصة العمل في قطاعات الصناعة

القطاع	قيمة الأصول الثابتة في نهاية عام ٩٥/٩٤ بالآلاف جنيه	عدد المشتغلين	تقدير تكلفة فرصة العمل بالآلاف جنيه
قطاع خاص استثماري	٥١٢٩٥٥١	٧٧٧٩٤	٦٥٫٩
قطاع خاص منظم	٧٧٨٣١٨٣	١١٠٢٤٥	٧٠٫٦
قطاع خاص غير منظم (١٠ مشتغل فلكثر)	٣٣١١٣٨٦	٢١٤٠٧١	١٥٫٥
قطاع عام	٢٣١٠٠٣٢٨	٧٤٧٥٤٠	٣٠٫٩
قطاع خاص @ الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشتغلين فأقل)	٣٢٨٠٥٨٩	٨١١٦٥٧	٤٫٠

@ في ١٩٩٦/١٢/٣١

المصدر : عمل الباحث من خلال نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشأن تقدير تكاليف فرصة العمل .

الجدول رقم (٥٠)
تقدير تكلفة فرصة العمل
على مستوى الأنشطة الاقتصادية الهامة

م	الأنشطة الاقتصادية الهامة	القيمة بالآلاف جنيه
١	صناعة طحن الحبوب وصناعة النشا ومنتجات وأغلاف حيوانية محضرة .	٩٫٦
٢	صناعة منتجات غذائية أخرى .	٥٫١
٣	صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة (عدا الملابس المصنوعة من الفراء) .	٢٫٩
٤	صناعة الأحذية .	١٫٨
٥	صناعة المنتجات الخشبية والفينيتية والقش ومواد الضفر .	٣٫١
٦	صناعة المنتجات الإيثالية والصهاريج والخزانات ومولدات بخار الماء .	٣٫٤
٧	صناعة منتجات المعادن المشكلة الأخرى وأنشطة الخدمات المقدمة إلى صناعي منتجات المعادن .	٥٫٨
٨	صناعة الإثاث .	٢٫٨
٩	صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات .	٢٫٢
١٠	إصلاح السلع الشخصية والمنزلية .	٢٫٠

المصدر السابق

الجدول رقم (٥١)
تقدير تكلفة فرصة العمل
على مستوى محافظات الجمهورية

م	المحافظة	القيمة بالآلاف جنيه	م	المحافظة	القيمة بالآلاف جنيه
١	القاهرة	٣٦	١٤	الجيزة	٣٦
٢	الإسكندرية	٣٢	١٥	بنى سويف	٢٥
٣	بور سعيد	٧٠	١٦	الفيوم	٢٩
٤	السويس	٢٥	١٧	المنيا	٣٩
٥	دمياط	٣٥	١٨	أسيوط	٣٥
٦	الدقهلية	٥٤	١٩	سوهاج	٣٥
٧	الشرقية	٤٤	٢٠	قنا	٤٣
٨	القليوبية	٤١	٢١	أسوان	٤٦
٩	كفر الشيخ	٤٨	٢٢	البحر الأحمر	٨٥
١٠	الغربية	٤٧	٢٣	الوادى الجديد	٤٣
١١	المنوفية	٦٦	٢٤	مطروح	٢٩
١٢	البحيرة	٤١	٢٥	شمال سيناء	٥٩
١٣	الإسماعيلية	٣٤	٢٦	جنوب سيناء	٤٤
			٢٧	مدينة الأقصر	٦٦

المصدر عمل الباحث من خلال الدراسة التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء
 حول الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشغلين لكل - قطاع خاص) ١٩٩٦ .

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ - الكتب

- ١- إجلال عبد المنعم حافظ ، علي محمود المبيض : موضوعات مختارة من الإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مطبعة الإيمان- القاهرة- عام ١٩٩٤ .
- ٢- أحمد ماهر : دليل للمدير في التخصصة، الجزء الأول والثاني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مكتبة عين شمس، كلية التجارة، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية - " بدون تاريخ " .
- ٣- أماني محمد عامر : تمويل المشروعات الصغيرة، كلية التجارة بينها، قسم إدارة الأعمال عام ١٩٩٦ .
- ٤- حسن عبد الرحمن قدوس: فقد الدخل كأثر لإنهاء علاقة العمل بين ضرورة التعويض وكيفية القضاء علي أسبابه، مكتبة الجلاء بالمنصورة - " بدون تاريخ " .
- ٥- حمدي العناني : أساسيات علم الاقتصاد، المكتبة المصرية اللبنانية، مكتبة عين شمس، " بدون تاريخ " .
- ٦- رمضان جمال كامل : موسوعة التأمينات الاجتماعية ، دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية بالمنيا، الطبعة الأولى ، عام ١٩٩٩ .
- ٧- سوزان أحمد أبو ريه : التخصصة والبعد الاجتماعي، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد رقم ١٤٢ نوفمبر ١٩٩٩ .
- ٨- سعيد النجار : نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي ، دار الشروق عام ١٩٩١ .
- ٩- علي السلمي: الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٣٥ يناير ١٩٩١ .
- ١٠- فوزي شعبان مدكور : إدارة المشروعات الصغيرة، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة جامعة القاهرة ١٩٩٩ .
- ١١- محمد كمال مصطفى: تخطيط القوى العاملة، (المفاهيم - الأسس - الأساليب) ، كتاب الأهرام الاقتصادي- العدد ١٤١ أكتوبر ١٩٩٩ .

- ١٢- محمد عبد الغني حسن هلال : دراسات سكاتية، مهارات تطوير الأداء، مركز تطوير الأداء والتنمية القاهرة ١٩٩٥ .
- ١٣- مني قاسم : الإصلاح الاقتصادي في مصر ودور البنوك في الخصخصة وأهم التجارب الدولية، الهيئة العامة للكتاب، الأعمال العلمية القاهرة ١٩٩٨ .
- ١٤- منظمة العمل العربية : التعاونيات والصناعات الصغيرة السريفة في الوطن العربي ، مكتب العمل العربي، الخرطوم، في الفترة من ٢ - ٩ فبراير ١٩٩٨ .
- ١٥- نادرة وهادان : تأثير البطالة علي زيادة معدلات الجريمة في مصر - معهد التخطيط القومي مذكرة خارجية - رقم ١٥٢٦ - مايو عام ١٩٩١ .

ب- الرسائل العلمية

- ١- أحمد حلمي عبد اللطيف : الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤ .
- ٢- أشرف محمد جمعة البنان: دراسة ميدانية لأهم انعكاسات اتفاقية التجارة العالمية علي مستقبل العمالة في صناعة الغزل والنسيج في مصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٨ .
- ٣- أيمن علي محمود علي عمر : تقييم أداء الصناعات الصغيرة المصرية في الثمانينيات دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ١٩٩٥ .
- ٤- محب الدين محمد سعد: التأمين الاجتماعي ضد البطالة " دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس .
- ٥- محمد حسن محمد سلامة: سياسات هجرة الأيدي العاملة في مصر بين التقييد والإطلاق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ .
- ٦- هالة محمد نبيل عنبه : نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ .
- ٧- ياسمين محمد فؤاد : أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي علي التضخم والبطالة في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦ .

جـ - مؤتمرات وندوات

١- أحمد رشيد : ملاحظات مبدئية حول سياسات العمالة في القطاع الإداري، البطالة في مصر- المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ، تحرير سلوى سليمان ، دار النهضة العربية ، عام ١٩٨٩ .

٢- أحمد عبد السلام زكي : ورقة عمل مقدمة من شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي، للملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية من أجل دور تنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية، فندق سميراميس، القاهرة (١٥ - ١٧) فبراير ١٩٩٨ .

٣- أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : ندوة حول قضية البطالة وتوفير فرص العمل، الجزء الأول والثاني ، ١٥ يناير ١٩٩٦ .

٤- أيهاب طوي : ندوة حول تحليل التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة في ٢٢/٢/١٩٩٨ .

٥- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقى العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية - فندق سميراميس - القاهرة (١٥ - ١٧) فبراير عام ١٩٩٨ .

٦- بنك التنمية الصناعي المصري : حول دور البنوك في دعم الصناعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة في الندوة الخاصة بالصناعات الصغيرة ، أداة لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد، معهد التخطيط القومي، للفترة من ٨ - ٩ مارس عام ١٩٩٨ .

٧- بنك فيصل الإسلامي للمصري: حول مساهمة البنك في تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، المؤتمر الأول، يوليو عام ١٩٩٨ .

٨- جنات السمالوطي : سياسة الإنفاق العام ومواجهة البطالة في مصر، المؤتمر الأول - البطالة في مصر، تحرير سلوى سليمان، عام ١٩٨٩ .

٩- سعد عبد الحميد مطاوع: فشل المشروعات الصغيرة، الأسباب وطرق العلاج، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السلاس عشر، المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي - مجلد المؤتمر- الجلسات البحثية - قاعة جامعة الدول العربية - القاهرة في ١٨ - ٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠ .

١٠- عبد الرازي عبد الدايم : صلاح على صالح فضل الله: دور المشروعات (الصناعات)

الصغيرة في حل مشكلة البطالة بالبنين الاقتصادي المصري، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للأوضاع القانونية والاقتصادية للعمل في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، (القاهرة ٢٦ - ٢٧ مارس ١٩٩٧) .

١١- عبد الحكيم محمد إسماعيل: المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية في مصر، ورقة عمل مقدمة من كلية الزراعة بالقازيق، إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للمشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلد المؤتمر الجلسات البحثية قاعة المؤتمرات، جامعة الدول العربية، (القاهرة ١٨ - ٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠) .

١٢- عبد الحميد قبو دان: دور بنوك التنمية الصناعية في تطور الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الأفريقية لسياسات وإستراتيجيات التنمية الصناعية، (القاهرة ٢٣ - ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٨) .

١٣- عوض مختار هلودة : المنخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تحرير سلوي سليمان، جامعة القاهرة ١٩٨٩ .

١٤- عوض مختار هلودة : المشروع الإقليمي المشترك لدعم سياسات الهجرة في الدول العربية، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ندوة سياسات الهجرة في الدول العربية المصادرة للعمل ، تدفق هجرة العمالة وسياساتها في مصر، (القاهرة من ٢ - ٤ مايو ١٩٩٢) .

١٥- محمود مهني الكردي : البناء الاجتماعي المصري، ونسق القيم وروية خاصة بالصناعات الصغيرة والحرفية ، ندوة الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية، ندوة عن الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية - أوراق ومدلولات الندوة - (الإسماعيلية ٢٧ - ٢٩ أكتوبر عام ١٩٨٩) .

١٦- مصطفى كامل السيد : دراسة حول الآثار السياسية للبطالة ،ندوة حول قضية البطالة وتوفير فرص العمل ، أكاديمية البحث العلمي، الجزء الثاني ، ١٥ يناير ١٩٩٦

١٧- منظمة العمل العربية : الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي، أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي الدورة العشرون (للقاهرة من ٤ - ١١ أبريل ١٩٩٤).

د - تقارير مجلس الشورى

- ١- مجلس الشورى : نحو سياسة تعليمية متطورة، لجنة الخدمات التقرير رقم ١٧، القاهرة ١٩٩٤ .
- ٢- مجلس الشورى : الفقد فى الاقتصاد المصري وأثره على معدلات التنمية الاقتصادية فى مصر عام ٢٠٠٠، للتقرير رقم ١١، القاهرة ١٩٩٤ .
- ٣- مجلس الشورى : تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠٢/٢٠٠١) وخطة عامها الأول (١٩٩٨/٩٧) ، عام ١٩٩٧ .
- ٤- مجلس الشورى : البعد الاجتماعي فى مسيرة خطوات الإصلاح الاقتصادي، الصندوق الاجتماعي للتنمية ، لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، التقرير رقم ١٥ القاهرة ١٩٩٤ .

هـ - بحوث

- ١- اتحاد الصناعات المصرية : حول تفعيل دور الصناعات الصغيرة فى منظومة العمل الصناعي فى مصر ، عام ١٩٨٨ .
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية لبحث الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشغلين فأقل) عام ١٩٩٦، عام ١٩٩٨ .
- ٣- الهيئة العامة للتصنيع - دور وزارة الصناعة والثروة المعدنية فى دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر ، يونيه عام ١٩٨٩ .
- ٤- بيان من مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء : حول جملة المتعطلين من المؤهلات العليا والمتوسطة والأقل من المتوسطة فى ٢٠٠٠/٨/٣٠ .
- ٥- بيان من مركز المعلومات : حول معدل البطالة فى مصر حتى ٢٠٠٠/١/١ ، وذلك من خلال وزارة القوى العاملة تم الحصول عليه فى ٢٠٠٠/٨/٣٠ .
- ٦- بيان من المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال : حول حجم العمالة وبرنامج المعاش المبكر لشركات قطاع الأعمال العام (القابضة) فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ ، تم الحصول عليه فى ٢٠٠١/٦/٣٠ .
- ٧- تقرير ميدنى: عن سياسة تطوير الخدمة المدنية ، المجالس القومية المتخصصة ، أمانة العامة ، لجنة تطوير الخدمة المدنية ، القاهرة، عام ١٩٨٤ .

٨- رجاء العسقلاني : حول زيادة التحويلات للعمال المصريين المهاجرين ومشروعات

الإقليمية لدعم أساسيات الهجرة، منظمة العمل العربية، منظمة العمل الدولية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة، عام ١٩٩٤ .

٩- شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا : الطاقة التمويلية والقدرة الاستيعابية لقطاع الأعمال الصغيرة في مصر (التقرير الثاني)، مقدم إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية في مايو ٢٠٠١ .

١٠- صلاح الدين محمد رمضان : للصناعات الصغيرة ودور بعض الجهات الراعية لها في دعم وتنمية مشروعاتها، بنك التنمية الصناعية، عام ٢٠٠١ .

١١- عاطف عبيد : بيان الحكومة حول مشكلة البطالة في مصر " استجواب "، أمام مجلس الشعب في ٢٠٠١/٤/٩ .

١٢- عاطف صفي : بيان القاه حول الهدف من إنشاء (الصندوق الاجتماعي للتنمية)، أمام مجلس الشورى في ١٩٩٣/١/١٨ .

١٣- عزمي مصطفى علي: وسائل تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، مركز التنمية الصناعية للدول العربية، القاهرة ١٩٨١ .

١٤- كتاب وزارة التخطيط :الخطة والموازنة عام ٢٠٠١/١٩٩٧ .

١٥- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية : السياسات الميدانية للتنمية، قطاع المنشآت المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة في مصر، دراسة قامت بها وزارة الاقتصاد في مارس عام ٢٠٠١ .

و- مصادر أخرى

١- أحمد حسن البرعي : الخصخصة ومشكلة الصالة الزائدة، خطة قومية للعلاج، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الحادي والعشرون، أبريل ١٩٩٧ .

٢- اتحاد الصناعات المصرية : مؤسسة فريد ريش إبيريت، دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر " النشرة الثانية"، يناير ٢٠٠٠ .

٣- المحاماة : تشريعات التأمين الاجتماعي، القانون رقم ١٩٧٥/٧٩ ملحق العددين التاسع والعشر لسنة الثالثة والخمسين .

٤- الرابع الأصفهاني : الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار الصحوة، دار الوفاة المنصورة، " بدون تاريخ "

٥- أمين حسن بغدادى : وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، قسم هندسة القوى الميكانيكية، هندسة القاهرة، مجلة مصر المعاصر، للعدد رقم ٣٩٦، السنة الحادية والسبعون، القاهرة ١٩٨٤ .

٦- بنك مصر : دور البنوك والصندوق الاجتماعي في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، للنشرة الاقتصادية، للعدد الثاني، ١٩٩٣ .

- ٧- رافت محمد سلامة : العمل والعمل في الإسلام، كتاب العمل، العدد ٣٨٢ ، فبراير ١٩٩٦ .
- ٨- صالح بصله : موسوعة ودليل مدينة العاشر من رمضان ٢٠٠١/٢٠٠٠ .
- ٩- عبد المنعم محمود حبيب : مشكلة البطالة ومعالجتها بالحلول غير التقليدية، مجلة التنمية الإدارية العدد ٥٢/ سبتمبر عام ١٩٩١ .
- ١٠- قاموس لسان العرب المحيط : طبعة لسان العرب بيروت .
- ١١- مجلس الشورى: دستور جمهورية مصر العربية ، مطابع المجلس ، عام ١٩٨٩ .
- ١٢- مجلس الوزراء : وصف مصر بالمعلومات ، مركز المعلومات دعم واتخاذ القرار، الإصدار الرابع ، سبتمبر ١٩٩٩ .
- ١٣- محمد عبد الفتاح منجي : التعاون الإنتاجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد التعاوني الإنتاجي المركزي، مؤسسة فريد ريش أيبيرت ، يوليو عام ١٩٩٥ .
- ١٤- تادر فرحاني : سياسات التشغيل في البلدان العربية، الجزء الأول الدراسات الأساسية ، منظمة للعمل العربية ، مكتب العمل العربي ومنظمة العمل الدولية ، البطالة المفهوم والقياسي بالتركيز علي حالة مصر، ١٩٩٣ .
- ١٥- يوسف القرضوي : دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة ، مجلة الاقتصاد الإسلامي ، يتك دبي الإسلامي ، العدد ٦٢ محرم ١٤٠٧ هـ ، سبتمبر ١٩٨٩ .

٥- اللقاءات الشخصية مع المسؤولين

أولاً:- ممثلين للجهات الحكومية

- ١- مهندس / منير شعراوي محمد : رئيس جهات الصناعات الصغيرة والتعاون الإنتاجي ووكيل أول وزارة للتنمية المحلية .
- ٢- د. قطب سالم : مستشار الحسابات القومية بوزارة التخطيط .
- ٣- د. كمال العربي : مستشار الحسابات القومية بوزارة التخطيط .
- ٤- مهندس/ محمد أمين: كبير مستشاري وزارة الصناعة، بوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .
- ٥- د عبد السلام سيد سلطان : رئيس الإدارة المركزية للمعلومات بمركز تنمية الصادرات المصرية التابعة لوزارة التجارة الخارجية .
- ٦- محمد حسين سعد الدين : مدير عام البحوث الزراعية والغذائية، مركز تنمية الصادرات المصرية بوزارة التجارة الخارجية .
- ٧- د بهجت عوض المرسي : رئيس قطاع ومستشاري الجهاز المركزي للتعينة السعامة والإحصاء وإستاذ الإحصاء المنتخب بتجارة الأهر .
- ٨- إبراهيم محمد عامر : مدير عام بالجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء .

- ٩-العصيد / أنس بهجت : مدير مشروع معلومات اللوزارات بمركز معلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري .
- ١٠-العמיד /أحمد صلاح الدين إسماعيل :المدير التنفيذي لقطاع المعلومات بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار .
- ١١-المهندس /جلال غراب : رئيس الإدارة المركزية للخدمات الصناعية،الهيئة العامة للتصنيع.
- ١٢-المهندسة/ شويكار محمد توفيق :مدير عام الغزل والنسيج بالهيئة العامة للتصنيع ، وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .
- ١٣-المهندسة/ رجاء سيد لبيب : مدير عام الإدارة العامة للمشروعات الغذائية، الهيئة العامة للتصنيع .
- ١٤-المهندس/ حافظ عبد المنعم : مدير عام الصناعات الصغيرة ، بالهيئة العامة للتصنيع، التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .
- ١٥-المهندس / يحيى عيش ، مدير عام تصميم المنشآت بالهيئة العامة للتصنيع ، التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .
- ١٦-الأستاذ /محمد جمال الدين عبد العزيز :رئيس الإدارة المركزية للأوراق المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،ومدير عام شئون المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالوزارة "سابقا "
- ١٧- حسين عبد المطلب حسين : باحث اقتصادي دولي ، قطاع سياسات الاستثمار والأوراق المالية ، بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية .

ثانياً:- الأكاديميين المتخصصين في مجال المشروعات الصغيرة .

- ١-أ . د عالية المهدي : وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة .
- ٢-أ . د نجله مرتجي : مدير مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان، وأستاذ بكلية التجارة ،إدارة الأعمال بجامعة حلوان .
- ٣-أ . د عبد الله شعبان : مدير مشروع العمل الحر – كلية الهندسة –الأستاذ يقسم التصميم الميكانيكي والإنتاج - جامعة للقاهرة .
- ٤-أ . د سيد عبد المقصود : أستاذ التخطيط الاقتصادي بمعهد التخطيط القومي .
- ٥-أ . د السيد محمد الكيلاني : مستشار وأستاذ التخطيط الإقليمي بمعهد التخطيط القومي .
- ٦-أ . د حسام محمد مندور : مدير مركز للتخطيط الصناعي، وخبير للصناعات الصغيرة بمعهد التخطيط القومي .
- ٧-أ . د . مهلب مختار هلوذه : نائب مدير مشروع العمل الحر،كلية الهندسة القاهرة، ودكتور يقسم القوي والآلات الكهربائية بالكلية،جامعة القاهرة .

ثالثاً : ممثلين الجهات المعنية بالتنمية للأششطة الصناعات الصغيرة .

- ١- م . د محمد مدوح عوني : مدير عام جهاز تنمية المشروعات - الصندوق الاجتماعي للتنمية - مجلس الوزراء .
 - ٢- الأستاذ /توفيق محمود دنيا : مستشار الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكيل أول وزارة الاقتصاد " سابقاً " .
 - ٣- مهندس / عزمي مصطفى علي : كبير مستشاري الصندوق الاجتماعي للتنمية ومستشار المشروعات الصغيرة للصندوق التابع لمجلس الوزراء .
 - ٤- أ . عمر الفاروق أمين عمر : مدير عام برنامج تنمية الموارد البشرية - الصندوق الاجتماعي للتنمية - مجلس الوزراء .
 - ٥- مهندس / محمد مسعد حسن قطب : مدير إدارة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة للصندوق الاجتماعي للتنمية - مجلس الوزراء المصري .
 - ٦- المهندس / مصطفى والي : مدير عام اتحاد الصناعات المصرية .
 - ٧- أ . د رشدي عبد القادر : المستشار الإعلامي لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس الاتحاد الحرفي الإيطالي في مصر .
 - ٨- مهندس / أحمد مصطفى الجندي : مدير مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمؤسسة فريد ريش ايبيريت الألمانية .
 - ٩- أ . محمود فهمي الوصفي : نائب رئيس بنك التنمية للصناعة المصرية .
 - ١٠- أ . شادية نيازي : مدير عام للبحوث الاقتصادية ، بنك التنمية الصناعية المصري .
 - ١١- أ . محسن شاهين : مدير فرع السلام ، بنك التنمية الصناعية المصرية .
 - ١٢- أ . د محمد كمال مصطفى : استشاري تنمية الموارد البشرية ، وعضو مجلس الاتحاد التعاوني الانتاجي .
 - ١٣- أ . أحمد عبد الفتاح شلبي : نائب أول رئيس الاتحاد الحرفي ، وعضو الاتحاد للصناعات المصرية وعضو مجلس لشورى .
 - ١٤- مهندس/ نصر سليمان : مدير عام جمعية تنمية للصناعات الصغيرة والمتوسطة بالعاشر من رمضان .
 - ١٥- الأستاذ /أبو الوفا فهمي محمد أبو شلش :باحث أول مركز للبحوث ،بنك مصر .
- هذا بخلاف لقاءات متعددة مع مستفيدي الصندوق الاجتماعي للتنمية وعددهم (٣٠) بخلاف بعض الشركاء والعاملين بتلك المشروعات

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

١- اللغة الفرنسية

A. El Borai, "L'Homme, le Travail et l'Avenir dans le Tiers Monde: l'Exemple de l'Egypte", Le Caire, Egypte, 1995.

٢- اللغة الإنجليزية

- 1- Thomas A. Gray and Matthew Gamser, "Building an Institutional and Policy Framework to Support Small and Medium Enterprises Learning from Other Cultures", March, 1999.
- 2- Wasem and Others "France Organization for Economic Cooperation and Development", 2001.
- 3- Federal Register, Vol. 65, No. 94, Monday, May15, 2000 .CFR Part 121, pp.30840 – 30862.

" الفهرس "

صفحة	
٣	مقدمة
٥	تمهيد :-
٩	الباب الأول " البطالة "
١١	الفصل الأول :- " البطالة في مصر "
٤٢	الفصل الثاني : " الحلول التقليدية والحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر تقييماً وتحليلاً "
٦٧	
٦٩	الباب الثاني : " الصناعات الصغيرة "
	الفصل الأول : " مفهوم وخصائص وأهمية الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً "
٩٣	الفصل الثاني : " دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر دراسة حالة علي الصندوق الاجتماعي للتنمية "
١٣٩	
١٤٦	الخاتمة :
١٦٦	ملاحق :
١٧٦	قائمة المراجع :
	الفهرس :



Bibliotheca Alexandrina



0547846

